مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

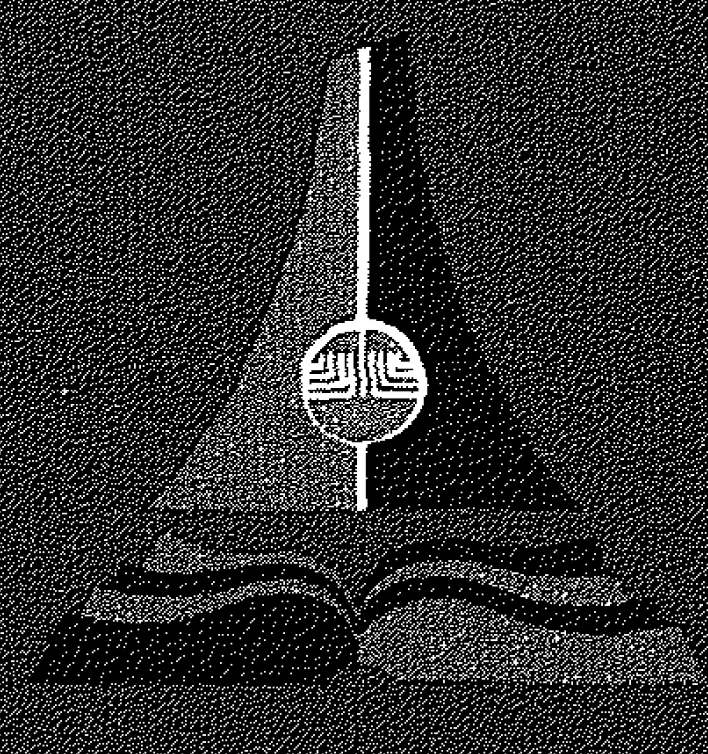
دائرة السياسة والحكم

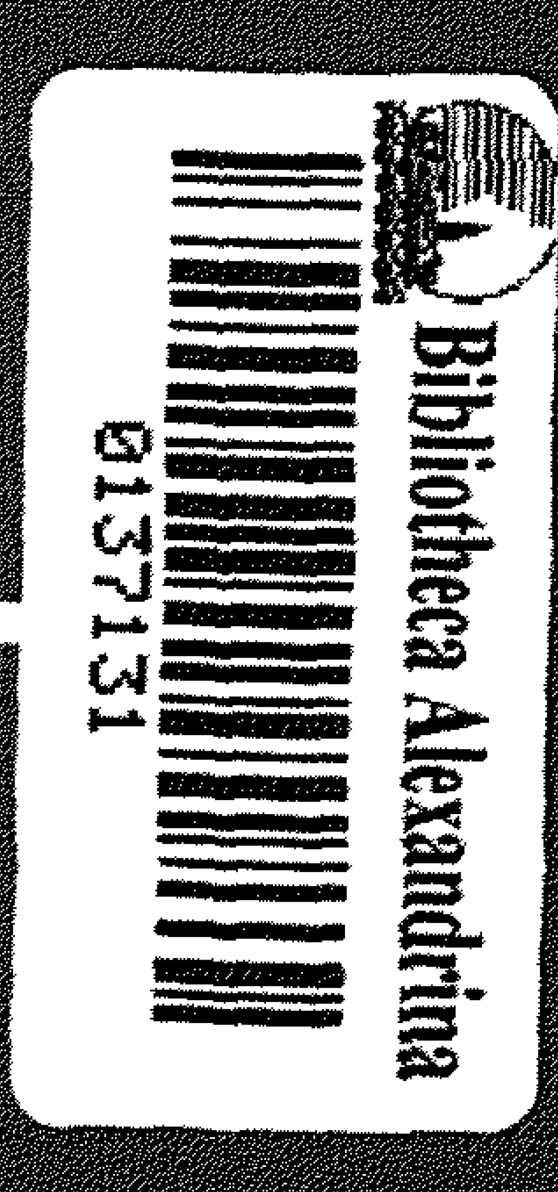
المؤشر الديمقراطي الفلسطيني

(١٩٩٦-١٩٩٧)

المؤلفون

د. مضر قسيس　　د. فيصل عورتاني　　د. خليل الشقاقي





شباط (فبراير) ١٩٩٩

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال.

يصدر المركز دورية السياسة الفلسطينية وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة.

المؤشر الديمقراطي الفلسطيني

(١٩٩٦-١٩٩٧)

د.مضر قسيس د.فيصل عورتاني د.خليل الشقاقي

دائرة السياسة والحكم

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

نابلس–فلسطين

شباط (فبراير) ١٩٩٩

تم إعداد هذا الكتاب تحت إشراف دائرة السياسة والحكم في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. يمكن الحصول على نسخ أخرى من الكتاب بالكتابة إلى عنوان المركز.

الآراء الواردة هنا تعبر عن آراء المؤلفين المشاركين ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

ص. ب. ١٣٢

شارع صلاح الدين

نابلس، فلسطين

ت ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩)

فاكس ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

صفحة إلكترونية: http://www.cprs-palestine.org

بريد الكتروني: cprs@cprs-palestine.org

المحتويات

المؤلفون

د. مضر قسيس: يحمل درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة موسكو، أستاذ مساعد في الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. نشر العديد من الأبحاث والدراسات السياسيةحول القضية الفلسطينية والانتخابات والديمقراطية، يعمل في فريق "المؤشر الديمقراطي" في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

د. فيصل عورتاني: أستاذ مساعد في قسم الاحصاء في جامعة بيرزيت، يحمل درجة الدكتوراه في الإحصاء من الجامعة الأمريكية في واشطن في الولايات المتحدة، شارك في العديد من المؤتمرات العلمية. يعمل مشرفا إحصائيا في وحدة البحوث المسحية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

د. خليل الشقاقي: يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، له أبحاث ودراسات في مواضيع السياسة والأمن والاستراتيجية. صدر له كتاب **الضفة الغربية وقطاع غزة: العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية** (القدس: باسيا، ١٩٩٤)، وكتاب **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية).

المقدمة

في هذا الكتاب عرض للمرحلة الأولى من عمل فريق بحث تشكل في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية باسم "مجموعة المؤشر الديمقراطي"، وضعت هدفا يكمن في مراقبة حالة الديمقراطية في فلسطين عن طريق القيام بدراسة اجتماعية سياسية مكممة (أي تستخدم التعبير الكمي عن الظواهر) على شكل مؤشر ديمقراطي يسهل مهمة مراقبة حالة الديمقراطية عبر الزمن، ويقيمها بالاستناد إلى معطيات امبيريقية.

يتم قياس المعطيات الامبيريقية بشكل دوري، على أن تتم مقارنة نتائج القياس مع القياس الأول في كل مرة، لترتسم صورة للتغيرات الحاصلة على المؤشرات التي يتم قياسها عبر الزمن. ولهذا السبب فقد تقرر إجراء القياس سنويا، على أن يتم تحديث القراءة لبعض المؤشرات مرة ثانية خلال سنة القياس، وذلك في حالات المؤشرات المتوقع أن تتغير بشكل اكبر عبر فترات زمنية قصيرة.

يطمح المؤشر العام أن يكون أداة لقياس التغييرات التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر عملية التحول الديمقراطي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سواء مستها سلبا أو إيجابا. ويستند هذا المؤشر العام إلى عدد من المؤشرات الخاصة التي اختيرت لتمثل جوانب مختلفة من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي جوانب تمس حقوق الإنسان، والمواطنة، والحريات السياسية، والمدنية، والمأسسة الديمقراطية. ونأمل أن يساهم التقرير جزئيا في التحفيز نحو المزيد من الممارسة، والمأسسة الديمقراطية في بلادنا.

شكلت القراءة الأولى (الأساس) للمؤشر الديمقراطي إصدارا تجريبيا يلخص تجربة امتدت من بداية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ إلى نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧. وقد اعتبرت هذه الفترة تجريبية لإتاحة المجال لمقاربة التصورات النظرية حول المؤشر وعناصره مع الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. وقد أدخلت في الفترة المذكورة بعض التعديلات على المؤشرات الخاصة المكونة للمؤشر العام على ضوء عملية جمع المعلومات، وعلى ضوء نتائج ورشة عمل ضمت عددا من النشطاء في حقل الديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان. وقد اعتُمدت الصيغة الراهنة بعد إجراء التعديلات للاعتبارات التالية:

١. اكتشاف تداخل بين عدد من المؤشرات الخاصة، بمعنى وجود مؤشرين يفحصان نفس الحالة أو الوضع بشكل غير مباشر.

٢. تعذر الحصول على معلومات كافية أو دقيقة بشكل منتظم بسبب إحجام بعض الدوائر والمؤسسات عن توفيرها نتيجة للنظام المتبع لديها.

٣. تبين وجود عوامل أكثر جوهرية من تلك التي يتفحصها المؤشر الخاص.

أما القراءة الأولى المحدثة، والتي غطت فترة الستة اشهر التي تلت فترة القراءة الأولى، فقد أعادت قياس ما يزيد عن نصف المؤشرات الخاصة، وعلى وجه التحديد تلك التي يتوقع ان تكون وتيرة تغيرها أسرع من غيرها، من اجل تحديث المؤشر العام ومن اجل إجراء المقارنة الأولى، إذ أن المقارنة بين القراءات المتتالية هي التي تعطي لهذا المؤشر مغزاه، حيث أن المؤشر (الرقم النهائي لكل قراءة) لا يعني شيئا بحد ذاته، وإنما يشكل وسيلة للمقارنة بين المقاطع الزمنية المختلفة التي تتم فيها القراءات المتتالية.

كانت عناصر المؤشر الديمقراطي التي تم اختيارها حصيلة نقاش متعدد الجوانب بين مجموعة من الباحثين وعدد من النشيطين في مجال الحريات المدنية وحقوق الإنسان. من البديهي القول أن هذه المؤشرات سوف تُصقل وتُغنى بمقدار تطور التجربة ودرجة التفاعل معها من قبل المهتمين، وعلى أرضية التحولات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني.

قام مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بعرض نتائج القراءة الأولى في مؤتمر حضره عدد من أعضاء المجلس التشريعي. كما عقدت مجموعة المؤشر الديمقراطي لقاء لمناقشة المفهوم والمنهجية المستخدمين في المؤشر، ونتائج القراءة الأولى مع عدد من الأكاديميين. وقد ساهم المناقشون بعدد من الملاحظات الهامة التي جرى تعديل المؤشر بناء عليها.

تشكلت مجموعة المؤشر الديمقراطي في بداية العمل من جميل هلال، ود. خليل الشقاقي، ود. فيصل عورتاني، ود. مضر قسيس الذي قام بالجهد الرئيسي في تحرير هذا الكتاب، وكريستينا زكريا، وطاهر المصري، وعائشة أحمد، وعدنان عودة، وعزيز كايد، وأريان الفاصد، ومنيب خضر. وقامت ألفت حماد، ورجاء الطاهر وعزة حلاوة بمتابعة الأعمال الإدارية للمشروع. وقد اعتذر في وقت لاحق جميل هلال عن الاستمرار في العمل مع المجموعة، ويذكر أن له إسهاما في مسودات هذا الكتاب. أما كريستينا زكريا فقد غادرت البلاد فيما انتقل كل من عدنان عودة وعزيز كايد إلى عمل آخر أثناء إنجاز

هذا العمل. كما وساهم في المشروع عدد كبير من الباحثين الميدانيين، وكان لجهودهم دورا مركزيا في إنجاح المشروع، نذكر من بينهم، دون الإجحاف بآخرين، وفاء الحاج ابراهيم، وهيثم رابايعة، ونبيل مصلح.

ينقسم هذا الكتاب إلى بابين: يتناول الباب الأول (بعنوان المفهوم والمنهجية) دوافع البحث، وبنيته، وفرضياته، وتعريف المصطلحات الرئيسية بما فيها مفاهيم الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، وإمكانية استخدامها، ويتطرق الكتاب إلى المواضيع المثيرة للجدل في هذا البحث، مثل استخدام الوسائل الإحصائية، وعمليات التكميم في العلوم الاجتماعية، وفي مجال الديمقراطية خاصة، وفائدة ونجاعة استخدام مؤشرات رقمية في هذا المجال، ويوضح وجهة نظر المؤلفين إزاء هذه المواضيع، ويحدد قيود البحث، وحدوده، وإمكاناته حسب رؤية المؤلفين. ويسرد بدرجة من التفصيل طرق حساب علامات المؤشرات الخاصة، وحساب المؤشر العام، المؤشرات الفرعية (القطاعية)، ويتطرق إلى بعض التجارب المشابهة لتجربة المؤشر الديمقراطي، والتي يمكن الإفادة منها.

أما الباب الثاني، فهو يعرض نتائج القياس الإمبيريقي في القراءتين الأولى والقراءة المحدثة لها، واللتين تغطيان الفترات من بداية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى نهاية تموز (يوليو) ١٩٩٧. وينقسم الباب إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول يعرض لنتائج القراءة الأولى (الأساس). ويعرض الفصل الثاني نتائج القراءة المحدثة للقراءة الأولى والتي أجريت لتغطي فترة الشهور الستة التي تلت الفترة التي غطتها القراءة الأولى. أما الفصل الثالث فيقارن بين القراءتين الأولى وتحديثها. ويعرض كل من الفصول المعلومات التي تم جمعها، ويتناولها بالدرس والتحليل.

تأمل مجموعة المؤشر الديمقراطي أن يشكل هذا الكتاب مساهمة جادة في معالجة موضوع التحول الديمقراطي في فلسطين، وتدعو إلى متابعة الحوار الأكاديمي والعملي حول سبل مراقبة التحولات السياسية المختلفة في البلاد، وإيجاد السبل التي تدعم عمليات التحول الديمقراطي. كما تأمل المجموعة أن يشكل هذا الكتاب دعوة لحوار أكاديمي عربي شامل حول سبل قياس التحول الديمقراطي وسبل استخدامها في مصلحة بناء الديمقراطية في الوطن العربي.

الباب الأول

المفهوم والمنهجية

تمهيد

يمر المجتمع الفلسطيني بمنعطف صيرورة الكيان، أو إعادة تشكله المؤسسي. وخطت هذه الصيرورة خطواتها الأولى، بيد أنها ما زالت ذات معالم هشة لا توجد ضمانات لبقائها في نفس الصورة التي تم تصورها لها، والتي جاء التعبير عنها واضحا في "إعلان الاستقلال" الفلسطيني الذي صدر عام ١٩٨٨، وفي مشروع القانون الأساسي الذي وضع بتكليف من المجلس الوطني الفلسطيني، وفي مشروع القانون الأساسي الذي اقره المجلس التشريعي.

يتكون النظام السياسي من عدد من المكونات أو العناصر الأساسية المتعاضدة فيما بينها، رغم أنها توجد على مستويات مختلفة. ومن اجل ضمان بناء النظام السياسي الفلسطيني قيد التأسيس بناء مدنيا ديمقراطيا، فإن من الضروري التأكد من تكافل الشروط التي تضمن ديمقراطية ومدنية النظام السياسي كافة.

إن ضرورة هذا التكافل تغدو أكثر حساسية وأهمية في ظل الظروف شديدة الخصوصية التي تحيط بالنظام السياسي في بلادنا، ولذا فإن من الضروري مراقبة الوضع عن كثب، وإيجاد الآليات الكفيلة بالتنبؤ بمجالات الخلل الذي قد يبدو للوهلة الأولى غير ذي بال.

وفي هذا السياق يكون المؤشر الديمقراطي مشروعا يطمح إلى القيام بجزء من مهمة المراقبة للنظام السياسي الفلسطيني عن طريق إيجاد تعبير رقمي يعكس (ربما مع بعض التشويه الذي لا تخلو منه أية نظرية تحاول إخضاع الواقع لأدواتها) اتجاها ووتيرة عملية التحول الديمقراطي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعنى الجوهري[1] لمصطلح "التحول الديمقراطي" الدارج في

---

[1] توحد لهذا المصطلح صبغة أيديولوجية محددة تحاول فرض التصور القائل بأن النموذج الرأسمالي هو النموذج الوحيد للديمقراطية. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام في الاتحاد السوفيتي والدول الحليفة له، ساد لدى بعض المنظرين تصور بأن هذا الانهيار هو انتصار للنظام الرأسمالي سيضع العالم كله على طريق التطور الرأسمالي، والسوق الحرة، وأنه، بالتالي، طريق التحول الديمقراطي، والعولمة وما إلى ذلك من أمور درجت مع بداية العقد الأخير من القرن. ورغم استخدام المصطلح في هذه الدراسة إلا أن المؤلفين لا يلزمون أنفسهم بهذا الفهم، ويعتقدون أن بالإمكان استخدامه كمفهوم تقني علمي خال من المحتوى الأيديولوجي المذكور، أو من محتويات أيديولوجية أخرى.

الأدبيات المعاصرة لا يشير بالضرورة إلى عملية تحول قائمة باتجاه الديمقراطية، لا رجوع عنها، بل إننا نستخدمه للدلالة على التغير (والثبات) في النظام السياسي-الاجتماعي الاقتصادي، سواء باتجاه الديمقراطية، أو بالاتجاه المعاكس.

وهذا مشروع لم يقم من فراغ، بل إن محاولات القياس الرقمي للديمقراطية موجودة منذ أواسط الأربعينات. وكان هناك عدد لا يمكن إهماله من التجارب في هذا المجال، غير أن هذه المحاولات وجهت عامة لمقارنة أوضاع الدول المختلفة، والقليل منها عمل على مقارنة البلد بنفسه على مدى فترات متقاربة، وهو ما يصبو إليه هذا المشروع. وبهذا المعنى يكون هذا المشروع رائدا في مجاله، وبخاصة في المنطقة العربية التي تتسم في هذه الحقبة بتسارع وتيرة التغيرات السياسية، والتي يمكن النظر إليها بمنظور نظريات التحول الديمقراطي.

إن النشاط البحثي العلمي في مجال التحول الديمقراطي مفعم بالحوارات والجدالات التي لا بد وأن تنعكس على هذه التجربة. بيد أن السعي إلى التزام جانب الموضوعية حدا بالمؤلفين إلى عدم خوض المغامرات من حيث تبني إحدى وجهات النظر دون أخرى في مجال تحديد العامل أو العوامل الرئيسية في عملية التحول هذه. وتم تصميم المؤشر بحيث يتسع لكل هذه المجالات الرئيسية.

هناك ثلاثة محاور رئيسية تتفرع عنها المجالات التي يتم في العادة طرقها بحثا عن عمليات التحول الديمقراطي ومؤشراتها. أحد هذه المحاور هو مجال الثقافة، حيث يسود الانطباع بتلازم الديمقراطية في الممارسة السياسية مع الثقافة الديمقراطية. وفي الوقت الذي تتسم فيه هذه الصلة والتلازم بالوضوح، فإن من غير الواضح أيا من هذين العاملين هو المهيمن في أثره على عملية التحول الديمقراطي، وبكلمات أخرى أين يجب إن يتم التحول الديمقراطي أولا، في مجال الممارسة السياسية، أم في مجال الثقافة؟ المحور الثاني هو محور المجتمع المدني، والسؤال هنا يتعلق بمعضلة التأثر المتبادل للمؤسسات المجتمعية المختلفة، والذي يفضي، بالتالي، إلى التساؤل عن مدى تأثر مؤسسات المجتمع المدني بالنظام السياسي الذي تحدد معالمه الرئيسية السلطة السياسية، وبالتأثر المعاكس الذي يفرضه وجود مؤسسات المجتمع المدني، المعبرة بقدر ما، عن مصالح الجمهور، على ممارسات السلطة السياسية، أما المحور الثالث فهو محور الاقتصاد السياسي، والذي يتلخص في السؤال حول العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد. فمن الواضح أن هناك تأثرا متبادلا بين

النظام السياسي والنظام الاقتصادي، ومرة أخرى من العسير أن نجزم في موضوع الأولية، أو الأسبقية في عملية التأثير المتبادل.

وبغض النظر عما ستفضي إليه هذه النقاشات فإننا في مشروع المؤشر الديمقراطي بصدد تناول المجالات كافة من أجل وضع صورة شمولية للواقع، تفسح المجال لمعالجتها من مختلف المناظير.

إن معالجة مسألة التحول الديمقراطي في فلسطين يجب ألا تتم بمعزل عن الخصوصية التراثية، والحضارية، والأنماط الاقتصادية السائدة، والعلاقات مع الدول المجاورة، الصديقة منها والعدوة. بيد أن ذلك كله لا يستطيع أن يضع مشروع التحول الديمقراطي خارج نطاق الأساسيات، أو الأبجديات المتعلقة بالمعايير العالمية للمجتمع الديمقراطي المعاصر، والتي تشكل حريات الفرد، وحقوق المواطن، والمساواة بين المجموعات المجتمعية المختلفة عناصرها الأساسية. وفي الوقت الذي تختلف فيه آليات ووسائل تحقيق وضمان المقومات الأساسية للديمقراطية، فإنها لا تستطيع الخروج عن إطار واسع يمثل القيم الإنسانية المعاصرة، حيث أن الخروج عن هذا الإطار يهدد الاستقرار السياسي، الشيء الذي يعكس نفسه في شتى المجالات، ويؤدي إلى أمور في مصف الأزمات الاقتصادية، أو حتى الحروب الأهلية.

إن ما يميز الحالة الفلسطينية (إيجابا) هو أن عملية التحول الديمقراطي المنشودة قد قطعت جزءا من الطريق الذي تقطعه دول أخرى. فالتحول الديمقراطي في فلسطين يأتي في خضم عملية بناء المؤسسة السياسية الفلسطينية الجديدة، ولا يتطلب القضاء على نظام توتاليتاري متجذر في البلاد. وهي، بالتالي، عملية تستقطب الحد الأدنى من الأعداء الممكنين.

لقد أخذت مجموعة البحث هذه الاعتبارات وغيرها في الحسبان أثناء تصميم المؤشر، فانطلق مشروع وضع المؤشر من أن انتخابات عامة قد جرت للمجلس التشريعي ولرئيس السلطة التنفيذية الفلسطينية في بداية عام ١٩٩٦. وانطلق من افتراض أن استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية أمر مقر به من حيث المبدأ من غالبية أفراد وقوى المجتمع الفلسطيني. كما انطلق من افتراض إقرار السلطة التنفيذية الحالية بمبدأ استقلالية السلطة القضائية، وبمبدأ حرية الصحافة والتعبير والتعددية الحزبية والسياسية والفكرية، إلا أن استمرار غياب دستور (قانون أساسي) معمول به يبقي قضايا الفصل بين السلطات

والحريات المدنية بدون إطار قانوني مشرع. مع ذلك يشكل "إعلان الاستقلال"[٢] الذي صدر عام ١٩٨٨، والقراءة الثالثة للقانون الأساسي[٣] عن المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره أعلى سلطة تشريعية فلسطينية إطارا مشرعا لأسس ومبادئ الديمقراطية السياسية (بما في ذلك الفصل بين السلطات والانتخابات الدورية الحرة والنزيهة والتعددية السياسية) وملتزما باحترام حقوق الإنسان والأقليات وقيم ومبادئ المساواة والعدالة بين المواطنين، ومواثيق حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

بيد أن تحويل المبادئ إلى ممارسات، والتأكد من السير في اتجاه التحول الديمقراطي بخطى أكثر نجاعة ومباشرة يتطلب جهودا وتكافلا كبيرين. ولما كانت تجربة الممارسة الديمقراطية في فلسطين، على غناها، محدودة الطابع والمجالات، وبسبب التشوهات التي فرضتها عليها ظروف الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن من الضروري إيجاد سبيل لمتابعة نتائج الممارسات الديمقراطية التي يتم إرساؤها في البلاد. ولهذا الغرض يعتبر هذا المؤشر الديمقراطي حيويا لعملية البناء الهادف للكيان الفلسطيني.

مفهوم المؤشر الديمقراطي

المؤشر الديمقراطي عبارة عن أداة مركبة لـ**قياس اتجاه ووتيرة التحول الديمقراطي في فلسطين** بناء على عدد من المؤشرات الخاصة (المتغيرات)، يبلغ عددها في المؤشر الراهن خمسة وأربعين مؤشرا خاصا (توجد قائمة بها في ملحق خاص في نهاية هذا الكتاب)، تم انتقاؤها من مجموعة اكبر من المتغيرات التي تعبر عن أوضاع الديمقراطية من مختلف الجوانب.

---

[٢] جاء في وثيقة إعلان الاستقلال (١٩٨٨/١١/١٥): "أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين الرجل والمرأة، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون".

[٣] ينص مشروع القانون الأساسي في القراءة الثالثة على الفصل بين السلطات، وعلى سيادة القانون، وعدم التمييز، والحق في الحرية الشخصية، وحرية العقيدة، وحرية الرأي والتعبير، والحق في تشكيل الأحزاب والنقابات والانضمام إليها.

وتعكس هذه المؤشرات الخاصة **بشكل رقمي** (عبر إعطاء علامات) المجالات المتعددة التي اعتقدت المجموعة أنها تعكس الديمقراطية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

تتم عملية القياس الضرورية من اجل إعطاء العلامات بشكل دوري وفق معايير محددة وثابتة، ومن ثم تتم مقارنة نتائج القياسات الدورية من اجل متابعة التغيرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي.

تعرض نتائج القياسات الدورية في تقارير دورية تشمل العلامات المعطاة، وتشمل كذلك سردا وصفيا لما تم قياسه من اجل نقل الصورة التي شكلت خلفية المؤشر الرقمية.

وتشمل هذه التقارير، بالإضافة إلى عرض المؤشرات الخاصة رقميا وسرديا، عرضا للمؤشر العام الذي يشكل تلخيصا للمؤشرات الخاصة بعد وزنها، وكذلك المؤشرات القطاعية التي تتشكل من مجموعات من المؤشرات الخاصة مصنفة على عدة أسس لتعكس العملية الديمقراطية في مجالات معينة.

ويستند المؤشر الديمقراطي إلى عدد من التجارب في العالم لقياسات مكممة للديمقراطية صممت لأغراض مختلفة، والى عدد من المفاهيم التي تبناها المؤلفون بالرجوع إلى الأدبيات واللقاءات والورشات وغيرها.

هناك عدد من التجارب لقياس الديمقراطية، تمتد من العام ١٩٦٩ حتى اليوم. وكانت غالبية هذه التجارب تهدف إلى مقارنة الدول بين بعضها البعض، وصممت بحيث يمكن باستخدامها مقارنة الدولة بنفسها على مدى عقود وليس سنوات. وكان ذلك في الغالب يرجع إلى استخدام مؤشرات عمومية ومجردة من اجل التمكن من فحص المعلومات سنويا في عدد يتراوح بين ١٢٣-١٧٠ دولة. وكانت هذه المقاييس تعتمد في الغالب على مفهوم ثنائي للقياس، بمعنى أنها كانت تنظر إلى موضوعين في نفس الوقت، وكان بعضها يستخدم مؤشرات متعاضدة، بينما استخدم بعضها الآخر مؤشرات متناقضة. وكانت اغلب المواضيع التي شكلت مؤشرات للديمقراطية تتعلق بقياس الحقوق السياسية، والحريات السياسية أو المدنية، والمشاركة، والشمولية، والتنافس، وغيرها.

الجدول التالي (رقم ١-١) يوضح بعض التفاصيل حول عدد من هذه التجارب:

جدول رقم (١-١): تجارب دولية لمؤشرات ديمقراطية

الرقم	اسم المؤشر	سنوات استخدام المؤشر	عدد الدول التي شملها المؤشر	المعايير المستخدمة في المؤشر	نظام العلامات المستخدم في المؤشر
١	Dahl	١٩٦٩	١٤٠	إمكانية الطعن التشمولية	
٢	Freedom House	-١٩٧٨	١٦٥	الحقوق السياسية الحريات المدنية	علامة ثنائية من مكوين (س-س) يتروواح كل منها بين ١-٧
٣	Hadenius	١٩٨٨	١٣٢	الانتخابات الحريات السياسية	صفر-٤٨ ويتم احتسابها بجمع علامة لكل من المكوين تتراوح بين صفر-٢٤. ويتم تحويلها
٤	Coppedge / Reinicke	١٩٨٥	١٧٠	إمكانية الطعن المشاركة	صفر-١٠
٥	Vanhanen	١٩٨-١٩٨٨	١٤٧	التنافس المشاركة	صفر-٤١
٦	Arat	١٩٤٨-١٩٨٢	١٣١	المشاركة التشمولية، التنافس الحريات المدنية	٢٩-١٠٩ العلامة الوسطى=٧٣
٧	len Bo	١٩٦٥	١٢٣	الحريات السياسية الحقوق السياسية	صفر-١٠٠

٨	Jaggers/ Gurr	١٩٤٦-١٩٩٤	١٦١	التنافس في المشاركة، التنافس في التنظيم، القيود على الهيئة التنفيذية	(-١٠)-(+١٠) تراكمي

وفي مجال آخر يبدو التنبؤ الكمي بانهيار الدول، والذي قامت به مجموعة أمريكية هي وحدة معالجة الأزمات في البلدان المختلفة، مفيدا للغاية في مجال إنشاء نماذج كمية للظواهر السياسية الاجتماعية:

في العام ١٩٩٤ طلب نائب الرئيس الأمريكي من وحدة الأزمات في البلدان المختلفة تطوير أسلوب لمعرفة العوامل الهامة التي تساعد في توقع حدوث أزمة في بلد قبل سنتين من حدوثها. واقترح الرجوع ٤٠ عاما إلى الوراء لدراسة عدة أمثلة من البلدان التي واجهت أزمات جدية خلال الفترة، وقامت المجموعة بتجميع وتحليل عدد كبير من العوامل السياسية والديمغرافية والبيئية والإثنية وغيرها، واستهدف البحث مساعدة صناع القرار السياسي الأمريكي.

كانت هذه الدراسة من الدراسات التجريبية الشمولية الأولى لتحديد العوامل المرتبطة بظهور أزمة في بلد ما، وتم تحليل ٦٠٠ عامل أولي.

النتائج الرئيسية للبحث: جرى تقسيم الأزمات إلى أربعة أنواع رئيسية، هي: حروب ثورية، حروب عرقية، قتل عدد كبير من الناس، انهيار حكم ديكتاتوري أو ديمقراطي بشكل مفاجئ.

درست المجموعة الفترة بين ١٩٠٠ و ١٩٩٤ واختارت كل البلدان التي لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة. ووجدت مجموعة البحث نحو ١١٣ حالة أزمة في دول مختلفة. وللمقارنة حددت مجموعة من الدول والسنوات التي خلت من الأزمات، واستخدمتا كمجموعتين مرجعيتين (واعتبرتا متغيرين تابعين).

لقد جمع البحث المذكور أكثر من مليوني معلومة. وقامت المجموعة البحثية بتحديد ٧٥ متغيرا ذا أهمية خاصة بحكم ارتباطها بوجود أزمة في دولة معينة، وبحكم اعتمادها على مصدر بيانات موثوقة.

وقسمت البيانات كالآتي:

١. متغيرات ديموغرافية: مثل نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع، نسبة التسرب من المدارس، والتغييرات المفاجئة في حجم السكان.

٢. متغيرات اقتصادية: مثل الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي للفرد، التغير في التضخم المالي، التجارة الحرة.

٣. متغيرات بيئية: مثل نسبة الأشخاص الذين يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب، الجفاف، كثافة استخدام الأراضي الزراعية.

٤. متغيرات سياسية: مثل مستوى الديمقراطية، وجود تمييز عرقي، وتمييز في النشاطات المختلفة.

وفي نهاية البحث اعتمدت ثلاثة متغيرات باعتبارها الأكثر دلالة، وهي: حرية التجارة، معدل وفيات الأطفال الرضع، الديمقراطية.

ووجدت الدراسة أن النموذج المعتمد على هذه المتغيرات استطاع أن يحدد بشكل صحيح ٧٠٪ من الدول التي شهدت أزمات قبل سنتين من حدوثها.

كان احتمال حدوث أزمة بين الدول الديمقراطية أكبر عندما كانت نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع عالية. وكان احتمال حدوث أزمة بين الدول الأقل ديمقراطية أكبر عندما كانت حرية التجارة أقل في هذه الدول بغض النظر عن معدل وفيات الأطفال الرضع.

المؤشرات الرقمية ودلالاتها

إن المؤشرات الرقمية تستخدم للتعبير عن الاتجاه العام وكيفية تطور عملية ذات أبعاد متعددة، ويتم ذلك عن طريق التعبير عن الأبعاد المختلفة بمتغيرات رقمية، ومن ثم يتم تعريف الاتجاه العام لمثل هذه العملية عن طريق استخراج المجموع الموزون لكل هذه المتغيرات التي تعبر عن أبعاد مختلفة في الصورة الكلية. ويستخدم التوزين لأنه ليس لجميع الأبعاد في الصورة الكلية نفس الأثر على الاتجاه العام للعملية موضع البحث. فقد نجد أبعادا ذات دلالة اكبر على الاتجاه العام من أبعاد أخرى، وعليه تكون أوزان هذه الأبعاد في المؤشر العام أكبر.

إن أهمية المؤشرات الرقمية تكمن في جمع عدد كبير من الأبعاد في بعد واحد (رقمي)، ويعتبر ذلك منهجا مستخدما في علوم مختلفة. فالعقل الإنساني لا يستطيع تصور عملية لها اكثر من ثلاثة أبعاد من الناحية الهندسية، على سبيل المثال، ولذا فإن التعبير عن أية أبعاد إضافية لا يتم بالرسم، أو الوصف، بل بالتعبيرات الرقمية.

لنأخذ مثلا على مؤشر رقمي معروف، ودارج، ولا تشكل فعاليته وجدواه موضوعا للجدل: يستخدم المؤشر القياسي للأسعار للتدليل على مدى زيادة أو نقصان الأسعار في فترة زمنية محددة. إن عملية بناء المؤشر القياسي للأسعار، تتم عن طريق اخذ عدد من السلع، ومراقبة أسعارها بطريقة دورية (فصلية على الأغلب)، ثم يتم تلخيص هذه الأسعار عن طريق احتساب المجموع الموزون لها، ويتم تحديد وزن أو أهمية كل سلعة، أو نسبة مشاركة هذه السلعة. في الصورة الكلية للمؤشر القياسي للأسعار عن طريق الكمية التي يستهلكها المجتمع من هذه السلعة، فكلما زاد استهلاك المجتمع من سلعة معينة كلما زادت أهمية هذه السلعة في تشكيل الصورة الكلية للمؤشر القياسي، بغض النظر عن سعرها.

نحن نعلم أن الأسعار تزيد في معظم الأحيان، فما الذي يعطينا إياه المؤشر القياسي للأسعار؟ تكمن أهمية المؤشرات في تعريف كمية الزيادة أو النقصان في الأسعار، وفي التعرف على أسباب الزيادة، أو على السلع التي كانت مسؤولة عن مثل هذه الزيادة، وعليه يتم تحديد مستوى الزيادة الضروري في الأجور، على سبيل المثال.

إن مثل هذه الفكرة يمكن نقلها لقياس مدى تقدم مجتمع ما نحو الديمقراطية، أو مدى تراجع هذا المجتمع عن الديمقراطية، أي لقياس التحول الديمقراطي.

لا يمكن التعبير عن الوضع الديمقراطي في مجتمع ما بدلالة بعد واحد من أبعاد هذا المجتمع، لكن من الممكن التعبير عنه عن طريق أبعاد متعددة في هذا المجتمع.

إن عملية بناء المؤشر الديمقراطي لها دلالات على مدى التغير العام في الصورة الكلية للوضع الديمقراطي في فلسطين وسوف تتم معرفة "كمية" هذا التغير والأبعاد التي كانت مسؤولة عنه في الصورة الكلية للوضع الديمقراطي في فلسطين.

النماذج الكمية والظواهر الاجتماعية

إن عملية تكميم الظواهر الاجتماعية عن طريق مؤشرات كمية تثير جدلا بين العلماء الاجتماعيين والعلماء الطبيعيين، فعملية تكميم أية ظاهرة، سواء كانت اجتماعية أم طبيعية فيزيائية، ممكنة من الناحية الإحصائية، ولكن الفرق بين تكميم الظواهر الطبيعية، وبالتحديد الظواهر الفيزيائية، والظواهر الاجتماعية يكمن في مدى التباين بين المتغيرات التي تعبر عن هذه الظواهر.

فمثلا في الفيزياء تم اكتشاف نماذج تصف حركة الكواكب، وكذلك تم اكتشاف نماذج رياضية وإحصائية تربط كمية التيار الكهربائي السارية في سلك ما بمقاومة هذا السلك، وأثبتت هذه النماذج فعاليتها من الناحية العملية. إن هذه العلاقات بين المتغيرات الفيزيائية تبقى ثابتة عبر فترات زمنية طويلة.

أما إذا نظرنا إلى بعض الظواهر الاجتماعية مثل التأييد لعملية السلام في المجتمع الفلسطيني، فيمكن أن نجد علاقة بين التأييد لعملية السلام والمستوى التعليمي للفرد أو الجنس. ولكن قوة هذه العلاقة ليست بنفس قوة العلاقة التي تربط التيار الكهربائي بالمقاومة للسلك المار من خلاله هذا التيار. ففي الظواهر الطبيعية أو الفيزيائية يمكن توقع قيمة متغير بمعرفة قيمة متغير آخر بدقة بالغة. إن عملية إيجاد علاقات بين متغيرات اجتماعية ومحاولة إيجاد نماذج إحصائية تحكم هذه العلاقات هو اختراع جديد للبشرية ظهر في أواخر القرن الثامن عشر. وبدأت عملية تكميم الظواهر الاجتماعية تأخذ حيزا تطبيقيا، حيث أنه بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية انتقل البشر إلى مرحلة التمدن، وتطورت التكنولوجيا ووسائل الاتصالات، وبدأ البشر يتعرضون لنفس المعلومات مع وجودهم في مناطق جغرافية مختلفة، مما جعل العالم أكثر تجانسا. في ظل هذه التطورات يمكن للنماذج الإحصائية أن تلعب دورا فعالا في تكميم الظواهر الاجتماعية بصورة جيدة. وعليه، يمكن الاستفادة من هذه النماذج في التخطيط وفي وضع السياسات المتعلقة بظواهر اجتماعية معينة.

إمكانية استخدام المؤشر العام في دول أخرى

لقد تم تصميم هذا المؤشر الديمقراطي للعمل به في فلسطين، وهو ينطلق من تصور مؤلفيه للوضع الديمقراطي في البلاد وآفاقه على المدى القريب والمتوسط. ولذا، فإنه صمم

لقياس التغيرات الممكنة واقعيا، ولا يطمح لقياس حالة نموذجية أو متقدمة من حالات الممارسة الديمقراطية.

لقد أخذ بعين الاعتبار لدى تصميم المؤشر العام إمكانية استخدامه في بلدان أخرى، بيد أن ذلك قد يتطلب إدخال بعض التعديلات على المؤشرات الخاصة المستخدمة، وعلى أوزانها النوعية بحكم خصوصية الوضع الانتقالي للسلطة الفلسطينية، وخصوصية البلدان الأخرى.

وتشكل الدول الأقل تطورا من حيث نظامها السياسي، والدول العربية بشكل خاص، الأماكن التي من الممكن استخدام هذا المؤشر فيها بأقل قدر من التغييرات.

دلالة القيمة العددية للمؤشر

تتراوح القيمة الرقمية للمؤشر الديمقراطي بين صفر وألف، حيث يعني حصول بلد ما على علامة صفر أن حالة الديمقراطية في فترة القياس سيئة، أما حصوله على ألف، فيعني أن الوضع الديمقراطي جيد حسب تطلعات المؤشر. وعليه، فإن من المفترض تطوير هذا المؤشر، وطرق احتساب العلامات له، على وجه الخصوص، في حالة تكرار الحصول على علامات مرتفعة لعدة دورات. ويجدر في هذه الحالة استخدام مؤشر جديد لقياس "تعزيز الديمقراطية" (consolidation of democracy) وليس التحول الديمقراطي (transition to democracy). يعني الحصول على علامات مرتفعة لدورات متتالية أن هناك استقرارا في النظام السياسي الاجتماعي على درجة معينة من الديمقراطية. وسيعني ذلك أن من الضروري التوجه نحو بحث مؤشرات استدامة هذه الحالة أولا، وإعادة النظر في المؤشرات وطرق احتسابها، وذلك تطلعا إلى مستوى أفضل للأداء الديمقراطي. بيد أننا غير مضطرين في هذه المرحلة إلى الخوض في تفاصيل هذه التغيرات.

وقد صمم المؤشر كوسيلة لمقارنة حالة الديمقراطية لأحد البلدان في مقاطع زمنية متعددة، من أجل مراقبة عملية التحول الديمقراطي.

ويجدر التنويه إلى أن حصول البلد في فترة ما على علامة صفر يعبر عن سوء حالة الديمقراطية دون التعبير عن مدى أو درجة سوء الحالة، فيسود الاعتقاد أن من غير الممكن تحت مستوى معين الحديث عن التحول الديمقراطي، حيث أن من العسير القول بأن الوضع الديمقراطي قد تحسن حين ينخفض عدد السجناء بدون تهمة من ٥٠٠٠ إلى

٤٥٠٠ على سبيل المثال، ولما كان التحول هو هدف القياس، فإن من غير المجدي إجراء القياس دون حد معياري معين.

وينطبق الشيء ذاته على حالة الحصول على علامة ألف. حيث أن حصول بلدين على علامة ألف لا يعني أنهما على نفس الدرجة من الديمقراطية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المقارنة يجب أن تجري بين المنحنيات وليس بين القيم القياسية، سواء في المقارنة بين دول، أو في متابعة الحالة في بلد ما على امتداد زمني معين. ذلك لأن الحالة التي يتم فيها التراجع في بعض المجالات، والتقدم في مجالات أخرى يمكن أن تفضي إلى قيم قياسية متشابهة، بيد أن وجود المنحنيات يوضح الحالة. وسيبدو ذلك جليا ابتداء من المقارنة الأولى بين القراءة الأولى (الأساس) والقراءة المحدثة.

مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية في تعريفها السياسي عبارة عن شكل لتنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة في المشاركة في صنع القرار. فالديمقراطية بالتالي هي طريقة للإدارة، سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو مؤسسة صغيرة أو غيرها. وهي وسيلة، وليست هدفا مستقلا.

والديمقراطية ليست في أساسها وجوهرها نمط تفكير، أو اعتقادا، أو نمطا ثقافيا فقط، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار. وفي حالة الدولة، فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب.

إن قياس الديمقراطية في الدولة هو قياس لمدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا، ويمكن قياس ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات من بينها:

١. الآليات المتاحة للمشاركة في صنع القرار، وتعديله، والاعتراض عليه، وغير ذلك.

٢. مدى الرضى السائد لدى الجمهور عن القرارات السياسية المتخذة، ما يعكس مدى مشاركتهم في صنع القرار من جهة، ومدى جوهرية تطبيق القرار (تماشيه مع النوايا الموجودة لدى اتخاذه) من جهة أخرى.

٣. مدى المشاركة الفعلية في صنع القرار والتأثير عليه.

٤. مدى التشجيع على المشاركة، وعلى استخدام آليات هذه المشاركة، مع ضمان العواقب المترتبة على المشاركة الحرة.

ينجم عن ذلك أن للديمقراطية وجهان: الأول يتعلق بالمشاركة الفعلية، والثاني يتعلق بالقناعة بضرورة هذه المشاركة. ولهذا السبب فإن "الثقافة الديمقراطية"، والتي لا تشكل بديلا عن الديمقراطية ولا رديفا لها، هي جزء من الآليات الضرورية لإتاحة الديمقراطية.

ينطلق هذا التقرير من أن الديمقراطية (بمدلولها العام) ليست موقفا "تكتيكيا"، بل تشير إلى نمط معين من البنية السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية، تتبنى، بتجسيدات مؤسساتية وأحكام دستورية وإجراءات إدارية، قيما ومبادئ معينة، أهمها وجوب سيادة حقوق أساسية للإنسان والمواطن. من هذا المنظور تصبح الديمقراطية خيارا لمجموعة أو مجموعات بشرية. ولأن هذا الخيار قد يتناقض مع مصالح بعض الدوائر ذات النفوذ السياسي في بلد ما، فإن هناك ضرورة لإقامة مؤسسات ولوضع ترتيبات وتدابير وتشريعات ترسي أسس الديمقراطية وتردع المساس بها. من هذه الترتيبات: فصل واستقلالية السلطات الأساسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) لضمان الرقابة والتوازن والمساءلة والمحاسبة للسلطات المختلفة وللذين يتولون مسؤوليات عامة، إقرار مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات الدورية والنزيهة (وهو أمر يعني الإقرار بشرعية التنافس بين قوى وأحزاب ذات برامج متباينة ومختلفة على السلطة)، وضع تشريعات تحمي حرية التعبير والتنظيم والاجتماع والنشر والإضراب (أي حرية المشاركة في الحياة العامة).

لذا، فمن الضروري أن يستند شعار دولة القانون والمؤسسات على إدراك مبدأ مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون الأخير فوق الجميع، وإدراك أن المؤسسات الشرعية هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجهات وليس الأفراد مهما كانت صفاتهم. ولا تخص الديمقراطية الحياة السياسية فقط، أي المشاركة في اختيار الحكام وفي بلورة القرارات والتوجهات التي تمس حياة الأفراد ومستقبلهم سواء المشاركة بشكل مباشر أو عبر ممثلين منتخبين، كما لا تخص الديمقراطية فقط تطبيق مبدأ تداول السلطة وفق العملية الانتخابية واحترام التعددية الحزبية والفكرية وحقوق الأقليات، بل تتعدى هذا إلى الإقرار بحقوق أساسية للفرد كحق العمل والتنقل والمأوى والتعلم والرعاية الصحية والاجتماعية بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو اللون. وهذا الجانب، أي حق العمل والتعلم والرعاية الصحية وما شابه، هو ما يشار إليه بالديمقراطية الاجتماعية. فقد تعايشت، تاريخيا وراهنا، مع الديمقراطية السياسية أشكال فاقعة من الاستغلال والتمييز واللامساواة،

إضافة إلى إفقار شرائح واسعة من المجتمع. كما تعايشت الديمقراطية الاجتماعية (حيث يتمتع كل أفراد المجتمع بحق العمل والرعاية الصحية والتعلم والمأوى والضمان الاجتماعي) مع قمع شديد للحريات السياسية والفكرية يشمل منع تشكيل أحزاب معارضة للحزب أو النظام الحاكم أو طرح أي نوع من الانتقاد أو المحاسبة للنظام أو الفئة الحاكمة.

وترى النظريات الاجتماعية ضرورة أن تشمل الديمقراطية أيضا المجال الاقتصادي، وتقترح أشكالا مختلفة لإشراك العاملين في توجيه المؤسسات التي يعملون فيها، وعبر تخصيص حصص لهم من الأرباح (في المؤسسات الربحية)، وعبر إشراكهم في تقييم وصياغة السياسات العامة وغير ذلك. وترى بعض هذه النظريات أن على الدولة الديمقراطية أن تقوم بدور ما في إعادة توزيع الموارد (عبر نظام الضرائب وتوفير نظام رعاية اجتماعية مثلا) بحيث تقلص من اللامساواة في توزيع الثروة والدخل وتقرب من فرص الحياة بين المواطنين.

ولا يتعلق مبدأ تكافؤ الفرص، بما يترتب عليه من إقرار بحق الآخر في المشاركة، في صنع القرارات السياسية فحسب، بل يشمل كل مؤسسات المجتمع، بما في ذلك العائلة والمدرسة والجامعة والجمعية الخيرية والنادي والنقابة والمؤسسة المهنية، وغيرها من مؤسسات تؤثر قراراقا على حياة وخيارات الفرد والجماعات.

إن هذا التقرير لا يحصر اهتماماته في التشكل الديمقراطي للحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني في إطاره القانوني والدستوري، رغم أهميته في هذه المرحلة بالذات، بل يأخذ بالحسبان أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة في مأسسة الديمقراطية، منها: تشريع التعددية السياسية والحزبية والفكرية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والاقتصاد الرسمي (المنظم) وفي إدارة مؤسسات المجتمع على اختلافها، ومنها إشاعة الديمقراطية الداخلية في حياة الأطر والمؤسسات الجماهيرية والحزبية والمنظمات الأهلية والمهنية، والأولوية والأهمية التي يعطيها الرأي العام للديمقراطية في البلد.

إننا لا نقلل، ولا نهدف إلى أن نقلل، من أهمية ومصيرية المعركة الوطنية التي تخوضها السلطة الوطنية وقوى المجتمع الفلسطيني كافة ضد الاحتلال، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتهويد القدس، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وتمزيق الوحدة الإقليمية، وتقييد السيادة والحريات. فإسرائيل تضع عراقيل وصعوبات ومعيقات جمة في طريق تحقق سيادة وطنية، وفي وجه إشاعة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لأسباب واعتبارات سياسية تاريخية، وراهنة ومستقبلية. لكن هذا التقرير يتبنى الرأي القائل بأن الديمقراطية ينبغي أن

تكون خيارنا في عملية البناء الوطني لأنها، بين اعتبارات أخرى، تشكل الإطار الأنجع للتعبئة السياسية في معارك الاستقلال والتحرر، والإطار الأفضل في مشروع التنمية والتقدم الاجتماعي.

مفهوم التحول الديمقراطي

ينطوي مفهوم التحول الديمقراطي على افتراض عملية انتقال إلى الحالة الديمقراطية من حالة أخرى. بيد أن الديكتاتورية، أو التوتاليتارية لا تشكل البديل الوحيد للديمقراطية. ففي الحالة الفلسطينية يكون التحول الديمقراطي انتقالا من حالة عدم وجود نظام سياسي محلي.

الافتراض الثاني الذي ينطوي عليه مصطلح التحول الديمقراطي، والذي سبق وتم التنويه إليه، يكمن في أن اتجاه عملية التحول يسير باتجاه الديمقراطية. وهو افتراض لا يعبر بالضرورة عن الحالة الموضوعية، إذ لا توجد أية ضمانات لنتائج عمليات التحول الديمقراطي التي قد تنتهي ببناء نظام سياسي ديمقراطي، أو قد تنتهي بتدخل عسكري أجنبي، أو بحرب أهلية، أو بانقلاب عسكري، أو بتراجع وتقهقر لصالح أنظمة سياسية تضع في الدرجة الأولى من سلم أولوياتها نزعات قبلية أو اثنية بعيدة كل البعد عن مقومات الديمقراطية.

ولما كانت الديمقراطية عبارة عن منظومة من العلاقات المأسسة، فإن التحول نحوها يكمن في إنشاء هذه العلاقات ومأسستها، ومن ثم الحفاظ عليها، وتدعيمها، وإعادة إنتاجها. وسواء كانت عملية إنشاء العلاقات هذه تتم في ظل نظام سياسي اوتوقراطي أم لا، فإن هناك ضرورة لإرسائها.

أما نظرية التحول الديمقراطي المستخدمة جزئيا في هذا المشروع، فإنها تمنحنا بعض الأدوات لمراقبة ودراسة عملية إرساء ومأسسة علاقات وروابط المنظومة الديمقراطية، حيث يسود الشعور بوجود عمليتي الإرساء والمأسسة هذه.

إن إرساء العلاقات ومأسستها لا يكفيان لخلق نظام ديمقراطي فعلا، فالخطوة اللاحقة لعملية التحول الديمقراطي، والتي تبدأ قبل "انتهاء" الأولى وتشترك معها في لحظة زمنية معينة، (يمكن إن تكون مبكرة) تكمن في تعزيز الديمقراطية الناشئة. وبدون عملية التعزيز هذه، يصبح من السهل أن تتحول ظواهر التحول الديمقراطي إلى تكتيكات لحظية

وعابرة تعبر عن مآرب ما لدى أنظمة ديكتاتورية.

ولهذا السبب، فإن من الضروري مراقبة عملية التحول الديمقراطي من اجل المباشرة في اللحظة المناسبة بعملية التعزيز الديمقراطي. أما مظاهر التحول الديمقراطي، فيمكن مراقبتها على صعيدين: الأول يكمن في مراقبة عملية المأسسة، من إنشاء المؤسسات، إلى تقنينها، والتأكد من دستورية عملية التقنين، وإتاحة الوسائل المختلفة لإرساء الديمقراطية كنهج للحياة في البلاد، أما الصعيد الثاني، فيكمن في تتبع نتائج التحول الديمقراطي على صعيد الأفراد و المجموعات.

بنية المؤشر الديمقراطي

الرقمي والسردي

يتشكل المؤشر العام من تعبيرين عن عملية التحول الديمقراطي التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني:

أ- التقرير الرقمي

التقرير الرقمي هو تعبير كمي عن المؤشرات الخاصة المطروقة. لقد أعطي كل مؤشر خاص ١٠٠٠ علامة وتحددت لكل مؤشر طريقة معينة، سنتطرق إليها أدناه، في احتساب العلامة وفق المعلومات التي يوفرها عن الواقع أو الحالة المكلف برصدها، ومن ثم تم منح كل مؤشر خاص وزنا نسبيا في المؤشر الديمقراطي العام. وتم تقدير الوزن النسبي بناء على استطلاع لآراء نحو ٢٠٠ شخصية (خبير) من الأكاديميين والحقوقيين والمهنيين والعاملين في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي ومن أعضاء المجلس التشريعي وآخرين. لقد طلب إلى الخبراء تقييم كل من المؤشرات الخاصة المستخدمة في المؤشر العام حسب أهميته للحالة الديمقراطية بإعطائه علامة تتراوح بين صفر (إذا كان غير مهم على الإطلاق) وعشرة (إذا كان على درج عالية من الأهمية). ويتشكل الوزن النسبي للمؤشر الخاص من معدل العلامات التي أعطيت له في استطلاع الخبراء. لقد استخدمت المجموعة في بداية الأمر الانحراف المعياري للعلامات لتعديل الوزن النسبي عن طريق قسمة معدل العلامات المعطاة للمؤشر على انحرافها المعياري بحيث تقل أهمية المؤشر كلما تباينت الآراء بشأنه مع الحفاظ على التعبير عن معدل العلامات. بيد أن المجموعة تراجعت لاحقا عن هذه المنهجية

بسبب بعض الملاحظات التي وجهت إلى التقرير، ولأنه تبين في القراءتين الأولى والقــراءة المحدثة أن تأثير عنصر الانحراف المعياري في الوزن النسبي محدود جـــدا ومـــن الممكـــن الاستغناء عنه كليا.

في المرحلة التالية تم احتساب الوزن النوعي لكل مؤشر خاص بنـــاء علـــى الأوزان المعطاة للمجالات المختلفة التي تعبر عنها هذه المؤشرات. أما عن مساهمة المؤشر الخاص في المؤشر العام فتحتسب بضرب علامة المؤشر، حيث تتراوح قراءة المؤشر الخاص بين صفــر (حالة سيئة) وألف (حالة جيدة)، بمعامل يعبر عن الوزن النوعي لهذا المؤشر الخاص.

ب- التقرير السردي

التقرير السردي هو التقرير الذي يعكس رأي المؤلفين في المؤشر العام وفي المعلومـات التي تم الحصول عليها. وهو يقدم تقييما لهذه المعلومات، مع الإشارة إلى المواقع الـــتي لم تتوفر عنها معطيات كافية، أو دقيقة، أو في حالات الاضطرار إلى إعطاء علامة تقديريـــة للمؤشر الخاص.

عناصر المؤشر

أ- المؤشرات الخاصة

إن عناصر أو مكونات المؤشر الديمقراطي الأساسية هي مؤشرات خاصة عددها ٤٥ (يتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقا)، يفحص كل منها بشكل كمي أحد المجالات الدالـــة على عملية التحول الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية وفق عدد من الاعتبارات:

الاعتبار الأول يتعلق بدرجة الصلة بالديمقراطية باعتبارها نظـــام حكـــم، وناظمـــا لعلاقات السلطة بالمجتمع، ودرجة احترام السلطة لحقوق الإنسان، وباعتبارهـــا كذلـــك ناظما للعلاقات داخل مؤسسات وتنظيمات ومنظمات المجتمع الفلسطيني.

ويتصل الاعتبار الثاني بقابلية المؤشرات الخاصة للقياس على فترات زمنيـــة قصـــيرة نسبيا، دون إغفال المؤشرات ذات القياس لمدى زمني أبعد، وقدرتها على رصـــد اتجـــاه ووتيرة التحول نحو الديمقراطية.

والاعتباران نابعان من الأهداف المنشودة من وضع مؤشر عام الديمقراطية في فلسطين، والتي يأتي في مقدمتها:

١- تنوير الرأي العام والمهتمين في تكريس الديمقراطية بالتحولات الجارية في هذا المضمار عبر التقارير الدورية.

٢- مساعدة، حيث يمكن ذلك، المجلس التشريعي الفلسطيني وبقية صانعي القرار في البلاد، على أداء مهماتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية والعمل في مجال ترسيخ ممارسة الديمقراطية في حياة المجتمع الفلسطيني وتنمية الثقافة الديمقراطية فيه عبر إصدار التشريعات الضرورية ومراقبة حسن تطبيقها، كما روعي في تحديد عدد المؤشرات ومدى شموليتها الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لهذا المشروع.

لقد جرى الاعتماد في دراسة بعض المؤشرات على مسح دوري عام، أو مسح نخبة دوري، وعلى أشكال مختلفة من الوصول إلى المعلومات التي يتطلبها المؤشر من مصادرها الأساسية، ومن مصادر ملمة متعمدين الاستناد، ما أمكن، إلى أكثر من مصدر مستقل للمعلومات حفاظا على دقة وصدقية كل مؤشر.

وتوخت مجموعة المؤشر الديمقراطي أن تتعلق هذه المؤشرات الخاصة بالمجالات الحياتية المختلفة: الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد كما وتوخت أن تعكس هذه المتغيرات مراحل عملية اتخاذ القرار الديمقراطي كافة: بدءا بالتروع والرغبة في المشاركة بصنع القرار، ومرورا باتخاذ القرار، وتطبيقه، وإيجاد الضمانات لاستمرارية هذا التطبيق وإجراء التطوير الضروري لذلك.

جرى هذا التوخي لكي يتم وضع تلك المؤشرات التي بدت قادرة على قياس الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. واستهدفت المجموعة أن تعكس المؤشرات الخاصة بمجموعها الجوانب المختلفة للحياة الديمقراطية في البلد: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية من جانب، والحريات السياسية والمدنية من جانب ثان، وتقييم الرأي العام الفلسطيني لجوانب من الحياة الديمقراطية في البلد، من جانب ثالث، والسمة الإجرائية للمؤشر من جانب رابع. كما تم إعطاء المؤشرات السياسية حجما أكبر من غيرها (٦٠٪) نظرا لطبيعة المرحلة التأسيسية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، ولأن الانعكاس الأوضح لعملية التحول نحو الديمقراطية يكون أكثر بروزا في هذا المجال.

إن مجموعة المؤشرات التي تم اختيارها هي مجموعة عشوائية بالضرورة. فلم يكن هناك مخرج من ذلك، مثلما هو الأمر في اغلب الأبحاث المتعلقة بالمجتمع. بيد أنه تم توخي أن يوفي اختيار المتغيرات بعدد من الشروط. وكان من بين الاعتبارات المختلفة التي استخدمت في انتقاء هذه المؤشرات الخاصة ما يلي:

أولا : اعتماد عينات عشوائية في استخلاص المعلومات المتعلقة بالمواطنين عامة كونه من غير الممكن أخذ البيانات الضرورية من كل مواطن فلسطيني.

ثانيا: اختيار عدد محدد من المؤشرات كأدوات قياس لمجالات الحياة الديمقراطية لأنه من غير الممكن اعتماد كل المؤشرات التي لها علاقة بقياس الديمقراطية لوجود عدد لا متناه منها.

ثالثا: اختيار مؤشرات ذات قابلية عالية للمتابعة الدورية. ومن هنا اختيرت المؤشرات التي تتمتع بدرجة أعلى من الحساسية للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبتعبير آخر انتقيت المؤشرات التي تتأثر بشكل أسرع وأدق بالتحولات السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالديمقراطية.

رابعا: الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من القضايا الحياتية والسياسية الفلسطينية ما زال يقع تحت سيطرة وتأثير الاحتلال المباشر وغير المباشر، ومن الصعب فحصها كمؤشرات في عملية التحول الديمقراطي في البلاد كونها لا تقرر من قبل مؤسسات المجتمع الفلسطيني المعنية. ومن هنا تتوجب العودة إليها، أو إلى بعضها على الأقل، في المستقبل، أي عندما تزول سيطرة وتأثير الاحتلال عليها. ومن بين هذه المؤشرات نذكر، على سبيل المثال، حرية التنقل والحركة داخل البلاد وخارجها ودرجة الشفافية في العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والأجنبية.

بيد أنه يجب التنويه إلى أن عشوائية المؤشرات في هذه الحالة لا تشكل عيبا بحثيا. فعشوائية اختيار المؤشرات لا تعني أن عملية الاختيار كانت ذات طابع فوضوي أو أنها قصدت بحيث لا تكون شاملة. إنها عشوائية لأنها لا يمكن أن تكون "موضوعية" لعدم وجود القدرة على أخذ كل العوامل الممكنة بعين الاعتبار، ولأنها اعتمدت على مجموعة من الناس في اختيارها، ولأنها تعتمد جزئيا على الآراء التي لا تعبر عن "الحقيقة"، وإنما عن الشعور إزاء الواقع، ولأنها تخضع لحكم مؤلفيها، ولاضطرار المؤلفين لتحديد "نقاط القطع" (Cut off points) في عدد من الحالات وفقا لقناعاتهم، وكذلك لوجود طابع

إحصائي للمؤشر، حيث تبقى الأحكام المبنية على الإحصاء والمتعلقة بالظواهر الاجتماعية، رغم نفعها ونجاعتها على درجة معروفة من العشوائية.

ب- المؤشرات القطاعية

غطت المؤشرات الخاصة عدة مجالات، ويمكن، بالتالي، أن يصاغ لكل من هذه المجالات مؤشره القطاعي. ويساعد ذلك بشكل كبير في إنجاز المهمة التي ينشدها المؤشر من اجل اكتشاف أداء المؤسسات المختلفة في شتى المجالات، عن طريق مجموعة من المؤشرات في كل قطاع. سوف تقوم مجموعة المؤشر الديمقراطي بدراسة عدد من المجموعات من المؤشرات، بشكل دوري. ولهذا الغرض شكلت المؤشرات القطاعية جزءا من المؤشر. وقد اختارت المجموعة عددا من القطاعات حسب توقعاتها لأهمية هذه المجالات. بيد انه من الممكن تجميع وتصنيف المؤشرات الخاصة بطرق شتى لفحص مجالات مختلفة حسب الاهتمام. ويتم ذلك عن طريق احتساب أي مؤشر قطاعي وفقا للطريقة المتبعة في احتساب المؤشرات القطاعية الموجودة في هذا التقرير وفي الإصدارات التي تنوي المجموعة تجهيزها لاحقا.

الجدولان التاليان رقم (١-٢)، ورقم (١-٣) يبينان توزيع المؤشرات الخاصة على المؤشرات القطاعية وتصنيفاتها، والتي ستتم دراستها بطريقتين: **الأولى** تتعلق بتقييم القطاع نسبة إلى القطاعات الأخرى، **والثانية** تتعلق بمتابعة القطاع مع مرور الوقت لاكتشاف مدى التقدم والتراجع في وتيرة واتجاه عملية التحول الديمقراطي من منظار القطاع موضع البحث.

جدول رقم (١-٢): المؤشرات القطاعية

الرقم	القطاعات	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	عدد المؤشرات للقطاع	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق
التصنيف الأول				
١	المؤشرات الدالة على وسائل التحول الديمقراطي	٤٠٪	١٣	١، ٣-٦، ٨، ٩، ١٣-١٧، ١٩

٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٦٠٪	٣٢	٢، ٧، ١٠-١٢، ١٨، ٢٠-٤٥
التصنيف الثاني				
١	المجال السياسي	٦٠٪	٢٦	٢-٥، ٧، ٨، ١٣، ٢١-٣٩
٢	المجال الاجتماعي	٢٠٪	١٣	٦، ٩-١٢، ١٤، ١٦، ٤٠-٤٥
٣	المجال الاقتصادي	٢٠٪	٦	١، ١٥، ١٧-٢٠
التصنيف الثالث				
١	احترام الحريات المدنية	٣١٪	١٤	٣-٥، ٩-١١، ٢١-٢٨
٢	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	١٣٪	٦	٦، ٢٩-٣٢، ٤٠
٣	حرية الصحافة والتعبير	١٦٪	٧	٧، ٨، ٣٣-٣٧
٤	دور القضاء والمجلس التشريعي	٧٪	٣	٢، ١٣، ٣٨
٥	المساواة والعدالة الاجتماعية	٢٦٪	١٢	١، ١٤-١٨، ٤١-
٦	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	٢٪	١	١٢
٧	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٢٪	١	٤٥
٨	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٢٪	١	٣٩

إن ما يحدد اختيار التصنيف المناسب هو هدف هـــذا التصنيـــف. فيقـــوم أحـــد التصنيفات، مثلا، على أساس قياس الديمقراطية والتحولات التي تدخل عليها في مجال محدد كالمجال السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، أو في مجال احترام حقوق الإنســـان، أو فصل السلطات، أو قياسها وفق تصنيف مزدوج يجمع بين تصنيفين: أحدهمـــا يصنـــف المؤشرات حسب مجالها (سياسي، اجتماعي، اقتصادي)، والآخر يصنفها حسب سمتـــها الإجرائية، أي طبيعة تأثيرها على العملية الديمقراطية (هل يشير إلى وسيلة أم إلى ممارســة). الجدول التالي يبين تصنيف المؤشرات تصنيفا مزدوجا (على أساسين هما التصنيفـــان الأول والثاني حسب ما ورد في الجدول رقم ١-٢ أعلاه):

جدول رقم (١-٣): التصنيف المزدوج للمؤشرات

الرقم	المجالات	الوزن في المؤشر العام	عدد المؤشرات في القطاع	أرقام المتغيرات في الملحق
١	وسائل اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	١٠٪	٤	١، ١٥، ١٧، ١٩
٢	وسائل اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	١٠٪	٤	٦، ٩، ١٤، ١٦
٣	وسائل سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٢٠٪	٥	٣-٥، ٨، ١٣
٤	ممارسات اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	١٠٪	٢	١٨، ٢٠
٥	ممارسات احتماعية للتحول نحو الديمقراطية	١٠٪	٩	١٠-١٢، ٤٠-٤٥
٦	ممارسات سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٤٠٪	٢١	٢، ٧، ٢١-٣٩

حساب قيمة المؤشر العام والمؤشرات الخاصة، والمؤشرات القطاعية

هناك مؤشرات إحصائية وغير إحصائية عديدة لقياس ومراقبة الأوضاع الاقتصاديـــة والاجتماعية فعلى سبيل المثال، يستخدم معدل الدخل القومي للفرد لوضع بلد ما في سلم

النمو الاقتصادي مقارنة ببلدان أخرى. كما يستخدم المؤشر القياسي للأسعار لقياس الزيادة العامة في الأسعار وبالتالي قياس قيمة الأجور الفعلية. والمؤشر الديمقراطي هو محاولة لإيجاد تعبير كمي وسردي عن وتيرة واتجاه التحول نحو الديمقراطية في بلد ما، وبحكم اختلاف التحولات الديمقراطية عن التحولات الاقتصادية والتحولات في غيرها من المجالات التي يسهل قياسها كميا، يتم في قياس الديمقراطية اعتماد مؤشرات مختلفة. وهو يتعامل مع هذه المؤشرات بشكل أكثر حذرا كونها تتصل بعلاقات اجتماعية، وقيم، ومبادئ، ومؤسسات متعددة ومتشابكة في المجتمع. لقد حاولت مجموعة المؤشر الديمقراطي، عند اعتبارها لتقنيات احتساب المؤشر، الإفادة من تجارب مشابهة مثل التقرير الذي تنشره الأمم المتحدة سنويا تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية"، والذي أثار نقاشات مفيدة حول قضايا ومشكلات قياسات تتعلق بالتنمية البشرية المستدامة ومكوناتها. وهي قضايا ومشكلات لا تقل تعقيدا عن القضايا والإشكاليات التي تتصل بالديمقراطية وتحولاتها.

أ- حساب المؤشر العام

بعد مداولات ومناقشات واستشارات ومراجعات للأدبيات في مجال قياسات الديمقراطية تم اختيار ٤٥ مؤشرا خاصا، وجرى تكليف باحثين ميدانيين ومقيمين لمتابعة مجموعات مختلفة من هذه المؤشرات بإشراف مباشر من مجموعة البحث. وتم حساب المؤشر العام، عبر هذه المؤشرات الخاصة، بعد تحديد وزن كل منهما. وبعد إعطاء أوزان حددتها المجموعة كنسب للقطاعات المختلفة في المؤشر، تم توزيع الأوزان النسبية داخل كل قطاع للوصول إلى الوزن النوعي للمؤشر الخاص.

الجدول التالي يوضح الأوزان النوعية المعطاة لكل من المؤشرات الخاصة وللمؤشرات الجزئية (القطاعات) والوزن النسبي لكل مؤشر خاص في المؤشر العام، وكذلك دورية احتساب المؤشرات الخاصة.

جدول رقم (١-٤): جدول أوزان المؤشرات الخاصة ونسبتها في المؤشر المؤشر العام

الرقم	المؤشرات الخاصة	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	دورية المؤشرات الخاصة	معدل الأوزان المقدرة	الوزن النسبي	(الوزن التوعي)
١	نسبة موارنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاحتماعية	سوي	٧,٣	٠,٠٢١	٠,٠٢٥
٢	عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	نتائج سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	نصف سنوي	٨,٣	٠,٠٢٤	٠,٠٢٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع القانون الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	سنوي	٨,٨	٠,٠٢٥	٠,٠٤٤
٤	احترام حقوق الأقليات، حسب مشروع القانون الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	سنوي	٨,٤	٠,٠٢٤	٠,٠٤٢
٥	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سنوي	٧,٧	٠,٠٢٢	٠,٠٣٨

٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل اجتماعية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	سوي	٧,٦	٠,٠٢٢	٠,٠٢٧
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	نصف سوي	٨,٠	٠,٠٦٣	٠,٠١٩
٨	رأي الناس في حرية الصحافة في البلاد	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	سوي	٨,٣	٠,٠٢٤	٠,٠٤١
٩	عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين	وسائل اجتماعية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٥,٧	٠,٠١٦	٠,٠٢٠
١٠	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	نتائج اجتماعية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٧,٤	٠,٠٢١	٠,٠١١
١١	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا	نتائج اجتماعية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٦,٧	٠,٠١٩	٠,٠١٠
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	نتائج اجتماعية	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	سوي	٧,٧	٠,٠٢٢	٠,٠١١

١٣	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	وسائل سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	نصف سنوي	٧,٢	٠,٠٢١	٠,٠٣٦
١٤	التسرب من المدارس	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٧,٣	٠,٠٢١	٠,٠٢٦
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٦,٩	٠,٠٢٠	٠,٠٢٣
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٧,٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٧
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٨,٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٧
١٨	نسبة البطالة من قوة العمل	نتائج اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٧,٦	٠,٠٢٢	٠,٠٥٣
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٧,٤	٠,٠٢١	٠,٠٢٥

٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	نتائج اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سوي	٦,٨	٠,٠٢٠	٠,٠٤٧
٢١	إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في موعدها القانوني	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	سوي	٩,٠	٠,٠٢٦	٠,٠٢٢
٢٢	إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	سوي	٨,٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢١
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٨,٢	٠,٠٢٤	٠.٠٢٠
٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٧,٧	٠,٠٢٢	٠,٠١٩
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	سوي	٦,٧	٠,٠١٩	٠,٠١٦
٢٦	عدد الحالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٧,٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٧

٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٨,٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢١
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	نصف سوي	٧.٧	٠,٠٢٢	٠,٠١٩
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	نتائج سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	نصف سوي	٦,٤	٠,٠١٩	٠,٠١٥
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف	نتائج سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	نصف سوي	٨,٦	٠,٠٢٥	٠,٠٢١
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	نتائج سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	نصف سوي	٧,٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٧
٣٢	عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة.	نتائج سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	نصف سوي	٨,٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢١

٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	سوي	٨,٠	٠,٠٢٣	٠,٠١٩
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	نصف سوي	٧,٤	٠,٠٢١	٠,٠١٨
٣٥	تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	نصف سوي	٨,٩	٠,٠٢٦	٠,٠٢٢
٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	نصف سوي	٧,٧	٠,٠٢٢	٠,٠١٩
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	نصف سوي	٧,٨	٠,٠٢٣	٠,٠١٩
٣٨	عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي و لم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نتائج سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	نصف سوي	٧,٥	٠,٠٢٢	٠,٠١٨

٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	نتائج سياسية	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	نصف سنوي	٧.٧	٠,٠٢٢	٠,٠١٩
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	نتائج اجتماعية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	نصف سنوي	٨,٥	٠,٠٢٥	٠,٠١٣
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	نصف سنوي	٧,٦	٠.٠٢٢	٠,٠١١
٤٢	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	نصف سنوي	٧,٥	٠,٠٢٢	٠,٠١١
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	سنوي	٧,٣	٠,٠٢١	٠,٠١١
٤٤	تناسب أجور النساء والرجال	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	نصف سنوي	٧,٢	٠,٠٢١	٠,٠١١

٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نتائج اجتماعية	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	سوي	٨,٠	٠,٠٢٣	٠,٠١٢
	النتائج والمعدلات والمجاميع				٧,٦٨	١	١
					المعدل	مجموع الأوزان النسبية	مجموع الأوزان النوعية

ب- تحديد قيمة المؤشرات الخاصة

تتراوح قيمة كل مؤشر من صفر إلى ألف. فإذا كانت قيمة مؤشر ما صفرا فإن ذلك يعني أن الوضع الديمقراطي في مجال المؤشر سيء، وإذا كانت قيمة مؤشر ما ١٠٠٠ فإن هذا يعني أن الوضع الديمقراطي في مجال المؤشر جيد. وتعني العلامة ٥٠٠ أن الوضع الديمقراطي وسطي.

حساب علامات المؤشرات الخاصة

المؤشر الأول: **نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة**

تحتسب العلامة كالتالي:

نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة ×١٠٠٠

١٢٪ (نسبة مجتمع متقدم)

اعتبرت نسبة ١٢٪ على أنها النسبة الملائمة التي يجب أن يتم صرفها من موازنة الأسرة في المجتمع.

المؤشر الثاني: **عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية.**

تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي:

- تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر.
- تزيد العلامة ١٠٠ نقطة لكل تحقيق خلال فترة ٣ شهور، أو ٥٠ نقطة خلال فترة ٦ شهور.
- تزيد العلامة ٢٥٠ نقطة لكل طرح حجب ثقة خلال فترة ٣ شهور، أو ١٢٥ نقطة خلال فترة ٦ شهور.

المؤشر الثالث: **حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع القانون الأساسي.**

القيمة لهذا المؤشر توزع كالآتي:

٥٠٠ لحرية تشكيل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون.

٥٠٠ لحرية عمل الأحزاب. يتم تقديرها بناء على دراسة القانون.

المؤشر الرابع: **احترام حقوق الأقليات، حسب مشروع القانون الأساسي.**

يتم تقدير العلامة وفق نص مشروع القانون الأساسي.

المؤشر الخامس: **التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات.**

تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٥٠٠ نقطة وينقص بما مقداره ١٠٠ نقطة لأية حالة إقالة أو تعيين بطريقة غير نظامية. ويزيد بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة تعيين بطريقة نظامية.

المؤشر السادس: **إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية.**

١٠٠٠ نقطة للسماح بوجود محطات خاصة.

صفر= إذا منعت المحطات الخاصة.

تنقص هذه العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لإغلاق أية محطة لأسباب سياسية. ويحصل هذا المؤشر على "صفر" بعد إغلاق خمس محطات أو أكثر.

المؤشر السابع: **عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية.**

تبدأ علامة هذا المؤشر بصفر وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل موقف خلال الفترة تحت الدراسة إذا كانت فترة القياس ثلاثة شهور، و٥ نقاط إذا كانت الفترة ٦ شهور.

والأساس المستخدم هنا هو توقع ظهور موقف واحد على الأقل للمعارضة يوميا.

المؤشر الثامن: **رأي الناس في حرية الصحافة في البلاد.**

(نسبة الناس الذين يعتقدون أن الصحافة حرة × ١٠٠٠) + (نسبة الذين يعتقدون أنها بين بين × ٥٠٠)+ (نسبة الذين لا يعتقدون بأن الصحافة حرة × صفر).

ويتم الحصول على هذه النسبة من استطلاع الرأي العام.

المؤشر التاسع: **عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين.**

تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي= نسبة المحامين الممارسين×١٠٠٠ ٪.

يتم الحصول على هذه النسبة من نقابة المحامين.

المؤشر العاشر: **عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات.**

تحتسب القيمة كالتالي = نسبة الطعون من القرارات الكلية ×١٠٠٠

١٠٪

وإذا كانت النسبة أكبر من ١٠ ٪ يعطى هذا المؤشر علامة ١٠٠٠.

إن هذه النسبة تعبير عن وعي الأفراد لحقوقهم وإذا كانت النسبة أكثر من ١٠ ٪ يعتبر المجتمع متقدما من هذه الناحية.

المؤشر الحادي عشر: **عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا.**

تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره صفر،وتزيد بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة خلال فترة ستة شهور.

المؤشر الثاني عشر: **نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل.**

اعتبرنا أن النسبة المقبولة لأعضاء النقابات العمالية من قوة العمل هي ٢٠٪، وعليه تصبح قيمة هذا المؤشر.

العلامة = نسبة المنتسبين للنقابات من قوة العمل ×١٠٠٠

٢٠٪

المؤشر الثالث عشر: **نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع.**

يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي:

نسبة القوانين التي تنشر من القوانين المطروحة ×١٠٠٠.

إذا لم يتم طرح أي من القوانين يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة.

المؤشر الرابع عشر: **التسرب من المدارس.**

تحتسب العلامة كالتالي:

العلامة = ١٠٠٠(١- نسبة التسرب) إذا كانت نسبة التسرب أقل من ٥٪

٥٪

إذا كانت نسبة التسرب ٥٪ أو أكثر فتكون العلامة صفرا.

المؤشر الخامس عشر: **نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة.**

تحتسب العلامة كالتالي:

نسبة المشتركين بصندوق تقاعد من العاملين × ١٠٠٠.

المؤشر السادس عشر. **نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث.**

تحتسب العلامة كالتالي:

(١) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الأمية.

(٢) ٢٥٠ نقطة تحسب لنسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق.

(٣) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الأمية لكل من الرجال والنساء.

(٤) ٢٥٠ نقطة للفرق بين نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق لكل من الرجال والنساء.

١- تنقص علامة الأمية بما مقداره ٢٥ نقطة لكل ١٪ في نسبة الأمية. وعليه، تصبح العلامة المخصصة لنسبة الأمية صفرا إذا كانت نسبة الأمية ١٠٪ أو أعلى.

٢- اعتبرنا أن النسبة المعقولة لحملة البكالوريوس فما فوق من الأفراد فوق سن الثامنة عشرة هو ٢٠٪، وعليه، فإن العلامة لهذا المؤشر تعادل:

٢٥٠× نسبة حملة البكالوريوس فما فوق
―――――――――――――
٢٠٪

٣- العلامة = (نسبة الأمية بين الرجال) ×٢٥٠
―――――――――――――
نسبة الأمية بين النساء

إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أقل منها بين النساء .

أما إذا كانت نسبة الأمية بين الرجال أكبر منها بين النساء تصبح قيمة هذه العلامة كما يلي :

العلامة = (نسبة الأمية بين النساء) ×٢٥٠

نسبة الأمية بين الرجال

٤- العلامة = (نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء) ×٢٥٠

نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال

إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أقل من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال.

أما إذا كانت نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء أكثر من نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال تصبح العلامة :

العلامة = (نسبة بكالوريوس فما فوق بين الرجال) ×٢٥٠

نسبة بكالوريوس فما فوق بين النساء

تجمع العلامات الأربعة للحصول على علامة المؤشر.

المؤشر السابع عشر: **نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث.**

تحتسب العلامة كالتالي: النسبة ×١٠٠٠

٥٠٪ (أي النسبة المثالية)

المؤشر الثامن عشر: **نسبة البطالة من قوة العمل**

اعتبرت النسبة المقبولة للبطالة ٥٪ وعليه

تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي:

تبدأ علامة هذا المؤشر بـــ ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ٥٠ نقطة لكل ١٪ زيادة فوق الـــ ٥٪. إذا كانت نسبة البطالة أكثر من ٢٥٪ تصبح قيمة هذا المؤشر صفرا.

المؤشر التاسع عشر: **نسبة الأفراد المؤمنين صحيا.**

تحتسب العلامة كالتالي:

العلامة = ١٠٠٠× نسبة الأفراد الذين يتمتعون بتأمين صحي.

المؤشر العشرون: **كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة).**

تحتسب العلامة كالتالي:

العلامة = ١٠٠٠ × ١ / كثافة السكن (إذا كانت كثافة السكن أكبر من واحد)

اعتبرت كثافة السكان المثالية شخصا لكل غرفة. أما إذا كانت كثافة السكان أقل من واحد للغرفة تصبح العلامة ١٠٠٠.

المؤشر الحادي والعشرون: **إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في موعدها القانوني.**

أ- يعطى هذا المؤشر ٥٠٠ إذا تم عقد الانتخابات في موعدها القانوني.

ب- تنقص العلامة بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل شهر تأخير، وبعد ٥ أشهر فأكثر تصبح علامة هذا المتغير صفرا.

جـ- تخصص ٥٠٠ علامة من علامات هذا المؤشر لنسبة المشاركة وتحتسب كما يلي:

٥٠٠ × نسبة المشاركة
―――――――――――
٨٠٪

إذا كانت نسبة المشاركة أكبر من ٨٠٪ هذا الجزء يحصل على ٥٠٠ علامة.

المؤشر الثاني والعشرون: **إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني.**

تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي:

العلامة = (عدد المجالس التي عقدت انتخابات) ×١٠٠٠
―――――――――――
عدد المجالس الكلية

إذا تم تأخير انتخابات إحدى هذه المجالس فإن القيمة المخصصة لهذا المجلس تنقص بما مقداره ١٠٪ لكل شهر تأخير.

المؤشر الثالث والعشرون: **عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام.**

تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص بما مقداره ١٠ نقاط لكل حالة اعتقال بدون محاكمة أو لائحة اتهام. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا عند وبعد ١٠٠ حالة. (لكل ٣ أشهر)، أو تنقص بما مقداره ٥ نقاط لكل حالة اعتقال خلال فترة ٦ شهور.

المؤشر الرابع والعشرون: **عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة**

تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة.

تنقص قيمة هذا المؤشر بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل حالة أي أنه تصبح علامته صفرا بعد خمس حالات خلال ثلاثة أشهر، وتبقى صفرا بعد ذلك، أو تنقص العلامة بما مقداره ١٠٠ نقطة لكل حالة إذا كانت فترة المراقبة ستة أشهر. وبهذا تصبح العلامة صفرا بعد ١٠ حالات خلال فترة الستة أشهر.

المؤشر الخامس والعشرون: **عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين**

المتعارف عليه دوليا هو زيارة واحدة في الأسبوع، وبسبب عدم وجود نظام موحد في السجون الفلسطينية فيؤخذ معدل عدد الزيارات في الشهر، وتحتسب العلامة كالتالي:

$$\frac{\text{معدل عدد الزيارات في الشهر} \times ١٠٠٠}{٤}$$

المؤشر السادس والعشرون: **عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن.**

تبدأ قيمة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة إذا كان هناك صفر من المجالات، وتنقص قيمته بما مقداره:

- ١٠٠ نقطة لوجود مجال واحد
- ٣٠٠ نقطة لوجود مجالين.
- ٦٠٠ نقطة لوجود ثلاثة مجالات.
- ١٠٠٠ نقطة لوجود أربعة مجالات فأكثر.

المؤشر السابع والعشرون: **عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات.**

تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة. وتنقص كلها لكل حالة وفاة بتعذيب فتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا في حالة وفاة واحدة نتيجة التعذيب خلال فترة المراقبة. وتنقص العلامة ١٠٠ نقطة لكل حالة تعذيب خلال كل ثلاثة أشهر، ويقسم ما تبقى إلى النصف في حالة تبين أن هناك حجبا متعمدا للمعلومات. وتصبح قيمة هذا المؤشر صفرا بعد ١٠ حالات تعذيب داخل السجون. أما إذا كانت فترة المراقبة ستة أشهر، فتنقص قيمة العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل حالة تعذيب.

المؤشر الثامن والعشرون: **نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة.**

يتم الحصول على علامة المؤشر من استطلاع الرأي العام وتحتسب كالتالي: العلامة= (ج)×١٠٠٠ + (ب)× ٥٠٠ + (أ) × صفر.

أ= نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة، ب= نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة إلى حد ما ج= نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد في أجهزة السلطة.

المؤشر التاسع والعشرون: **عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات.**

علامة هذا المؤشر = نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات الكلية × ١٠٠٠

المؤشر الثلاثون: **الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف.**

يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع الرأي العام: أ- نسبة الذين يعتقدون بأنه بالإمكان انتقاد السلطة دون خوف، ب- نسبة الذين يعتقدون بأنه ليس بالإمكان انتقاد السلطة بدون خوف، ج- نسبة الذين لا رأي لهم. وتحتسب علامة المؤشر كما يلي:

العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٥٠٠× ج)

المؤشر الحادي والثلاثون: **عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات.**

يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة إذا تم ترخيص جميع الأحزاب التي تقدمت بطلبات.

وإذا كان غير ذلك يتم حساب علامة هذا المؤشر كما يلي:

عدد الأحزاب التي تم ترخيصها خلال فترة المراقبة × ١٠٠٠

مجموع عدد الأحزاب المتقدمة بطلبات ترخيص وغير مرخصة

كما وأن هذا المؤشر تراكمي، أي إن الطلبات المقدمة تحتسب في كل فترة مراقبة بغض النظر عن أقدميتها ما لم ترد أو يحسم أمرها بطريقة قانونية.

المؤشر الثاني والثلاثون: **عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة.**

يتم حساب علامة هذا المؤشر كالتالي:

العلامة= (عدد الحالات التي تم مقاضاتها) × ١٠٠٠

عدد الحالات الكلي

ويأخذ هذا المؤشر قيمة ١٠٠٠ في حال عدم وجود حالات.

ويأخذ هذا المتغير علامة صفر في حال غياب المعلومات في هذا المجال أو عدم توفيرها من سجلات الرقابة العامة.

المؤشر الثالث والثلاثون: **عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات.**

تحتسب علامة هذا المؤشر كالتالي:

(نسبة الصحف المعارضة من المجموع الكلي للصحف) ×٧٠٠

٥٠٪

وبالنسبة إلى المجلات فإنها تأخذ قيمة ٣٠٠ في المعادلة السابقة وتجمع إليها، وذلك بعد تقسيم المؤشر إلى قسمين حيث أعطيت علامة ٧٠٠ للصحف و ٣٠٠ للمجلات،

وذلك على افتراض أن نسبة الجمهور المؤيد للمعارضة يعادل نحو ٣٠٪ من المجموع العام وعلى افتراض أن توزيع صحف المعارضة أدنى بكثير من توزيع الصحف غير المعارضة.

المؤشر الرابع والثلاثون: **السماح بإدخال مطبوعات من الخارج.**

تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص هذه العلامة بما مقداره ٥٠ نقطة لكل مطبوعة تمنع من الدخول خلال فترة الثلاثة أشهر إلى مناطق السلطة لأسباب

سياسية أو أيديولوجية. وعليه، إذا كانت فترة المراقبة ٦ أشهر تنقص علامة المؤشر ٢٥ نقطة لكل حالة في فترة الستة أشهر.

المؤشر الخامس والثلاثون: **تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة.**

تحسب علامة هذا المؤشر كالتالي:

يحصل هذا المؤشر على ١٠٠٠ نقطة في حال عدم تعرض أي من مؤسسات حقوق الإنسان إلى مضايقات.

تنقص العلامة بما مقداره ٢٠ نقطة كل ثلاثة أشهر عند تعرض كل ١٪ من المؤسسات لمضايقات. وتصبح العلامة صفرا إذا ما تعرضت ٥٠٪ أو أكثر من المؤسسات إلى مضايقات. أما إذا كانت فترة المراقبة ستة أشهر تنقص العلامة بما مقداره ١٠ نقاط لكل تعرض ١٪ من المؤسسات لمضايقات.

المؤشر السادس والثلاثون: **عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة.**

تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة.

تنقص العلامة بما مقداره ٢٠٠ نقطة لكل فعالية تمنع خلال ثلاثة أشهر.

أما إذا كانت فترة المراقبة كل ستة أشهر فإن العلامة تنقص بمقدار ١٠٠ نقطة لكل كتاب أو مجلة تمنع.

المؤشر السابع والثلاثون: **عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.**

تبدأ علامة هذا المؤشر بما مقداره ١٠٠٠ نقطة وتنقص قيمته ب ٢٠٠ لكل كتاب أو مجلة تمنع من الصدور في مناطق السلطة.

المؤشر الثامن والثلاثون: **عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية.**

تتشكل علامة هذا المؤشر كالتالي:

نسبة القوانين التي أقرها أو أعترض عليها رئيس السلطة ×١٠٠٠.

المؤشر التاسع والثلاثون: **تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد.**

يتم الحصول على النسب التالية من استطلاع للرأي العام: أ- جيد جدا، ب- جيد، ج- لا سيء ولا جيد، د- سيء هـ- سيء جدا.

ويتم احتساب العلامة كالتالي:

العلامة= (١٠٠٠× أ) + (٧٥٠× ب) + (٥٠٠× ج) + (٢٥٠ × د) + (صفر × هـ)

المؤشر الأربعون: **استخدام الواسطة في التوظيف.**

تحتسب قيمة هذا المؤشر كالتالي:

نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة ×١٠٠٠.

ويتم الحصول على نسبة الذين يعتقدون بأن التوظيف يتم عن طريق الواسطة بموجب استطلاع للرأي.

المؤشر الحادي والأربعون: **تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء.**

العلامة= $\frac{١٠٠٠ \times ن}{ر}$ إذا كانت ن أقل من ر

العلامة= $\frac{١٠٠٠ \times ر}{ن}$ إذا كانت ن أكبر من ر

ن= نسبة البطالة بين النساء.

ر= نسبة البطالة بين الرجال.

المؤشر الثاني والأربعون: **نسبة مشاركة النساء في قوة العمل.**

اعتبرت النسبة المقبولة لمشاركة النساء في قوة العمل ٣٠٪، وعليه يتم حساب علامة هذا المتغير كالآتي:

العلامة= نسبة النساء في قوة العمل × ١٠٠٠

٣٠٪

المؤشر الثالث والأربعون: **نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية**

العلامة =٥٠٠× (النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في الوزارات)+

٥٠٪

+ (٥٠٠× النسبة الحالية للنساء في موقع مدير فما فوق في المنظمات الأهلية)

٥٠٪

المؤشر الرابع والأربعون: **تناسب أجور النساء والرجال**

تحتسب العلامة كالتالي:

معدل أجور النساء × ١٠٠٠

معدل أجور الرجال

المؤشر الخامس والأربعون: **نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية.**

تحتسب العلامة كالتالي:

نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعقد مؤتمرا عاما وتنتخب هيئاتها × ١٠٠٠

حساب علامات المؤشرات القطاعية

لأغراض احتساب علامات المؤشرات القطاعية المختلفة يتم جمع المؤشرات الخاصة المنضوية تحت المؤشر القطاعي المحدد، وتتم قسمة هذا المجموع على مجموع الأوزان النوعية لذات المؤشرات الخاصة. و بكلمات أخرى، تتم قسمة مجموع المؤشرات الخاصة على الوزن النسبي للمؤشر القطاعي في المؤشر العام.

قراءة المؤشر

لا يعتقد بأن هناك حالة معيارية للديمقراطية يتم القياس بالنسبة إليها. ولهذا السبب فان المؤشر ينطلق من وضع تقدير كمي للحالة الديمقراطية في البلاد في الفترة التي يتعلق بها التقرير الدوري. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يعطي انطباعا عن حالة الديمقراطية في البلاد، إلا انه لا يشكل حكما عليها، ويجب عدم استخدامه لهذا الغرض.

وسيصبح من الممكن استخدام هذا المؤشر كمقياس للحالة الديمقراطية في حال تبنيه في مجموعة من الدول بعد إجراء التعديلات الضرورية عليه، لكي يصبح مقياسا نسبيا يمكن من مقارنة حالة الديمقراطية في عدد من البلدان في ذات الوقت. أما الوضع الراهن للمؤشر فإنه مؤشر يتخذ من الوضع الفلسطيني الراهن، أيا كان تقييمه، إطارا ومنطلقا للمقارنة.

ولهذا السبب، فإن من الضروري قراءة هذا المؤشر بالقياس إلى المؤشرات السابقة، بحيث تشكل القراءة الأولى مرجعا، ومن ثم يتم النظر إلى القراءات اللاحقة، على أنها نقاط على منحنى عملية التحول الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، فإن من الضروري التأكيد على أن المؤشر لا يعكس حالة الديمقراطية، وإنما عملية التحول الديمقراطي عن طريق إجراء قياس رقمي وتقريري لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، تلخص كل نقطة منها حقبة زمنية محددة، وتشكل هذه بدورها أجزاء من التلخيص السنوي للمؤشر.

ويمكن قراءة المؤشر العام على عدة مستويات:

المستوى الأول: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي النهائي (الإجمالي)، وهي قراءة تمكن من الإطلاع العام والمجرد على الحالة الديمقراطية في البلد.

المستوى الثاني: ويتمثل هذا في قراءة التعبير الرقمي القطاعي (المؤشر السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، مستويات اتخاذ القرار، وغير ذلك). ومن الممكن على هذا المستوى الإطلاع الأكثر تفصيلا على الحالة الديمقراطية في فترة التقرير، واكتشاف القطاعات المحددة التي كان فيها تقدم أو تراجع.

المستوى الثالث: ويتمثل هذا في قراءة المؤشرات الخاصة، ومن الممكن هنا مراقبة ٤٥ حالة يتم قياسها وصولا إلى المؤشر العام. كما يمكن اكتشاف المجالات الرائدة بينها من أجل ترتيب أولويات التأثير في العملية الديمقراطية والتركيز على المجالات ذات التأثير المركب.

المستوى الرابع: ويتمثل هذا في قراءة التقرير السردي، وتمكن هذه القراءة من الإطلاع على رأي مجموعة المؤشر الديمقراطي في وحدة البحوث البرلمانية بشأن المؤشرات الخاصة، وأخذ تقديرات أخرى في الحسبان. ويمكن على هذا المستوى الإطلاع على سهولة وصعوبة جمع المعلومات ذات الصلة بالمؤشر، ومعرفة مدى دقتها وصلاحيتها وغير ذلك من الأمور التي تغني المؤشر العام بنظرة باحثين أقل تحيزا وأكثر تشككا في المعطيات المدرجة في مكونات المؤشر العام.

إننا لا ننصح أن تكون قراءة هذه المؤشرات قراءة كمية فقط: فالديمقراطية وعملية التحول نحوها تمثلان حالة نوعية تعكس، وتعيد إنتاج، وتساهم في تطور نظام سياسي-اجتماعي-اقتصادي متحرك ومتغير. فما تقدمه هذه المؤشرات بمجموعها (المؤشر العام) أو في مجال معين (في المؤشر القطاعي) أو في قضية محددة (المؤشر الخاص) هو تعبير كمي

(رقمي) عن حالة لحظية تم تثبيتها لتمثل قيما نوعية على مدى حقبة زمنية. إننا نوصـــي بقراءها على خلفية حالات التبعية والانكشاف والقلق المستقبلي التي يعيشـــها المجتمـــع الفلسطيني في مناطق صيرورة الكيان الفلسطيني. لذا يتوجب الحذر من أية محاولة لاختزال عملية التحول نحو الديمقراطية إلى رقم أو مجموعة من المتغيرات الكمية، بل ينبغي التعـاطي مع المؤشرات الخاصة، والقطاعية، ومع المؤشر العام كأدوات مساعدة (أدوات تنبيـــه) في مراقبة التغييرات (السلبية والإيجابية) على وضع الديمقراطية، وبالتالي التدخل في صياغـــة سياسات وتوجهات تخدم التحول الديمقراطي، وتعمل على تجذير الديمقراطية.

الباب الثاني

القياس

تمهيد

يعرض هذا الباب النتائج التي توصلت إليها مجموعة المؤشر الديمقراطي، وتحليلها الرقمي، والسردي. ولكي توضع هذه النتائج في سياقيها السياسي والاجتماعي، نعرض للبيئة السياسية والاجتماعية عن طريق التذكير بالأحداث التي برزت في فترتي القراءة قيد البحث.

شهدت الفترة المحددة في التقريرين (بداية تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى نهاية يوليو (تموز)١٩٩٧) وقائع وأحداثا متنوعة ذات صلة بالحياة الديمقراطية في فلسطين، منها: إجراء انتخابات ديمقراطية ونزيهة لمجلس الطلبة في جامعة النجاح، وتشكيل المجلس من المعارضة الإسلامية والعلمانية، وانتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت في وقت لاحق، وتوقيع برتوكول انسحاب القوات الإسرائيلية من مدينة الخليل بين السلطة الفلسطينية وحكومة الليكود الإسرائيلية دون مناقشة الاتفاق (أو إقراره من المجلس التشريعي أو أي من المجلسين الوطني أو المركزي الفلسطينيين)، والاكتفاء بإقراره من قبل مجلس الوزراء مع معارضة أو تحفظ من قبل بعض الوزراء[1]، إثارة قضية بيع الدقيق الفاسد في قطاع غزة في الصحافة المحلية وطرح الموضوع في المجلس التشريعي،[2] وتشكيل لجنة تحقيق مركزية لتقصي ملابسات القضية ووقوع مشادات عنيفة بين بعض النواب وبعض الوزراء حول الموضوع، وتدخل وزارة الداخلية الفلسطينية- وذلك في بيان علني استخدم لغة لا تخلو من الاتهام والترهيب - في أمور تخص نشاط وبرامج المنظمات الأهلية قبل إقرار قانون يحدد علاقة هذه المنظمات بالسلطة، وتشكيل جمعية للمنظمات غير الحكومية لمنافسة شبكة المنظمات غير الحكومية التي اعتمدت لغة انتقادية لمشاريع القوانين المطروحة من قبل السلطة الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى بقاء البلديات والمجالس المحلية بدون انتخابات،

---

[1] أدى تعطل مناقشة المجلس التشريعي لاتفاق الخليل إلى ردود فعل سلبية حول العلاقة بين المجلس والسلطة التنفيذية اعتبره بعض أعضاء المجلس مؤشرا على وجود "أزمة ثقة تنمو وتتطور بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ليس سببها الوضع السياسي، بقدر ما هي العلاقة ككل". واعتبره البعض تعبيرا عن "غياب مرجعية للسلطة التنفيذية"، وعن "معضلة سلطة تنفيذية لا تريد أن تشارك ومجلس تشريعي لا يريد أن يهمش" ("الأيام، ١٧ ١ ١٩٩٧).

[2] حسب رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي تبين حدوث ١٨٨٦ حالة تسمم في مناطق السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٦ نتيجة للمواد الفاسدة ("الأيام، ٤ ٢ ١٩٩٧).

واستمرت عمليات التعيين في المجالس المحلية، مع عدم عقد الانتخابات المؤجلة للبلديات، وإصدار محافظ رام الله (رغم وجود أقلية مسيحية كبيرة في المدينة) أمرا بإغلاق جميع المطاعم خلال فترة الصيام في شهر رمضان، وبقاء معدلات البطالة التامة مرتفعة، وإحالة عدد من تجار المواد الفاسدة إلى المحاكمة، وبعضهم إلى محكمة أمن الدولة (الأيام، ١٩٩٧/١/٣١)[٣]، وتأخير تقديم مجلس الوزراء مشروع موازنته إلى المجلس التشريعي إلى شهر آذار ١٩٩٧، وانعقاد جلسات الحوار الوطني الفلسطيني — الفلسطيني في نابلس في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ بمشاركة معظم الفصائل والحركات الفلسطينية المعارضة وغيرها، وإضراب المعلمين والحملة التي شنتها السلطة ضده واحتجاز قادة ونشطاء لجان التنسيق العليا، وفي خلال فترة البحث دخل المجلس التشريعي عامه الثاني بإقرار قانون واحد (قانون انتخابات مجالس الحكم المحلي)، إلا أنه استطاع تقديم عدد لا بأس به من مشاريع القوانين ومناقشتها وإقرار بعضها بالقراءة الأولى، وبعضها الآخر بالقراءة الثانية مثل مشاريع قوانين سلطة النقد، الخدمة المدنية، الحكم المحلي، والقانون الأساسي(الذي أقر لاحقا بالقراءة الثالثة).

وبقيت عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني تشكل الاهتمام الأكبر لدى الشارع الفلسطيني خاصة على المستوى الاقتصادي، وقد دعمت هذه المخاوف دراسة عن واقع التجارة الفلسطينية أعدها قسم إدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة حيث بينت أن حجم العجز في الميزان التجاري الفلسطيني في زيادة مستمرة، كما تطرق تقرير هيئة الرقابة العامة (نشر جزء منه في أيار/مايو) إلى احتمالية هدر وإساءة استخدام ٣٢٣ مليون دولار من الأموال العامة، يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة البطالة في المناطق الفلسطينية، والتي تصل، في الظروف الطبيعية، إلى ١٨٪ بين القوى البشرية العاملة وترتفع إلى ٢٨٪ أثناء الإغلاق.

ولا تزال السلطة القضائية غير مستقلة (عن السلطة التنفيذية) مما يشكل تهديدا خطيرا لحرية الفرد والمجموع وضمان أمنهم من قبل أي تعسف محتمل من أجهزة السلطة التنفيذية.

---

[٣] كما أعلن مدير الرقابة والتفتيش في وزارة التموين عن إحالة ثلاثة تجار حلد في كانون الثاني ١٩٩٧ إلى محكمة أمن الدولة بتهمة الاتجار بالمواد الغذائية الفاسدة، وكان قد أحيل في الشهر نفسه ثلاثة تجار آخرين إلى المدعي العام بتهمة الاتجار بالمواد الفاسدة. لكن لم يتم التوضيح في الخبر الذي أوردته الصحف المحلية سبب إحالة التجار المعنيين إلى محكمة أمن الدولة وليس إلى المحاكم المدنية (الأيام، ١٩٩٧/١/٣١).

هذه هي النماذج من الوقائع التي شهدتها فترة الأشهر التسعة المحددة في التقريرين الأول والثاني. وتشير السياقات السابقة إلى حالة من الارتباك الجدي في وضع الديمقراطية في البلد. وهذا الارتباك ليس معزولا عن حالة الصراع المحتدمة بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل حول مستقبل وصلاحيات وحدود هذا الكيان والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من جانب، وليس معزولا عن التباينات القائمة بين رؤى القوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية المختلفة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني القائم والمنشود من جهة أخرى. وهي قوى تتباين رؤيتها لمدى خدمة الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصالحها، وبالتالي لمدى ضرورتها.

أن المؤشر الديمقراطي، والذي يأخذ بعين الاعتبار عددا كبيرا من التفاصيل، يعكس هذه الأحداث والممارسات، سلبية كانت أم إيجابية، بشكل كمي (رقمي)، ويحاول توفير صيغة تسهل متابعة الحياة الديمقراطية في البلاد.

الفصل الأول

التقرير الأول

حصل المؤشر الديمقراطي في الفترة المحددة لهذه القراءة (١/١١/١٩٩٦-٣١/١/١٩٩٧) على علامة قدرها ٥٦٧[١] . وهي علامة تعكس السمة القلقة والمرتبكة للديمقراطية في البلد، وهي سمة لاحظناها من مراقبة الأحداث والتوترات التي شهدتها مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة المذكورة. وتشير هذه النتيجة الرقمية الوسطية إلى إمكانيتين متعاكستين: الأولى، أن يتطور الوضع في البلد باتجاه تعميق الديمقراطية السياسية وتوسيع الديمقراطية الاجتماعية وتقليص اللامساواة الاقتصادية، والثانية، أن يتراجع وضع الديمقراطية في البلد على الصعيدين السياسي والاجتماعي وأن تتفاقم اللامساواة على الصعيد الاقتصادي. ومن هنا تنتج أهمية مراقبة المؤشر لعدة دورات متتابعة لكشف اتجاه التحول في البلد. ومن المتوقع أن يبقى التوتر والصراع قائما بين الإمكانيتين أو الاتجاهين لفترة غير قصيرة، وهو توتر وصراع ليس معزولا عن التأثيرات الخارجية.

وعلى الرغم من أن القراءة الأولى ما تزال غير قادرة على الخروج بأية استنتاجات هامة حول عملية التحول الديمقراطي، إلا أنه من الممكن النظر إليها بنظرة تقييمية. والملاحظات التالية تشكل تلخيصا للعلامات التي حصلت عليها المؤشرات الخاصة، وبعض مدلولاتها.

١. هناك ٦ مؤشرات من أصل ٤٥ مؤشرا (١٣,٣٪ من المجموع) حصلت على أدنى علامة يمكن أن يحصل عليها مؤشر ، أي على صفر. وهو أمر يشير إلى أن الممارسة الديمقراطية في مجال المؤشر الذي حصل على علامة صفر ليس فقط غائبة فحسب، بل إن المجال يتعرض أيضا لممارسة خطرة على الديمقراطية ومهددة لها ولتطورها. وبتعبير آخر، تشير علامة صفر إلى حاجة للتدخل من الهيئات المعنية ومن الرأي العام لتغيير هذا الواقع ووقف الممارسات غير الديمقراطية. وتركزت المؤشرات التي حصلت على علامة "صفر" في المجالات التالية: الاعتقال بدون محاكمة، وتدخل أجهزة الأمن

---

[١] علامة المؤشر الديمقراطي يمكن أن تتراوح بين صفر حتى ١٠٠٠.

في مجالات حياتية ليست من اختصاصها، الفساد في أجهزة السلطة، وتعطيل جانب مهم من الحياة التشريعية (عدم إصدار قوانين أقرها المجلس التشريعي)، وعدم الترخيص لأحزاب جديدة، وتأخير إجراء انتخابات محلية. أي أن الممارسات غير الديمقراطية مست بعض الحقوق المدنية وبعض الحقوق السياسية وجوانب هامة من الحياة التشريعية.

٢. وحصلت ٤ مؤشرات من مجموع المؤشرات التي كونت المؤشر العام (٨,٩٪) على علامة متدنية جدا (أقل من ٢٥٠)، تناول اثنان منها حقوق أساسية للفرد (التعذيب في السجون، واستخدام الواسطة في التوظيف). وتناول المؤشران الآخران قضايا لها علاقة بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية (نسبة الصرف على الصحة والتعليم من مجمل صرف الأسرة، ونسبة البطالة). والأخيرة ناتجة عن ظروف فرضت على الحال الفلسطيني.

وبتعبير آخر، هناك ما يزيد عن خمس المؤشرات (٢٢٪) يشير إلى خلل كبير في بعض جوانب الحياة الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية، يمس معظمها حقوقا مدنية و أخرى سياسية وثالثة اجتماعية.

لا شك أن لهذا الوضع مدلولات خطيرة على الحياة الديمقراطية ومستقبلها في البلد ويستدعي تسريع الإجراءات الاشتراعية والتدابير الأخرى (المساءلة والرقابة والانفتاح على وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان) لوضع حد لهذه الممارسات ومحاسبة المسؤولين عن خرق حقوق المواطن والإنسان. كما تستدعي إعطاء جهد استثنائي في مجال التنمية الاقتصادية المتوازنة.

٣. حصل ١١ مؤشرا خاصا على علامات متدنية (٢٥١-٤٥٠). ومس ما يقارب ثلثي هذه المؤشرات (٧ مؤشرات من ١١) قضايا تتعلق بحرية التعبير والتنظيم واستقلالية القضاء (عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا، الشعور بالقدرة (أو عدمها) على انتقاد السلطة بدون خوف، القيود المفروضة على الصحف والمجلات والإذاعات، المضايقات على منظمات حقوق الأنسأن، الاعتقاد بوجود فساد في أجهزة السلطة، المحاكمات في محاكم أمن الدولة، نسبة الانتماء إلى نقابات). ومست بقية المؤشرات المتدنية العلامة قضايا مساواة المرأة (نسبة مشاركة المرأة في مواقع مقررة، ونسبة مشاركة المرأة في قوة العمل)، وقضايا تتعلق بمستويات المعيشة (كثافة السكن)، وحقوق اجتماعية (التمتع بضمان اجتماعي).

ويعكس تدني علامات ما يقارب ربع (٢٤٪) مجموع المؤشرات الخاصة خللا ملموسا في الممارسة الديمقراطية يستدعي، وتحديدا فيما يخص مجالات حرية التعبير والتنظيم واستقلالية القضاء، إجراءات وتدابير تشريعية ورقابية سريعة من المجلس التشريعي لوقف الممارسات اللاديمقراطية ولمنع تفاقم هذا الخلل من جانب، وضمان الحريات في هذا المجال وبشكل حازم وواضح من جانب آخر.

٤. حصلت ١٠ مؤشرات، أو ما يزيد بقليل عن ٢٠٪ من المجموع على علامات "وسطية" (ما بين ٤٥٠ و ٧٥٠ علامة). وتعددت مجالات هذه المؤشرات: ٣ منها تتعلق بحرية التعبير والنشر والتظاهر (عدد صحف المعارضة التي تصدر، حرية إدخال مطبوعات من الخارج، رفض السلطة لمظاهرات ومسيرات واجتماعات عامة). ومؤشران يتعلقان بقضية المساواة بين الذكور والإناث (تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء، نسبة الأمية والحاصلين على شهادة بكالوريوس فما فوق بين الذكور والإناث)، وتوزعت بقية المؤشرات على مجالات متنوعة تتعلق بالديمقراطية الداخلية (في الأحزاب والمنظمات غير الحكومية)، وحقوق اجتماعية (نسبة التأمين الصحي لأفراد المجتمع)، واستقلالية القضاء (التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي)، ونسبة التسرب من المدارس، وتقييم الجمهور لوضع الديمقراطية في البلد.

وتشير العلامات "الوسطية" لهذه المؤشرات إلى وجود أوضاع ذات صلة بالديمقراطية تحتاج إلى تصحيح. ومن هنا تنبغي قراءة الحصيلة الرقمية لهذه المؤشرات قراءة مدققة من حيث ما قد يترتب عليها من مهمات ومسؤوليات. فبعضها قابل للتصحيح السريع بإجراءات تشريعية (خاصة ما يتعلق بحرية النشر والاجتماع والتنظيم)، والبعض يستدعي تحفيز وتنشيط تحولات اجتماعية-اقتصادية لفترة غير قصيرة من الزمن بتدابير متنوعة (المساواة بين الجنسين في الفرص الحياتية والتعليمية)، وبعضها يستدعي سيادة تقاليد ديمقراطية داخل مؤسسات وتنظيمات المجتمع (رفع وتيرة المؤتمرات العامة وتجديد الهيئات القيادية في الأحزاب والمنظمات غير الحكومية)، وبعضها يتطلب صياغة أنظمة رعاية اجتماعية وطنية بكل ما يعنيه ذلك من تدخل على صعيد إعادة توزيع الموارد في البلد.

٥. حصل ١٤ مؤشرا من المجموع (أي ما يعادل ٣١٪) على علامات عالية. وتتعلق نصف هذه المؤشرات بقضايا الحريات (حرية تشكيل وعمل أحزاب سياسية، احترام حقوق الأقليات، حرية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون، نشر مواقف المعارضة في الصحف المحلية، إجراء انتخابات عامة في موعدها، حرية نشر الكتب والمجلات، نشر

مشاريع القوانين الجديدة في الصحف). لكن جـزءا هاما من هذه المؤشرات استند الى نصوص مشروع القانون الأساسي الذي ما زال مشـروعا. ولذا فـإن التقييمات الرقمية العالية التي حصلت عليها بعض المؤشرات ترتبط بتحويل القـانون الأساسي (بالصيغة التي أقرها المجلس التشريعي) إلى حقيقة نافذة المفعول. ومن هنا، فإن تعزيـز الديمقراطية يستدعي الإسراع بإقرار القانون الأساسي من قبل رئيس السلطة الوطنية.

وتوزعت المؤشرات الأخرى على مجالات مختلفة: منها ما يتعلـق بـدور المجلـس التشريعي (عدد الاستجوابات والاستفسارات وطرح الثقة من قبل المجلس التشريعي تجـاه السلطة التنفيذية)، ومنها ما يتعلق بالعلاقة الإدارية بين المواطن والسلطة التنفيذية (عـدد الجوازات الممنوحة قياسا بالطلبات، ووتـيرة الزيارات المسموح بها للسجون). ومؤشـر يتعلق بالطعون المقدمة لقرارات السلطات المحليـة، وآخر يتعلق بعدد المحـامين الذيـن يمارسون المهنة قياسا لعددهم الإجمالي، ومؤشر يتعلق بنسبة الموازنة العامة التي تخصـص للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية من مجمل الموازنة العامة، ويتعلق المؤشـر الأخـير بتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء.

والملاحظ أن بعض المؤشرات التي نالت علامات عالية تعتمد على قرارات موكلـة للسلطة التنفيذية وذات طابع إداري لكنه مؤثر على حياة الناس (زيارة المسجونين، إصدار جوازات سفر ، إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون واصدر مجلات خاصة). وبعـض هذه قرارات قابل للتغيير بقرارات إدارية إن لم تجر صيانتها على شكل حقوق ثابتة. وعدد غير قليل مرتبط بإقرار القانون الأساسي ليصبح ساري المفعول وضامن للحريات المدنيـة والسياسية.

٦. ويلاحظ تقارب بين تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد وبين علامة المؤشـر العام للديمقراطية.

والجدول (رقم ٢-١-١) أدناه يوضح المؤشرات الخاصة، وتصنيفاها، والعلامات الـتي حصلت عليها، ووزها وإسهامها في المؤشر العام:

جدول رقم (٢-١-١): علامات المؤشرات الخاصة

الرقم	المؤشرات الخاصة	التصنيف الأول والثاني	التصنيف الثالث	الوزن في المؤشر العام	العلامة في القراءة الاولى	المؤشر
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٥	٥٠٠	١٢.٥
٢	عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية	وسائل سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	٠.٠٢٠	١٠٠٠	٢٠.٠
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع القانون الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٤٤	١٠٠٠	٤٤.٠
٤	احترام حقوق الأقليات، حسب مشروع القانون الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٤٢	١٠٠٠	٤٢.٠

٥	التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٣٨	٥٠٠	١٩.٠٠
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل سياسية	العلاقة الادارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠٢٧	١٠٠٠	٢٧.٠٠
٧	عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠١٩	٨٥٠	١٦.١٥
٨	رأي الناس في حرية الصحافة في البلاد	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠٤١	٤٣٤	١٧.٧٩
٩	عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين	وسائل اجتماعية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٢٠	٨٥٠	١٧.٠٠
١٠	عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	وسائل اجتماعية	احترام الحريات المدنية	٠.٠١١	١٠٠٠	١١.٠٠
١١	عدد القضايا المرفوعة	وسائل اجتماعية	احترام الحريات	٠.٠١٠	٣٠٠	٣.٠٠

	لمحكمة العدل العليا		المدنية			
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	وسائل اجتماعية	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	٠.٠١١	٢٩٤	٣.٢٣
١٣	نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع	وسائل اجتماعية	دور القضاء والمجلس التشريعي	٠.٠٣٦	١٠٠٠	٣٦.٠٠
١٤	التسرب من المدارس	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٦	٥٥٠	١٤.٣٠
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٣	٤٤٠	١٠.١٢
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، وسنة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٧	٧٠٧	١٩.٠٩
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٧	٩٧٠	٢٦.١٩
١٨	نسبة البطالة من قوة العمل	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٥٣	٢٥٠	١٣.٢٥

١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٢٥	٥٤٠	١٣.٥٠
٢٠	كثافة السكن(معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	ممارسات اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠٤٧	٣٩٨	١٨.٧١
٢١	إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في موعدها القانوني	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٢٢	٩٥٦	٢١.٠٣
٢٢	إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٢١	٠	٠٠.٠٠
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٢٠	٠	٠٠.٠٠
٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠١٩	٤٠٠	٧.٦٠
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠١٦	١٠٠٠	١٦.٠٠
٢٦	عدد الحالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠١٧	٠	٠
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠٢١	٢٠٠	٣.٤٠

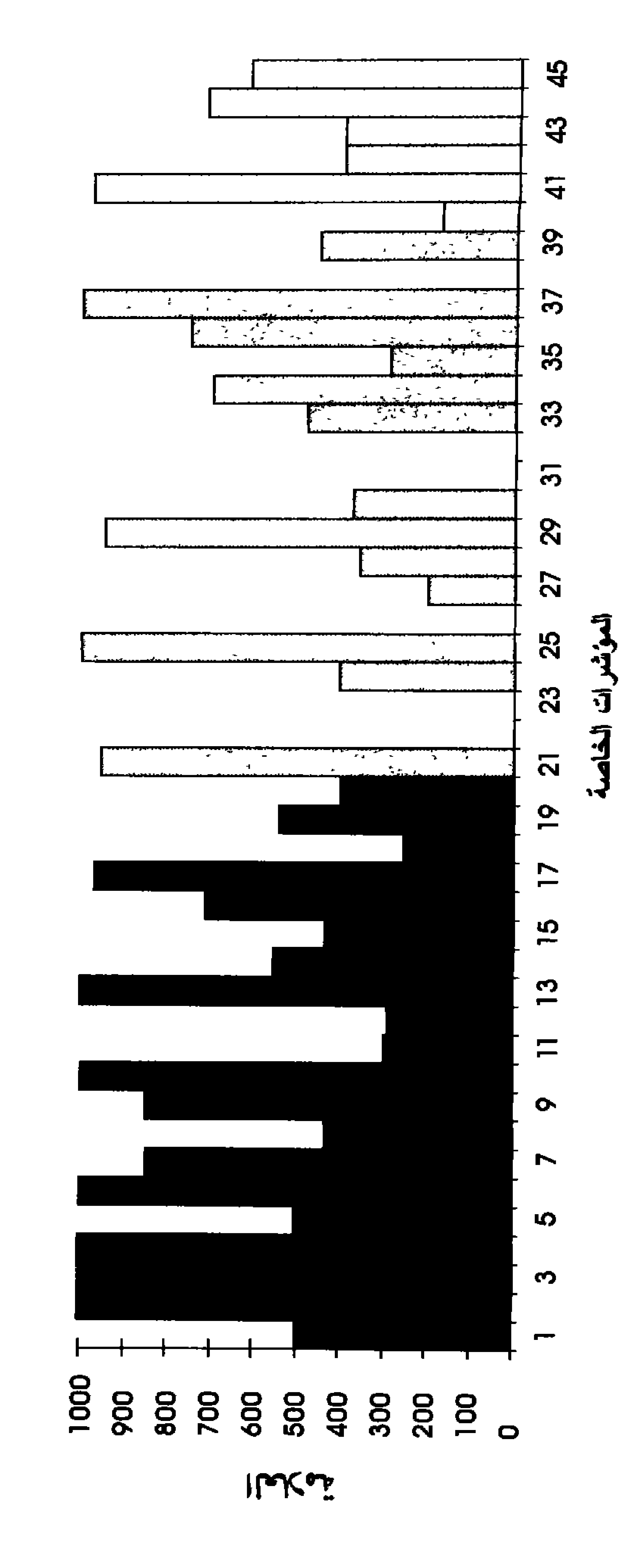
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة	ممارسات سياسية	احترام الحريات المدنية	٠.٠١٩	٣٥٧	٦.٧٨
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	ممارسات سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠١٥	٩٥٠	١٤.٢٥
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف	ممارسات سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠٢١	٣٧٤	7.85
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	ممارسات سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠١٧	٠	٠
٣٢	عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة	ممارسات سياسية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠٢١	٠	٠
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠١٩	٤٨٢	٩.١٦

٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠١٨	٧٠٠	١٢.٦٠
٣٥	تعرض منظمات حقوق الأنسأن لمضايقات من قبل السلطة	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠٢٢	٢٨٦	٦.٢٩
٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترحيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠١٩	٧٥٠	١٤.٢٥
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.	ممارسات سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠.٠١٩	١٠٠٠	١٩.٠٠
٣٨	عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي و لم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	ممارسات سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	٠.٠١٨	٠	٠٠.٠٠

٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	ممارسات سياسية	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٠.٠١٩	٤٥٦	٨.٦٦
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	ممارسات اجتماعية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠.٠١٣	١٧٠	٢.٢١
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠١١	٩٨٠	١٠.٧٨
٤٢	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠١١	٤٠٠	٤.٤٠
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠١١	٤٠٠	٤.٤٠
٤٤	تناسب أجور النساء والرجال	ممارسات اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠.٠١١	٧٢٠	٧.٩٢

٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات عير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتحب هيئاتها القيادية	ممارسات اجتماعية	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٠.٠١٢	٦٢٣	٧.٤٨
	النتائج			١	٥٣٨٠٨٤٨	٥٦٧٠٨٩
				مجموع الأوران السبية	معدل العلامات	علامة المؤشر العام

شكل رقم (٢-١-١) بيان علامات المؤشرات الخاصة



قراءة لنتائج المؤشرات الخاصة

المؤشر الأول: **نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة.**

بلغت نسبة أنفاق الأسرة على التعليم والصحة من مجموع الأنفاق الكلي للأسرة ٦٪.

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية، تشرين أول- آذار ١٩٩٦).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٥٠٠

المؤشر الثاني: **عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية**

الحصيلة: عدد التحقيقات (٨)، طرح الثقة (١).

(مصدر المعلومات : ملف قرارات المجلس التشريعي وعدد من أعضاء المجلس).

لا يبدو أن هناك تسجيلا دقيقا من قبل سكرتارية المجلس التشريعي مما دفع إلى الاعتماد على الأعضاء.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ١٠٠٠.

المؤشر الثالث: **حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع القانون الأساسي**

ينص مشروع القانون الأساسي (وفق المادة ٢٦) على ما يلي:

"للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

أ- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقا للقانون..".

بسبب غياب قانون للأحزاب يبقى النص في مشروع القانون الأساسي (المقر من المجلس التشريعي وغير المصادق عليه حتى اللحظة من رئيس السلطة الوطنية) قابلا لأكثر من تأويل. مع ذلك هناك إقرار بالتعددية تاريخيا وممارسة في إطار منظمة التحرير (اعلان الاستقلال ١٩٨٨).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ١٠٠٠ .

المؤشر الرابع: **احترام حقوق الأقليات، حسب مشروع القانون الأساسي**

ينص مشروع القانون الأساسي (المادة ٩) على ما يلي:

"الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الرأي السياسي أو الإعاقة."

النص واضح ضد التمييز.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٠٠٠.

المؤشر الخامس: **التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات**

لا توجد أية تعيينات خلال الفترة من ٩٦/١١/١-٩٧/١/٣١.

رئيس السلطة الفلسطينية هو صاحب القرار في التعيين.

مصادر المعلومات: مجمع المحاكم / رام الله، رئيس القلم / غزة.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٥٠٠.

المؤشر السادس: **إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية**

الإمكانية موجودة في كل المجالات المذكورة. وهناك محطات مرخصة غير عاملة وهناك محطات عاملة بدون رخصة. الرخص تصدر بشكل عام.

(مصادر المعلومات: وزارة الإعلام في رام الله وفي غزة).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٠٠٠.

المؤشر السابع: **عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية**

الحصيلة: ٨٥ موقفا سياسيا.

واعتمدت التنظيمات التالية ممثلة للمعارضة: حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية.

يحمل هذا المؤشر كمعلومات درجة من الشفافية. العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٨٥٠.

المؤشر الثامن: **رأي الناس في حرية الصحافة في البلاد**

بسبب صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول حجم وطبيعة القيود المفروضة استعيض عن هذا المؤشر بالمؤشر التالي: وجهة نظر الرأي العام الفلسطيني في الضفة والقطاع حول وجود أو عدم وجود حرية صحافة في البلاد. ووفق استطلاع الرأي رقم ٢٥ المشار إليه أعلاه كانت النتائج كما يلي: قال ٢٧,٩٪ أن هناك حرية صحافة في البلاد، و قال ٣٢,٥٪ بوجود حرية صحافة إلى حد ما في البلاد، في حين قال ٣٦,٦٪ بأنه لا وجود لحرية صحافة، و لم يبد ٣,١٪ رأيا حول الموضوع.

يحصل هذا المؤشر على علامة= ٤٣٤.

المؤشر التاسع: **عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين**

يمكن استخلاص أن نسبة المحامين الذين يمارسون المهنة إلى إجمالي المحامين تعادل ٨٥٪، على اعتبار إهمال المحامين المضربين لكونهم غير عاملين بإرادتهم، ولمرور فترة طويلة جدا على عدم ممارستهم للمهنة.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٨٥٠.

المؤشر العاشر: **عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات**

تمت مراجعة أكثر من ٣٠ بلدية في الضفة والقطاع، استجاب نحو ٢٠ منها بأرقام محددة حول عدد القرارات المأخوذة وعدد الاعتراضات الواردة. إن عدد القرارات المأخوذة في البلديات التي حصلنا منها على معلومات وافية = ١٤٤٦ قرارا ، أما اجمالي الطعون في نفس البلديات فبلغ ٥٧٥ قرارا، أي ٣٩,٣٪ .

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٠٠٠.

المؤشر الحادي عشر: **عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا**

الحصيلة: ١٥ قضية وفق مصدر وزارة العدل و لم تدل الوزارة بتصنيف لنوع القضايا المرفوعة باستثناء قضية واحدة تتعلق بتسجيل أراض.

يصعب غياب تصنيف نوع القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا الاستفادة الكاملة من هذا المؤشر، خاصة وأن المعلومات اعتمدت على مصدر (رسمي) واحد.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٣٠٠.

المؤشر الثاني عشر: **نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل**

بلغت نسبة المنتسبين إلى نقابات من العاملين في منشآت غير حكومية كما يلي: ٤١,٨ ٪ من المنشآت ذكرت أن لا انتماء نقابي للعاملين فيها، و ٣٨,٧٪ قالت بانتماء بعض العاملين فيها إلى نقابة، ٨,٥٪ قالت أن أغلبية العاملين فيها ينتمون إلى نقابة، وذكرت ١١ ٪ من المنشآت أن جميع العاملين فيها ينتمون نقابة.

(المصدر: مسح بالعينة للمنشآت غير الحكومية قامت به دائرة التخطيط والمعلومات بوزارة العمل الفلسطيني في أواخر العام ١٩٩٦).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٢٩٤.

المؤشر الثالث عشر: **نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع**

نشر خلال الفترة المشاريع التالية: ١- مشروع قانون الخدمة المدنية، ٢- مشروع قانون الجمعيات والهيئات الأهلية.

(المصدر : الصحف).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ١٠٠٠.

المؤشر الرابع عشر: **التسرب من المدارس**

بلغت نسبة التسرب من المدارس ٢,٢٥٪ (دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي، أيلول /سبتمبر ١٩٩٥).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر =٥٥٠.

المؤشر الخامس عشر: **نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة**

٤٤٪ من العاملين (عمال وموظفين) يتمتعون بترتيبات تقاعدية (المصدر: جميل هلال ومجدي المالكي: التكافل الاجتماعي غير الرسمي في الضفة والقطاع، ماس، ١٩٩٧).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر =٤٤٠.

المؤشر السادس عشر: **نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث**

بلغت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين الذكور (من عمر ١٥ عاما فما فوق) ٩٢,٢٪ وبلغت النسبة بين الإناث ٧٦,٤٪ (المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، المسح الديموغرافي ١٩٩٦).

وبلغت نسبة الذين يحملون شهادة بكالوريوس فما فوق بين الذكور (١٨ عاما فما فوق) ٨,٥٪، وبلغت بين النساء ٣,١٪ (المصدر استطلاع رقم ٢٦، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٧٠٧.

المؤشر السابع عشر: **نسبة الموازنة العامة المخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية**

بلغت النسبة في موازنة عام ١٩٩٥ ما يعادل ٥١,٥٪ من الأنفاق الكلي، موزعة كالتالي: ١٣,٦٪ على الصحة، و ٥,٣٥٪ على الشؤون الاجتماعية، و٣٢,٥٦٪ على التعليم.

(المصدر: عمر عبد الرازق، الموازنة الفلسطينية لعام ١٩٩٥، حزيران ١٩٩٦، ص ٣٥).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٩٧٠.

المؤشر الثامن عشر: **نسبة البطالة من قوة العمل**

وصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة بين تموز - تشرين أول ١٩٩٦ إلى ٢١,٨٪ وبلغت نسبة العمالة المحدودة ١١,٩٪.

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة، دورة تموز-تشرين أول ١٩٩٦، جدول ١).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٢٥٠.

المؤشر التاسع عشر: **نسبة الأفراد المؤمنين صحيا**

بلغت نسبة الأفراد (١٨ سنة فما فوق) الذين لا يتمتعون بتأمين صحي ٤٦٪ (المصدر: استطلاع رقم ٢٥، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية). وأظهر مسح معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) أن نحو ٥٥,٥٪ من العائلات (بدون القدس العربية) لا تتمتع بتأمين صحي (هلال والمالكي، نظام التكافل الاجتماعي غير الرسمي (غير المأسس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، (ماس)، ١٩٦٦).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر =٥٤٠.

المؤشر العشرون: **كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)**

بلغت كثافة السكن ٢,٥ شخص للغرفة الواحدة للعام ١٩٦٦(المصدر: استطلاع رقم ٢٥، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية). وسجلت دائرة الإحصاء الفلسطينية ٢,٣ شخصا للغرفة الواحدة للعام ١٩٩٥ (المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الأراضي الفلسطينية، لمحة عن إحصائية ١٩٩٦). وبلغ المعدل في إسرائيل بين العائلات اليهودية شخصا واحدا للغرفة.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٣٩٨.

المؤشر الحادي والعشرون: **إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في موعدها القانوني**

أجريت انتخابات عامة في شهر كانون الثاني العام ١٩٩٦ واعتبرت من قبل معظم المراقبين على درجة مقبولة من الحرية والنزاهة. و لم تؤثر مقاطعة أحزاب المعارضة لهذه الانتخابات كثيرا على التعاطي الشعبي معها بدليل النسبة العالية من المشاركة في عملية الترشيح والانتخاب من قبل الرجال والنساء على حد سواء.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٩٥٦.

المؤشر الثاني والعشرون: **إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني**

لم تجر أية انتخابات محلية حتى الآن في مناطق السلطة الفلسطينية، وجرت تعيينات في أكثر من موقع.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

المؤشر الثالث والعشرون: **عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام**

تم التبليغ عن معتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام في معظم السجون الفلسطينية، وتتفاوت أعداد المعتقلين في كل سجن حسب مصدر المعلومات. وتشير معظم التقديرات إلى أن العدد يتجاوز المائة، ويتجاوزه بكثير في تقديرات أخرى.

مصادر المعلومات: مدراء سجون، مؤسسة الحق، مؤسسة مانديلا، مؤسسة الضمير، الاستخبارات العسكرية، المخابرات العامة، الأمن الوقائي، قوات أل ١٧، مدراء شرطة، ومقابلات داخل السجون ومع مسرحين.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

المؤشر الرابع والعشرون: **عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة**

عدد المحاكمات ٣ (حكم على اثنين ٢٥ عاما مع الأشغال الشاقة وعلى الثالث ١٥ عاما مع الأشغال الشاقة في أعقاب عملية صردا).

تمت محاكمة الحالات الثلاثة في الضفة الغربية، و لم تتوفر معلومات عن قطاع غزة سواء من الجهات الحكومية أو المستقلة (الخاصة) رغم المراجعات المتكررة ورغم توجيه رسالة إلى مكتب وزير العدل والمراجعة بشأنها.

كما تم الاتصال بالهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن دون نتيجة، وبمؤسسة الحق التي ردت بأنها لا توثق حول هذا الموضوع.

لم يجر الرد على الرسالة والاستفسارات التي وجهت إلى مكتب النائب العام (رام الله).

هناك حجب متعمد لمعلومات يفترض توفيرها للرأي العام من قبل مكتب النائب العام. كما أن هناك تقاعسا من قبل بعض مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تجاه متابعة هذه القضية.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٤٠٠.

المؤشر الخامس والعشرون: **عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين**

عدد الزيارات المسموح بها ومواعيدها ليس موحدا أو محددا مركزيا، إذ يختلف من سجن إلى آخر. الحد الأدنى هو مرة واحدة كل أسبوعين، والأقصى رسميا مرتين في الأسبوع، ومدة الزيارة تتراوح بين نصف ساعة إلى "غير محددة".

هناك مزاجية في موضوع الزيارات فهي تمنع عن البعض وتسمح بشكل إضافي لآخرين.

مصادر المعلومات: مدراء السجون، ومقابلات مع السجناء حيث سمح بذلك.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٠٠٠.

المؤشر السادس والعشرون: **عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن**

تبين أن على المواطن الرجوع إلى أجهزة الأمن في سبعة مجالات، هي: إصدار رخصة قيادة عمومي لباص، ترخيص مدرسة سياقة، ترخيص جمعية، ترخيص حزب، طلب جواز سفر، التقدم بطلب وظائف في أجهزة حكومية: أجهزة الأمن، الأوقاف.

(مصدر المعلومات: مكاتب وزارة الداخلية في الضفة والقطاع (١٢ مكتب). وتم الاستفسار أيضا من الباحثين حول خبرتهم في هذا المجال).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

المؤشر السابع والعشرون: **عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات**

لم يجد الباحثون، كما هو متوقع، سهولة في الحصول على معلومات دقيقة لعدد حالات التعذيب والوفاة في السجون. فقد عرف (من مؤسسات حقوق انسأن وفي حالة واحدة من الشخص نفسه) عن ٦ حالات من التعذيب خلال الفترة المحددة في التقرير. و لم يبلغ عن وفيات في السجون خلال الفترة. بلغ عدد الذين توفوا في السجون الفلسطينية منذ قيام السلطة الفلسطينية وحتى أواخر كانون الثاني ١٩٩٧ نحو ١٢ شخصا.

يسود تقدير أن ظاهرة التعذيب أكثر شيوعا مما تستطيع مؤسسات حقوق الإنسان الكشف عنه.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٢٠٠.

المؤشر الثامن والعشرون: **نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة**

كانت النتائج وفق استطلاع الرأي رقم ٢٥ الذي أجرته وحدة المسوح في مركز البحوث والدراسات في نابلس (أواخر كانون الأول ١٩٩٦) كما يلي: ٥٢,٧٪ اعتقدوا بوجود فساد في السلطة، واعتقد ٢٤,٢٪ بعدم وجود فساد، وكانت نسبة المترددين (غير متأكد) ٢٣,١٪.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٣٥٧.

المؤشر التاسع والعشرون: **عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات**

عدد الجوازات الممنوحة حسب مصادر وزارة الداخلية في غزة بين ٩٦/١١/١-٩٧/١/١٥: ٣٤٢٤٥.

عدد الطلبات المقدمة حسب نفس المصدر ولنفس الفترة: ٣٤٢٩٥.

النسبة: ٩٩,٩٪. لكن مصادر مكتب داخلية نابلس أفادت بأن عدد الطلبات في نابلس للأشهر المحددة في التقرير ٤٥٩٣ وعدد الجوازات الممنوحة ٤٢٤٠، أي بنسبة ٩٢,٣٪. وهذا قد يشير الى عدم دقة معلومات الوزارة في غزة.

استغرق الحصول على المعلومات المحددة في المؤشر وقتا طويلا ومهاتفات عديدة، الأمر الذي يستدعي تنظيم علاقة دائمة مع الجهة المعنية في غزة والضفة الغربية، واستخدام الاستطلاع للتأكد من صحة المعلومات الرسمية.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٩٥٠.

المؤشر الثلاثون: **الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف**

وفق استطلاع رأي رقم ٢٥ (أواخر كانون أول ١٩٩٦) أجرته وحدة المسوح في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بلغت نسبة الذين قدروا أن باستطاعة الناس انتقاد السلطة الفلسطينية بدون خوف ٣٧,٧٪، والذين قدروا أن الناس لا يستطيعون انتقاد السلطة بدون خوف ٥٢٪، والذين لا رأي لهم ١٠,٢٪.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٣٧٤.

المؤشر الحادي والثلاثون: **عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات**

لم يحصل أي من الأحزاب التي تقدمت بطلبات ترخيص على رخص.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

(ملاحظة: وزارة الداخلية تتعامل مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مختلف عن باقي الأحزاب، وهذه الفصائل لم تتقدم بطلبات ترخيص).

المؤشر الثاني والثلاثون: **عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة**

الحصيلة : لا معطيات من الهيئات الرسمية.

لم تفدنا أية جهة بهذه القضية، وتمت مراجعة الجهات التالية: هيئة الرقابة العامة(رام الله)، هيئة الرقابة العامة(غزة)، مؤسسة الحق، مؤسسة مانديلا.

كشفت الصحافة عن قضيتين، هما: قضية الطحين الفاسد، وقضية فصل مدير مدرسة في نابلس.

لقي الباحثون صعوبة شديدة في الحصول على معلومات دقيقة في هذا المجال بحكم حساسيتها.

(ملاحظة: بلغت نسبة الرأي العام التي تعتقد بوجود فساد في أجهزة السلطة وفق استطلاع رأي رقم ٢٥ لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية ٥١٪، ونسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد ٢٥٪، و نسبة غير المتأكدين ٢٤٪).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

المؤشر الثالث والثلاثون: **عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف والمجلات**

صنفت وزارة الإعلام (في رام الله) ٩ صحف ومجلتين على أنها معارضة أو متعاطفة مع المعارضة. وذكرت وزارة الإعلام في غزة أن لا صحف للمعارضة تصدر في غزة. وبلغ عدد الصحف الصادرة في الأراضي الفلسطينية في الفترة تحت الدراسة ٢٥ صحيفة (النسبة ٣٢٪)، وبلغ عدد المجلات والنشرات بأنواعها الصادرة خلال الفترة ذاتها ٩٧ مجلة أو نشرة عرف منها ١١ مجلة أو نشرة معبرة عن المعارضة أو موالية لها (النسبة ١١٪).

العلامة التي يحصل عليها هذا المؤشر = ٤٨٢.

المؤشر الرابع والثلاثون: **السماح بإدخال مطبوعات من الخارج**

لا توجد قائمة ممنوعات لكن هناك كتبا تصادرها الرقابة، عرف منها ستة كتب (من لون أيديولوجي واحد).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٧٠٠.

المؤشر الخامس والثلاثون: **تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة**

توفرت معلومات عن ١٤ مؤسسة حقوق انسأن تعمل في حقل حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، قالت ٩ مؤسسات أنها لم تتعرض لمضايقات من قبل السلطة، وذكرت خمس مؤسسات أنها تعرضت لمضايقات.

يحصل هذا المؤشر على علامة= ٢٨٦.

المؤشر السادس والثلاثون: **عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة**

منع احتفال واحد للجبهة الشعبية في جنين بعد عملية صردا العسكرية ضد مستوطنين إسرائيليين.

المصدر : تقارير المحافظين في الضفة والقطاع (باستثناء محافظي رفح + القدس).

لم تتوفر لمؤسسة منديلا ومؤسسة الحق أية معلومات واعتبرت الحق أن هذا الموضوع ليس من ضمن اختصاصهما.

يصعب التدقيق في صحة شمولية المعلومات دون مصادر مستقلة.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٧٥٠.

المؤشر السابع والثلاثون: **عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية**

لم تمنع خلال الفترة كتب ومجلات من الصدور.

(مصادر المعلومات: وزارة الإعلام، وعدد من الموزعين).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٠٠٠.

المؤشر الثامن والثلاثون: **عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية**

مشروع واحد: القانون الأساسي، اقر بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٣١.

مصدر المعلومات: المجلس التشريعي.

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= صفر.

المؤشر التاسع والثلاثون: **تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد**

كانت نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (رقم ٢٥- أواخر كانون الأول ١٩٩٦) حول هذا الموضوع كالتالي: جيد جدا (٨,٧٪)، جيد (٣٤,٢٪)، وسط (٣٣,٧٪)، سيء (١٤,٧٪)، سيء جدا (٨,١٪)، لا أعرف (٠,٦٪).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر =٤٥٦.

المؤشر الأربعون: **استخدام الواسطة في التوظيف**

أشارت نتائج استطلاع للرأي، رقم ٢٥، قامت به وحدة المسوح في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية أن ٥٦,٥٪ من المستجوبين ترى (من خلال تجربته وتجارب يعرف عنها) "أن الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير"، ورأى ٢٦,٥٪ أنها "تتم بالواسطة أحيانا"، ورأى ٨٪ أنها تتم بدون واسطة، و٩٪ قال أنه لا توجد "لديه تجربة يعرف عنها".

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٧٠.

المؤشر الحادي والأربعون: **تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء**

بلغت نسبة البطالة بين الذكور في الأراضي الفلسطينية (١٥ سنة فما فوق) في الفترة بين تموز وتشرين الأول ١٩٩٦ ما يعادل ٢١,٩٪ بين الذكور و ٢٤,١٪ بين الأناث.

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية، دورة تموز- تشرين أول ١٩٩٦).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٩٨٠.

المؤشر الثاني والأربعون: **نسبة مشاركة النساء في قوة العمل**

بلغت نسبة النساء من قوة العمل ١٢,٢٪.

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، دورة أيلول-تشرين أول ١٩٩٥، النتائج الأساسية، إبريل /نيسان ١٩٩٦).

(ملاحظة: هذه النتائج تشير إلى حجم مشاركة المرأة في الاقتصاد المنظم، ولا تشير إلى حجم مشاركتها في الاقتصاد غير المنظم).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ٤٠٠.

المؤشر الثالث والأربعون: **نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية**

أ- الوزارات:

بلغ عدد النساء المشاركات في ٢٣ وزارة بموقع مدير أو أعلى ١١٤ امرأة مقارنة مع ٦٨٩ رجلا، أي أن ١٤,٢٪ من طاقم الوزارات بمنصب مدير فأعلى هو من النساء.

(المصدر: الوزارات المعنية).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر= ١٤٠ (من مجموع ٥٠٠ علامة).

ب- الجمعيات والمنظمات الأهلية:

بلغت نسبة مشاركة النساء في مواقع مقررة في المنظمات الأهلية ٢٦٪.

(المصدر: مسح المنظمات الأهلية، وحدة البحوث المسحية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٢٦٠ (من مجموع ٥٠٠ علامة).

العلامة الإجمالية للمؤشر= ٤٠٠.

المؤشر الرابع والأربعون: **تناسب أجور النساء والرجال**

بلغ معدل الأجرة اليومية (بالشيكل) حسب الجنس والقطاع كما يلي:

القطاع	ذكور	إناث
القطاع العام	٥٩,٠	٤٢,٤
القطاع الخاص	٦٣	٣١,٥

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، دورة تموز-تشرين أول ١٩٩٦).

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٧٢٠ .

المؤشر الخامس والأربعون: **نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية**

أ- **الأحزاب** : تم الاستفسار من ٩ أحزاب عاملة في الساحة وهي: الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وحركة فتح، وحركة حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الشعب، وحزب الخلاص الوطني الإسلامي، وجبهة النضال الشعبي، وفدا.

وأجابت ٨ من الأحزاب المذكورة أنها تعتمد المؤتمر العام (حماس كانت الاستثناء) حسب الوتيرة التالية:

ثلاثة أحزاب تعتمد مؤتمرا عاما كل ٥ سنوات، وحزبان كل ٤ سنوات، وحزبان كل عامين، وحزب لم يحدد بعد.

المصدر : الأحزاب المعنية.

لا شك أن اعتماد الأحزاب لمؤتمرات عامة هو مؤشر إيجابي، لكن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الوتيرة الفعلية في عقد المؤتمرات.

ب- بلغت نسبة المنظمات الأهلية التي تنتخب قياداتها نحو ٧٤,٦٪.

(المصدر: مسح بالعينة أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في كانون الثاني، ١٩٩٧)

العلامة التي يحصل عليها المؤشر = ٦٢٣.

المؤشرات القطاعية

استخدمت عدة تصنيفات في استخلاص المؤشرات القطاعية، وجرى ذلك على عدة أسس منها:

١. جرى التمييز بين المؤشرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي على صعيد الوسائل، أي على صعيد الأمور التي تمكن الفرد والجماعات من المشاركة في صنع القرار. وأطلق على مجموعة المؤشرات هذه اسم المؤشرات القطاعية الدالة على **وسائل**.

٢. جرى التمييز بين المؤشرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي على صعيد الممارسات، أي على صعيد الأمور التي تعبر عن الممارسة الفعلية لعملية مشاركة الأفراد والجماعات في صنع القرار. وأطلق على مجموعة المؤشرات هذه اسم المؤشرات القطاعية الدالة على **نتائج أو ممارسات**.

٣. جرى التمييز بين المؤشرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي على الصعيد الاجتماعي، وأطلق على هذه المجموعة من المؤشرات اسم المؤشر القطاعي **الاجتماعي**.

٤. جرى التمييز بين المؤشرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي على الصعيد الاقتصادي، وأطلق على هذه المجموعة من المؤشرات اسم المؤشر القطاعي **الاقتصادي**.

٥. جرى التمييز بين المؤشرات الدالة على عملية التحول الديمقراطي على الصعيد السياسي، واطلق على هذه المجموعة من المؤشرات اسم المؤشر القطاعي **السياسي**.

كما تم استخدام تصنيفات مزدوجة تجمع المؤشرات الخاصة المشتركة في مجـــالين أو قطاعين مختلفين، مثل الحديث عن المؤشر القطاعي الدال على ممارسات سياسية، والـــذي يحوي المؤشرات من المجال السياسي، والتي تنتمي في نفس الوقت الى مجال الممارســـات أو النتائج في مقابل المؤشر القطاعي الدال على وسائل سياسية الذي يحتوي على المؤشـــرات الخاصة التي تنتمي إلى القطاع السياسي والى قطاع الوسائل في ذات الوقــــت. وهنـــاك مجموعات أخرى من التصنيفات يمكن التعرف إليها في النص.

وفيما يلي العلامات التي حصلـــت عليـــها المؤشـــرات القطاعيـــة للفـــترة بـــين ١٩٩٦/١١/١ حتى ١٩٩٧/١/٣١:

المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول:

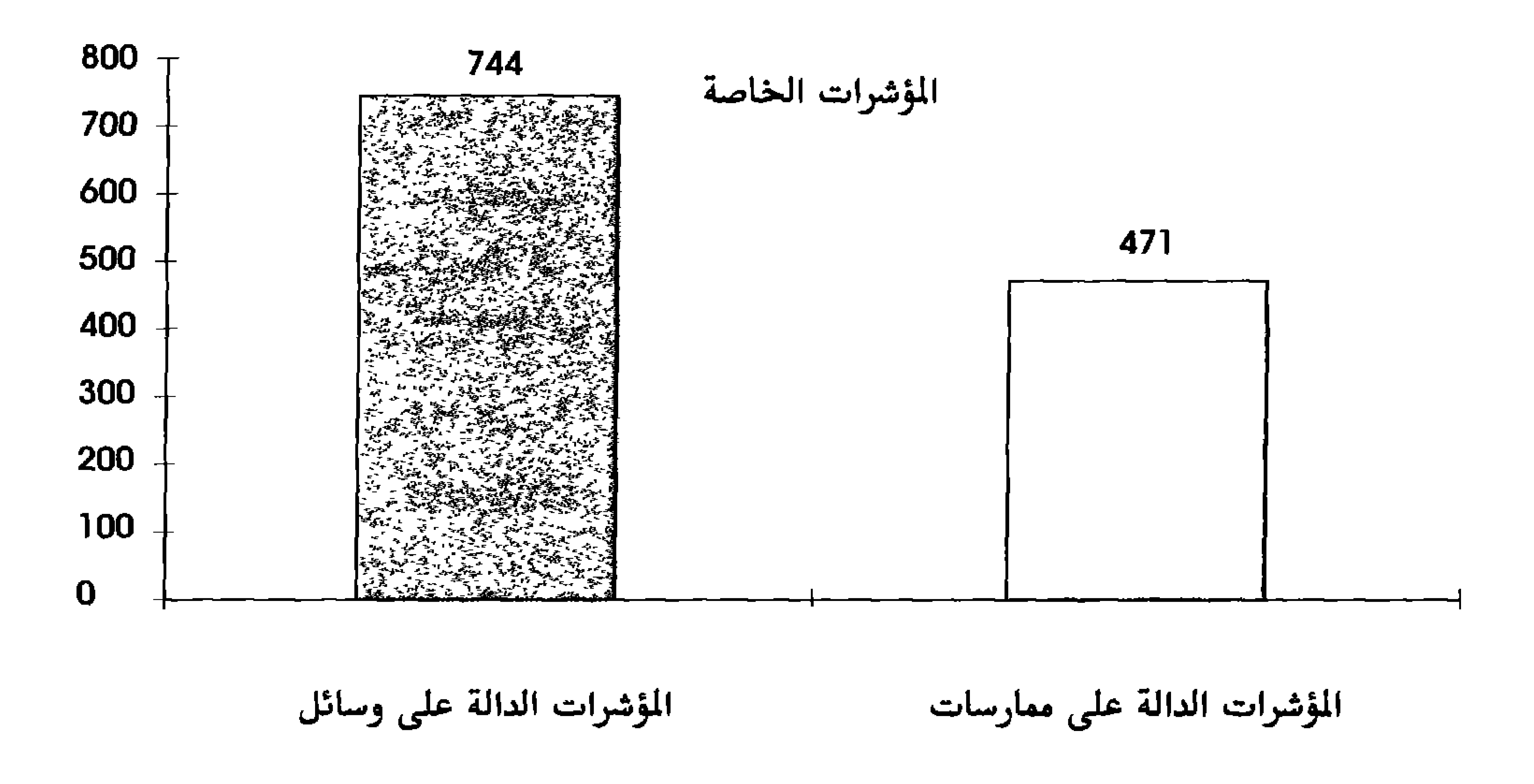
المؤشرات الدالة على وسائل: ٧٤٤.

المؤشرات الدالة على نتائج: ٤٧١.

جدول رقم (٢-١-٢): جدول علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	١، ٣-٦، ٨، ٩، ١٣-١٧، ١٩	٤٠٪	٧٤٤
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٢، ٧، ١٠-١٢، ١٨، ٢٠-٤٥	٦٠٪	٤٧١

شكل رقم (٢-١-٢) بيان علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني:

المؤشرات الاقتصادية: ٥١٣.

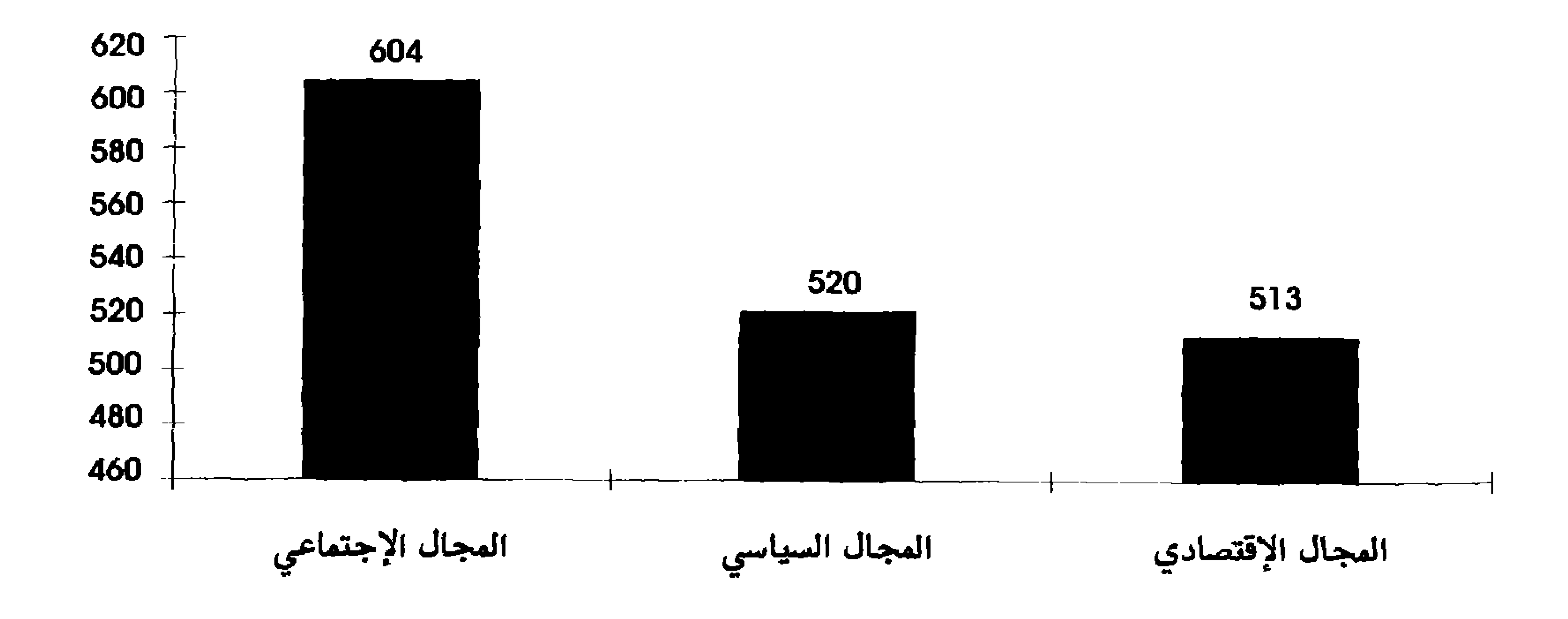
المؤشرات الاجتماعية: ٦٠٤.

المؤشرات السياسية: ٥٢٠.

جدول رقم (٢-١-٣): جدول علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	المجال السياسي	٢-٥، ٧، ٨، ١٣، ٢١-٣٩	٦٠٪	٥٢٠
٢	المجال الاجتماعي	٦، ٩-١٢، ١٤، ١٦، ٤٠-٤٥	٢٠٪	٦٠٤
٣	المجال الاقتصادي	١، ١٥، ١٧-٢٠	٢٠٪	٥١٣

شكل رقم (٢-١-٣) بيان علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج:

تنقسم المتغيرات حسب هذا التصنيف إلى ست مجموعات. ويتم هذا التقسيم بناء على تصنيف مزدوج للمؤشرات: الأول يقسمها من حيث دلالتها على ممارسات أو وسائل والثاني يقسمها من حيث دلالتها في المجالات التالية: سياسية، اجتماعية، واقتصادية. ويمكن النظر إلى كل منها على حدة. وعليه يتم بالإضافة إلى احتساب المؤشر العام، احتساب المؤشرات القطاعية فيما يخص الممارسة الديمقراطية في البلد.

وحصلت المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج على العلامات التالية:

وسائل سياسية: ٧٨٨.

وسائل اجتماعية: ٧٧٤.

وسائل اقتصادية: ٦٢٣.

ممارسات اقتصادية: ٣٢٠.

ممارسات سياسية: ٤٥٩.

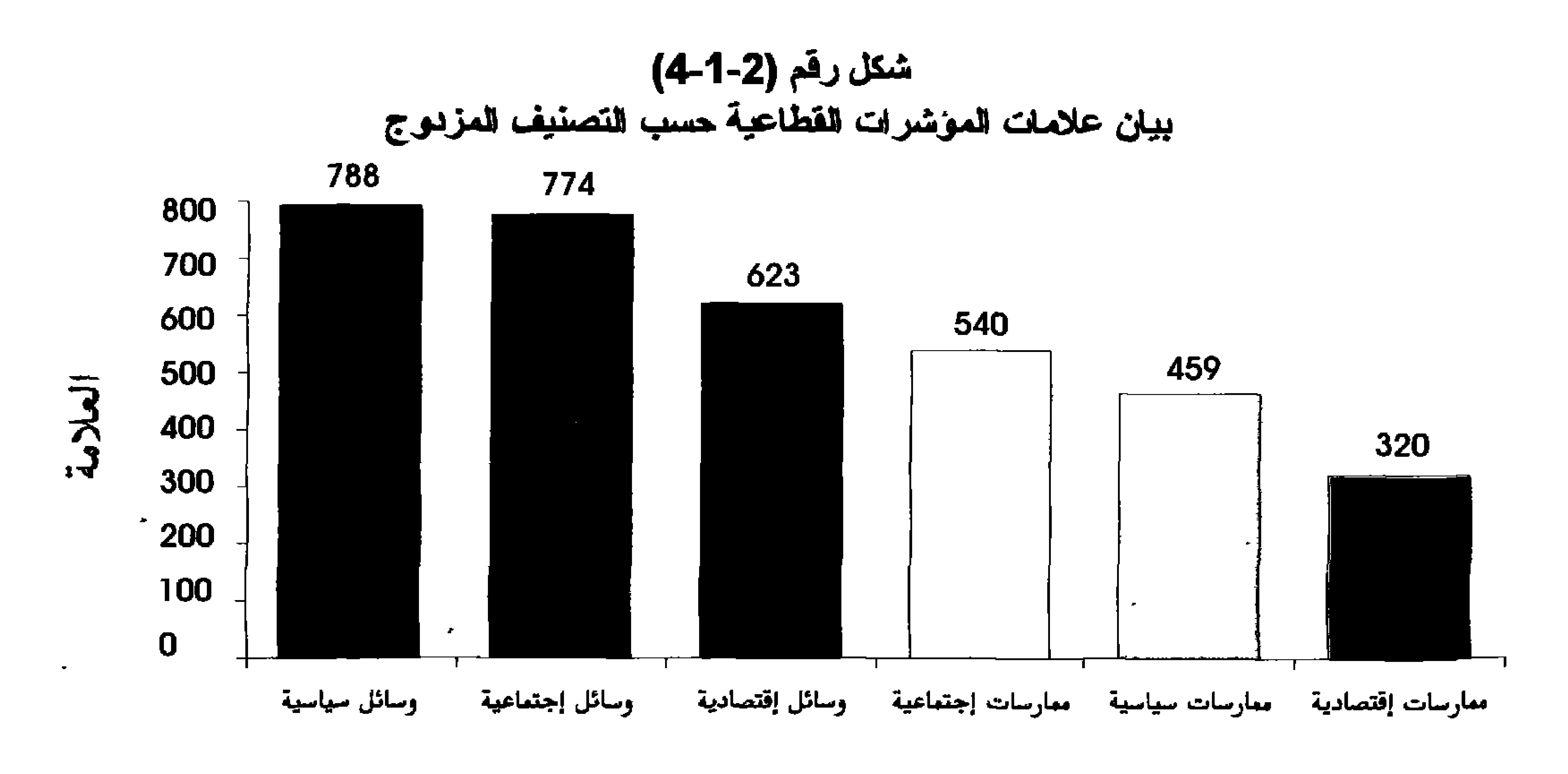
ممارسات اجتماعية: ٥٤٠.

ويشير تدني قيمة المؤشر القطاعي المتعلق بالنتائج السياسية إلى صعوبات حقيقية تواجه الديمقراطية كصيرورة تخص النظام السياسي بكامله.

جدول رقم (٢-١-٤): جدول علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	وسائل اقتصادية للتحول الديمقراطية	١، ١٥، ١٧، ١٩	١٠٪	٦٢٣
٢	وسائل اجتماعية للتحول الديمقراطية	٦، ٩، ١٤، ١٦	١٠٪	٧٧٤

٣	وسائل سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٣-٥، ٨، ١٣	٢٠٪	٧٨٨
٤	ممارسات اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	١٨، ٢٠	١٠٪	٣٢٠
٥	ممارسات اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	١٠-١٢، ٤٠-٤٥	١٠٪	٥٤٠
٦	ممارسات سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٢، ٧، ٢١-٣٩	٤٠٪	٤٥٩



شكل رقم (2-1-4)
بيان علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث

حصلت المجالات القطاعية الثمانية التي صنفت حسبها المؤشرات الخاصة على العلامات التالية:

احترام الحريات المدنية: ٥٩٩.

العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين: ٤٥٦.

حرية الصحافة والتعبير: ٦٠٧.

دور المجلس التشريعي: ٧٥٤.

المساواة والعدالة الاجتماعية: ٥١٦.

تعددية تمثيل المصالح القطاعية: ٢٩٥.

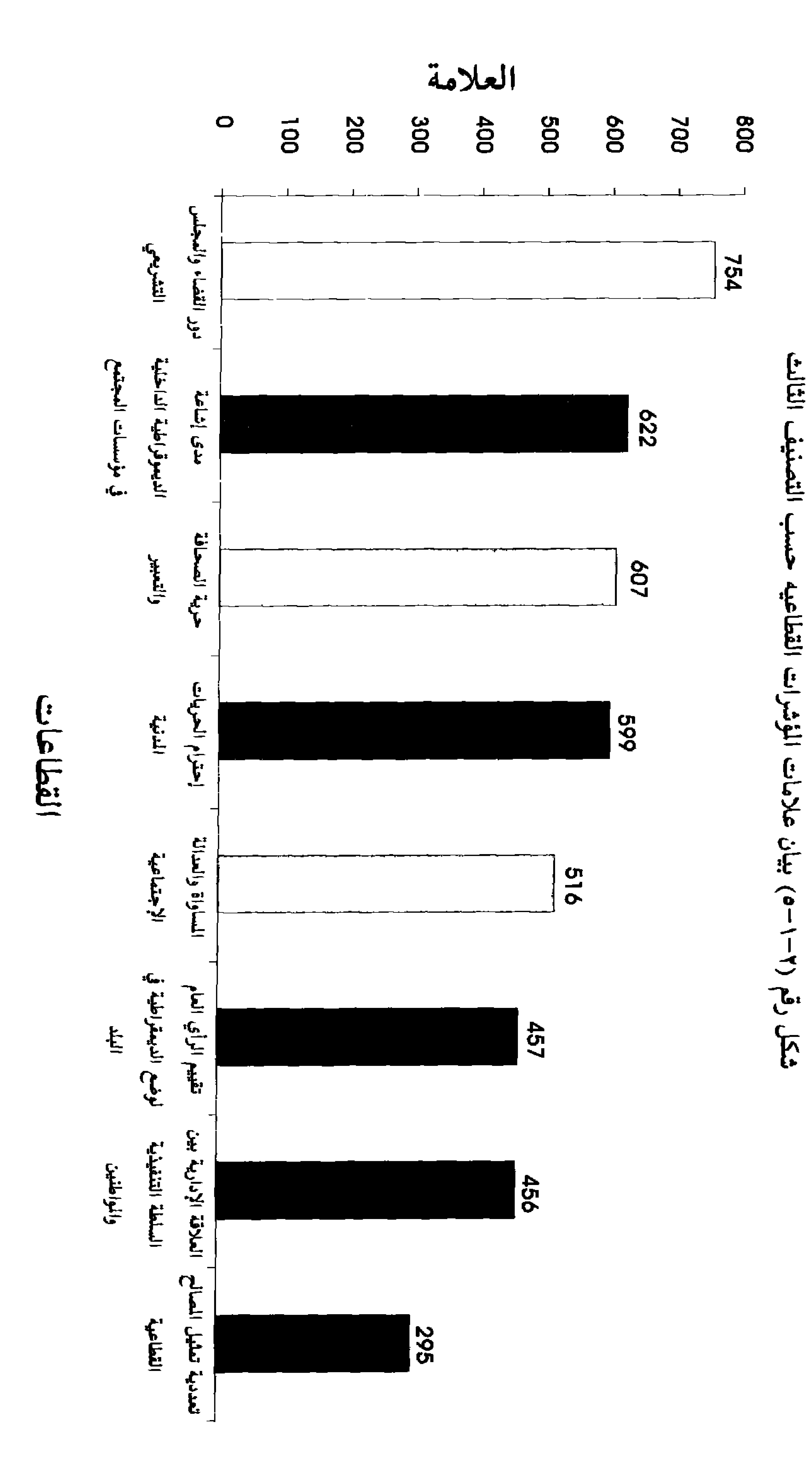
مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية: ٦٢٢.

تقييم الرأي العام للوضع الديمقراطي في البلد: ٤٥٧.

جدول رقم (٢-١-٥): جدول علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	احترام الحريات المدنية	٣-٥، ٩-١١، ٢١-٢٨	٣٢٪	٥٣٩
٢	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٦، ٢٩-٣٢، ٤٠	١١٪	٣٠٨
٣	حرية الصحافة والتعبير	٧، ٨، ٣٣-٣٧	١٦٪	٦١١
٤	دور القضاء والمجلس التشريعي	٢، ١٣، ٣٨	٧٪	٧٤٣

٥	المساواة والعدالة الاجتماعية	١، ١٤-٢٠، ٤١-٤٤	٣٠٪	٥٧٦
٦	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	١٢	٢.٢٪	٢٩٤
٧	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٤٥	١,٠٪	٦٢٣
٨	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٣٩	٢,٠٪	٤٥٦



شكل رقم (٢-١-٥) بيان علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث

ملخص نتائج القراءة الأولى

من المبكر الدخول في استخلاصات تفصيلية تستند إلى مقارنة زمنية لنتائج البحث. رغم ذلك يمكن من نتائج القراءة الأولى التنويه بعدد من الملاحظات ذات الفائدة، أبرزها:

١. بالنظر إلى المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الاول يتضح أن مجال الممارسات (حصل على علامة ٤٧١) أكثر سوءا من مجال الوسائل (حصل على علامة ٧٤٤) ويمكن تفسير ذلك بأن هناك عددا من مشروعات القوانين التي تلتزم بأسس الديمقراطية، بيد أن الممارسة السياسية والاقتصادية لم ترق إلى نفس المستوى. ويكون هذا الأمر طبيعيا في مراحل بناء النظام الديمقراطي، بيد أن الاستمرار في هذا الوضع يعني تدريجيا إفقار هذه القوانين والمشروعات من محتواها الديمقراطي. ولذلك، فإن من الضروري الانتباه إلى التطبيق الجوهري للتشريعات، والعمل على وضعها موضع التنفيذ والممارسة، خاصة في مجال الممارسة السياسية التي حصلت على أدنى علامة، وجرت المجال السياسي إلى أدنى مستوى رغم ارتفاع علامة مؤشر الوسائل السياسية. الجدول التالي يبين علامات المؤشرات القطاعية المختلفة، تليه بياناتها.

٢. وأظهرت المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تقاربا في العلامات "الوسطية": فقد حصل المؤشر القطاعي لمجال الديمقراطية السياسية على (٥٢٠)، وحصل مؤشر الديمقراطية الاقتصادية على (٥١٣)، ومؤشر الديمقراطية الاجتماعية على (٦٠٤). وتشير هذه إلى تدن خاص للممارسة الديمقراطية في المجالين السياسي والاقتصادي. وفي الوقت الذي يمكن التكهن فيه بأسباب خارجية لتدني علامة القطاع الاقتصادي، فإن تدني علامة القطاع السياسي تبدو مزعجة بدرجة اكبر.

٣. وتعطي المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج (السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع المؤشرات التي تدلل على وسائل أو نتائج) علامة عالية للمؤشر القطاعي "وسائل سياسية" مقابل التراجع إلى النصف لقيمة المؤشر القطاعي "نتائج سياسية". وهي نتيجة تؤكد ما ذكرناه أعلاه من أهمية إيلاء الديمقراطية السياسية اهتماما خاصا وتحديدا في هذه المرحلة التأسيسية والانتقالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٤. وتشير علامات القطاعات حسب التصنيف الثالث إلى أن أعلى علامة ذهبت إلى دور المجلس التشريعي (لكن دون أن تصل إلى مستوى عال مطمئن)، ثم ، وبفارق مهم، إلى مجال الديمقراطية الداخلية، وتبع مجال الديمقراطية الداخلية (داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية) بفارق بسيط مجال حرية الصحافة والتعبير. وحظي بأدنى العلامات مجالا "العلاقة الإدارية بين السلطة والمواطن"، و"تمثيل المصالح القطاعية" (المتمثل في اتساع الانتماء إلى النقابات والاتحادات الشعبية).

الفصل الثاني

التقرير الأول المحدث

شكل هذا التقرير متابعة نصف سنوية للتقرير الأول للمؤشر الديمقراطي الذي صمم لتقاس كافة مؤشراته سنويا، على أن يتم قياس بعض مؤشراته ، وعلى وجه التحديد، تلك التي يفترض أنها سريعة التغير، بشكل نصف سنوي[١]. وبالتالي، فإن هذا التقرير يعكس نتائج ستة وعشرين مؤشرا خاصا تم اختيارها لتقاس كل ستة اشهر على أسس موضحة في التقرير المرفق بعنوان "المفهوم والمنهجية" من اصل ٤٥ مؤشرا خاصا يتم استخراج المؤشر العام منها. وقد أعطى كل من هذه المؤشرات الخاصة علامة بناء على البحوث الميدانية والاحصائية المختلفة التي أجرتها مجموعة المؤشر الديمقراطي في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، وتم تحويل هذه العلامة الى رقم مؤشر يساهم في المؤشر العام بما يتوافق مع الوزن النسبي المحدد لذلك المؤشر في المؤشر العام. وعليه، فإن التغير الطارئ على المؤشر الديمقراطي في هذا التقرير هو تغير محدود لا يعكس كافة المؤشرات الخاصة، التي تشكل المؤشر العام.

وقد تم احتساب المؤشرات القطاعية على نفس الأسس. والمؤشرات القطاعية هي احتساب موزون لعلامات عدد من المؤشرات المختلفة، والتي تعطي انطباعا عن عملية التحول الديمقراطي في أحد المجالات المشار إليها، والتي جرى تمييزها بناء على عدة تصنيفات يمكن الرجوع إليها في "المفهوم والمنهجية".

---

١ عطى التقرير الاول (التجريبي)، والذي يشكل التقرير القاعدة للمؤشر العام فترة ثلاثة اشهر، وقد كان الافتراض القائم في حينه يقول بضرورة تحديث المؤشر بشكل فصلي. بيد أن القرار اتخذ بعد ذلك بتحديث المؤشر بشكل نصف سنوي. ويعود ذلك لاسباب تقنية تتعلق بجدوى التحديث من ناحية احصائية، ومن ناحية التكلفة المادية.

المؤشر العام

حصل المؤشر الديمقراطي في الفترة المحددة لهذا التحديث للقراءة الأولى (١٩٩٧/٢/١ - ١٩٩٧/٧/٣١) على علامة قدرها ٥١٨[٢]. ومما لا شك فيه أن هذه العلامة تعكس حالة مقلقة للوضع الديمقراطي في البلاد، وهي بالضرورة مرتبطة بحالة الإحباط العام الذي يمكن ملاحظته بسهولة لدى المواطنين في البلاد والناجم عن عدم إحراز أي تقدم ملموس جدي على الأصعدة السياسية والاقتصادية.

المؤشرات الخاصة

كون عملية تحديث المؤشر لا تفحص كافة المؤشرات، فإن نتائجها تبقى محدودة. وسوف يتم استخدامها بشكل رئيسي لأغراض فحص جدوى المؤشر، وعلى وجه التحديد للتأكد من إمكانية، وفعالية، وجدوى المقارنة بين القراءات المختلفة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن من الممكن، بالطبع، النظر إلى هذه المجموعة من المؤشرات بشكل منفصل:

١. حصلت ١٩٪ من المؤشرات الخاصة التي تم تحديث قراءها على علامة صفر. فقد حصلت خمسة مؤشرات من اصل ٢٦ على هذه العلامة. ثلاثة من هذه المؤشرات تتعلق بأداء الأجهزة الأمنية، وآخر بعمل جهاز الرقابة، بينما يتعلق الخامس بالكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة.

٢. حصلت ٥٨٪ من المؤشرات الخاصة التي تم تحديث قراءها على علامات متدنية دون ٥٠٠. فعدا عن خمسة مؤشرات حصلت على علامة صفر (المذكورة أعلاه)، فقد حصلت عشرة مؤشرات أخرى على علامات بين ١٤٠-٥٠٠، وهي مؤشرات تتعلق بالقضاء، والصحافة، ورفع القضايا أمام العدل العليا، ورأي الناس بالفساد والقدرة على انتقاد السلطة والوضع الديمقراطي واستخدام الواسطة، وبإصدار القوانين التي يقرها المجلس التشريعي، ومشاركة النساء في قوة العمل.

---

٢ علامة المؤشر الديمقراطي يمكن أن تتراوح بين صفر حتى ١٠٠٠.

٣. وحصلت ٣ مؤشرات على علامات متوسطة بين ٥٥٠-٧٠٠، وتعلقت هذه المؤشرات بعدد الاستجوابات والتصويت على حجب الثقة في المجلس التشريعي، وبعدد المحاكمات في محاكم امن الدولة، وبقمع المظاهرات والمسيرات.

٤. وهناك ثمانية مؤشرات خاصة حصلت على علامات جيدة (٧١٠-١٠٠٠). وتعلقت هذه المؤشرات بعرض الصحافة لمواقف المعارضة، وعدد المحامين الممارسين، والطعون في قرارات السلطات المحلية، وعدد جوازات السفر الممنوحة، والسماح بإدخال المطبوعات من الخارج، وتعرض مؤسسات حقوق الإنسان للمضايقات، وتناسب حجم البطالة بين الذكور والأناث، وتناسب الأجور بين الذكور والإناث (المؤشر الوحيد الذي حصل على أعلى علامة (١٠٠٠).

وفي الجدول التالي معلومات وافية عن هذه المؤشرات الخاصة:

جدول رقم (٢-٢-١): المؤشرات الخاصة[٣]

الرقم	المؤشرات الخاصة	التصنيف المزدوج	التصنيف الثالث	الوزن في المؤشر العام	العلامة	المؤشر
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٥٠٠	١٢,٢٣
٢	**عدد الاستجوابات والأسئلة والتحقيقات وطرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية**	**نتائج سياسية**	**دور القضاء والمجلس التشريعي**	**٠,٠٢٠**	**٥٥٠**	**١١,٠٥**

[٣] في هذا الجدول استخدم الخط العريض للاشارة إلى المؤشرات الخاصة التي تم تحديثها، بينما تم الابقاء على العلامات التي تم الحصول عليها في القراءة الاولى لبقية المؤشرات الخاصة.

٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع النظام الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٤٤	١٠٠٠	٤٣,٥٦
٤	احترام حقوق الأقليات حسب مشروع النظام الأساسي	وسائل سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٤٢	١٠٠٠	٤١,٥٨
٥	**التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات**	**وسائل سياسية**	**احترام الحريات المدنية**	**٠,٠٣٨**	**٤٠٠**	**١٥,٢٥**
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية، وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	وسائل اجتماعية	العلاقة الادارية بين السلطة التنميذية والمواطنين	٠,٠٢٧	١٠٠٠	٢٧,٠٥
٧	**عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية**	**نتائج سياسية**	**حرية الصحافة والتعبير**	**٠,٠١٩**	**٩١٠**	**١٧,٦٢**
٨	القيود المفروضة على صحف ومجلات وإذاعات ومحطات تلفزيون محلية	وسائل سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٤١	٤٣٤	١٧,٨٣
٩	**عدد المحامين الذين يمارسون مهنتهم نسبة إلى إجمالي عدد المحامين**	**وسائل اجتماعية**	**احترام الحريات المدنية**	**٠,٠٢٠**	**٨٥٠**	**١٧,٢٤**

١٠	عدد دعاوى الطعون للقرارات الصادرة عن السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات	نتائج اجتماعية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١١	٧٤٩	٨,١٦
١١	عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا	نتائج اجتماعية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١٠	٢٣٠	٢,٢٧
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	نتائج اجتماعية	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	٠.٠١١	٢٩٤	٣,٣٣
١٣	نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الجرائد المحلية إلى إجمالي المشاريع	وسائل سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	٠,٠٣٦	١٤٣	٥,١٠
١٤	التسرب من المدارس	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٦	٥٥٠	١٤,٢٩
١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٣	٤٤٠	١٠,٢٦
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	وسائل اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٧	٧٠٧	١٨,٨٧

١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٧	٩٧٠	٢٦,٢٢
١٨	نسبة البطالة في قوة العمل	نتائج اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٥٣	٢٥٠	١٣,١٩
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	وسائل اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٢٥	٥٤٠	١٣,٥٠
٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	نتائج اقتصادية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠٤٧	٣٩٨	١٨,٧٩
٢١	إجراء أنتخابات عامة (نيابية ورئاسية) حرة ونزيهة في موعدها القانوني	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٢٢	٩٥٦	٢٠,٨٢
٢٢	إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٢١	٠	٠,٠٠
٢٣	عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٢٠	٠	٠,٠٠

٢٤	عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١٩	٧٠٠	١٣,٠٤
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١٦	١٠٠٠	١٦,٢١
٢٦	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها لأجهزة الأمن	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١٧	٠	٠,٠٠
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠٢١	٠	٠,٠٠
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة	نتائج سياسية	احترام الحريات المدنية	٠,٠١٩	٢٢١	٤,١٢
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	نتائج سياسية	العلاقة الادارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠,٠١٥	٩٨٦	١٥,٢٧

٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	نتائج سياسية	العلاقة الادارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠,٠٢١	٣٨١	٤,٨١
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	نتائج سياسية	العلاقة الادارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠,٠١٧	٢٣١	٠,٠٠
٣٢	عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العام.	نتائج سياسية	العلاقة الادارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠,٠٢١	٠	٠,٠٠
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٩	٤٨٢	٩,٣٣
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٨	٨٢٥	١٤,٧٧
٣٥	تعرض مؤسسات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠٢٢	٧١٤	١٥,٣٨

٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٩	٦٠٠	١١,١٨
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	نتائج سياسية	حرية الصحافة والتعبير	٠,٠١٩	٠	٠,٠٠
٣٨	عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	نتائج سياسية	دور القضاء والمجلس التشريعي	٠,٠١٨	١٤٣	٢,٦٠
٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد	نتائج سياسية	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٠,٠١٩	٤٩٨	٩,٢٨
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	نتائج اجتماعية	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٠,٠١٣	١٧٠	٢,١٣
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١١	٧٢١	٨,٠٧

٤٢	**نسبة مشاركة النساء في قوة العمل**	**نتائج اجتماعية**	**المساواة والعدالة الاجتماعية**	**٠,٠١١**	**٣٦٠**	**٣,٩٨**
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	نتائج اجتماعية	المساواة والعدالة الاجتماعية	٠,٠١١	٤٠٠	٤,٣٠
٤٤	**تناسب أجور الرجال والنساء**	**نتائج اجتماعية**	**المساواة والعدالة الاجتماعية**	**٠,٠١١**	**١٠٠٠**	**١٠,٦٠**
٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	نتائج اجتماعية	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٠,٠١٢	٦٢٣	٧,٣٤
	النتائج والمعدلات والمجاميع			١	٥٠٩	٨٥١
				مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات	علامة المؤشر العام

قراءة لنتائج المؤشرات الخاصة

المؤشر الثاني: **عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريـــها المجلـــس التشـــريعي للسلطة التنفيذية**

اقر المجلس التشريعي في شباط (فبراير) بحث حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقـــدم الموازنة خلال أسبوعين ولكنه لم يطرح الثقة في الحكومة. ومن ثم ناقش المجلس مســـألة الثقة في وزير الشباب الذي أعطي الحقيبة دون أن يتم عرض ذلك على المجلس. و لم يتـــم التصويت على حجب الثقة في أي من المرتين.

لقد تم استجواب أحد عشر وزيرا اثر تقرير هيئة الرقابة العامة. العلامة: ٥٥٠.

المؤشر الخامس: **التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافـــع والمؤهلات.**

استقالتان، لأسباب غير معروفة. المتداول أن هناك تدخلا مـــن قبـــل الســـلطة في عملها. تنقص العلامة ١٠٠ نقطة بدل ٢٠٠ لأن الاستقالة كانت شكليا نظامية. العلامة: ٤٠٠.

المؤشر السابع: **عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية**

واعتمدت التنظيمات التالية ممثلة للمعارضة: حماس، الجـــهاد الإســـلامي، الجبهـــة الشعبية، الجبهة الديمقراطية.

نشرت جريدتا القدس والأيام ما مجموعه ١٨٢ موقفا معارضا خلال فترة المراقبـــة. وتوزعت هذه المواقف على النحو التالي:

	جريدة القدس	جريدة الأيام	المجموع
معارضة إسلامية	٤٩	٣٣	٨٢
معارضة وطنية	٦٩	٣١	١٠٠
المجموع	١١٨	٦٤	١٨٢

العلامة: ٩١٠.

المؤشر التاسع: **عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين**

لا تتوفر معلومات جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود خطوات جدية لتشكيل نقابة موحدة للمحامين في فلسطين. يتم الحفاظ على العلامة السابقة (٨٥٠).

المؤشر العاشر: **عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات**

٤٠٠٨ قرارات اتخذت في ٢٤ مجلسا أما عدد الاعتراضات فكأن ٣٠٠ في هذه المجالس.

العلامة: ٧٤٩.

المؤشر الحادي عشر: **عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا**

رفعت لدى محكمة الاستئناف ٢٣ قضية.

العلامة: ٢٣٠.

المؤشر الثالث عشر: **نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع**

ناقش المجلس في الفترة من ١٩٩٧/٢/١ حتى ١٩٩٧/٧/٣١سبعة مشاريع قوانين هي تملك الأجانب للعقارات، الخدمة المدنية، وسلطة النقد، والموازنة العامة، وهيئات الحكم المحلي، الهيئة العامة للبترول، كما ناقش بعض التعديلات على القانون الأساسي.

و لم ينشر من هذه المشاريع في الصحف المحلية سوى مشروع قـــانون تملــك الأجـــانب للعقارات. العلامة: ١٤٣

المؤشر الثالث والعشرون: **عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام**

١٢٩١ حالة اعتقال بدون تقديم لائحة.

العلامة: صفر.

المؤشر الرابع والعشرون: **عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة**

هناك ٣ حالات خلال الفترة.

العلامة: ٧٠٠.

المؤشر السادس والعشرون: **عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن**

المصدر : وزارة الداخلية – محمد عيسى القصراوي.

الفترة المستغرقة : أربعة أيام.

المجالات المطلوب لها شهادة حسن سلوك في بعض المناطق عددهـــا (١٩) وهـــي التالية:

١. الأحزاب
٢. صالونات الحلاقة
٣. الاستوديوهات
٤. محلات أشرطة الفيديو
٥. مكاتب السياحة
٦. منتزهات سياحية
٧. مكاتب خدمات عامة

٨. كتاب العرائض

٩. مطابع ودور نشر

١٠. مقاهي

١١. محلات البلياردو

١٢. محلات دعاية واعبأن، إنتاج تلفزيوني

١٣. رخص السياقة العمومية للسائق أو لمالك السيارة

١٤. مكتب صحافة

١٥. المدارس الخاصة ورياض الاطفال

١٦. محاسب قانوني

١٧. الموظف في أية مهنة غير حكومية (بنك، صالون .. الخ)

١٨. المختار

١٩. أصحاب الكراجات .. الخ.

العلامة: صفر.

المؤشر السابع والعشرون: **عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات**

١٤ حالة وفاة.

وعدد غير معروف من حالات التعذيب قدر ب ٢٠-٢٥٪ من مجموع الاعتقالات.

العلامة: صفر

المؤشر الثامن والعشرون: **نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة**

تم احتساب هذا المؤشر من استطلاع للرأي (رقم ٢٩) أجـــراه مركـــز البحـــوث والدراسات الفلسطينية في الفترة ما بين ١٨-٢٠ أيلول ١٩٩٧ ، حيث بلغت نسبة الذين

يعتقدون بوجود فساد في السلطة ٦٤,٩٪ والذين يعتقدون بعدم وجود فساد ١٨,٤٪ بينما بلغت نسبة الذين لا رأي لهم ١٦,٧٪، وعليه تم احتساب العلامة.

$$= \frac{\text{نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد}}{\text{نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد + نسبة الذين لا يعتقدون بوجود فساد}}$$

$$= \frac{\%١٨,٤}{\%٦٤,٩ + \%١٨,٤} =$$

العلامة = ٢٢,١٪.

المؤشر التاسع والعشرون **عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات**

عدد الطلبات المقدمة في ٨ مكاتب بلغ ٣٩٠٩٦، وبلغ عدد جوازات السفر الممنوحة في نفس المكاتب ٣٨٥٤٨، أي أنه تم إصدار ٩٨,٦٪ من الجوازات المطلوبة. العلامة: ٩٨٦.

المؤشر الثلاثون **الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف**

تم احتساب قيمة هذا المؤشر بناء على نتائج السؤال الذي تم طرحه في استطلاع الرأي رقم ٢٦ الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون بإمكانية انتقاد السلطة بدون خوف ٣٥,٦٪ والذين يعتقدون ذلك ٥٧,٦٪ والذين ليس لهم رأي في هذا الموضوع ٦,٨٪. وعليه، تم حساب قيمة المؤشر كالآتي :

أ = نسبة الذين يعتقدون بإمكانية انتقاد السلطة بدون خوف.

ب= نسبة الذين يعتقدون عكس ذلك.

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{أ}}{(\text{أ + ب})} \times ١٠٠٠$$

العلامة: ٣٨١.

المؤشر الحادي والثلاثون: **عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات**

بلغ إجمالي عدد الطلبات المقدمة ١٣ بزيادة ٣ طلبات خلال الفترة من ٩٧/٢/١ حتى ٩٧/٧/٣٠. وتم منح ٣ رخص.

العلامة: ٢٣١.

المؤشر الثاني والثلاثون: **عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة**

عدد الشكاوى وحالات التحقيق غير معروف بسبب عدم إفصاح جهاز الرقابة العامة عنه. تم تحويل حالة واحدة إلى المدعي العام. لا يمكن حساب المؤشر بدون معرف العدد الإجمالي للشكاوى.

تبقى العلامة على ما هي عليه في التقرير السابق (صفر).

المؤشر الرابع والثلاثون: **السماح بإدخال مطبوعات من الخارج**

الكتب التي لم يتم السماح بإدخالها عددها ٧.

العلامة: ٨٢٥.

المؤشر الخامس والثلاثون: **تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة**

تعرضت ٤ مؤسسات من اصل ١٤ إلى مضايقات.

العلامة: ٧١٤.

المؤشر السادس والثلاثون: **عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة**

تتوفر معلومات عن ٤ حالات رفض ترخيص أو قمع.

العلامة: ٦٠٠.

المؤشر السابع والثلاثون: **عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.**

هناك عدد من الأسماء لكتب منعت من الصدور وكذلك مجلات بلغ عددها ١٠.

العلامة: صفر.

المؤشر الثامن والثلاثون: **عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية**

تم إصدار قانون واحد من قبل الرئيس خلال الفترة، وهو قانون الهيئات المحلية وبلغ عدد القوانين المقرة في المجلس لنفس الفترة سبعة قوانين.

العلامة: ١٤٣.

المؤشر التاسع والثلاثون: **تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد**

تم احتساب هذا المؤشر بناء على نتائج السؤال الذي تم طرحه في استطلاع الرأي رقم ٢٩ الذي قام به مركز البحوث والدراسات في نابلس، حيث تم سؤال الأشخاص عند تقييمهم للوضع الديمقراطي في فلسطين، وكانت النتائج كما يلي :

١) جيد جدا	٨,٦٪
٢) جيد	٢٤,٩٪
٣) وسط	٢٦,٨٪
٤) سيء	٢٠,٧٪
٥) سيء جدا	١١,٤٪
٦) لا رأي	٧,٦٪

العلامة: ٤٩٦.

المؤشر الأربعون: **استخدام الواسطة في التوظيف**

لم يتم احتساب هذا المؤشر للدورة الثانية بسبب خطأ تقني، ولذا فسيتم الحفاظ على العلامة الواردة في التقرير الاول (للفترة السابقة).

المؤشر الحادي والأربعون: **تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء**

وصلت نسبة البطالة بين الرجال حسب مسح القوى العالة لدائرة الإحصاء المركزية (رقم ٤) بتاريخ حزيران ١٩٩٧ إلى ١٩٪ وبين النساء ١٣,٧٪.

العلامة: ٧٢١.

المؤشر الثاني والأربعين: **نسبة مشاركة النساء في قوة العمل**

بلغت نسبة مشاركة النساء في قوة العمل حسب (نفس ما ورد أعلاه) ١٠,٨٪. وعليه تكون العلامة: ٣٦٠.

المؤشر الرابع والأربعون: **تناسب أجور النساء والرجال**

بلغ معدل الأجرة اليومية للرجال في البلاد ٥٠شيكلا حسب (نفس ما ورد أعلاه) كما بلغ معدل الأجرة اليومية للنساء ٥٠ شيكلا أيضا.

العلامة: ١٠٠٠.

المؤشرات القطاعية

استخدمت عدة تصنيفات في استخلاص المؤشرات القطاعية[٤]. وفيما يلي العلامات التي حصلت عليها المؤشرات القطاعية المختلفة للفترة بين ١٩٩٧/٢/١ حتى ١٩٩٧/٧/٣١:

[٤] يمكن الرجوع إلى اسس هذه التصنيفات في قسم "المفهوم والمنهجية".

المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الاول:

التصنيف الاول قسم المؤشرات حسب كونها اما وسائل أو نتائج، وكأنت علامات هذه المؤشرات القطاعية كالتالي:

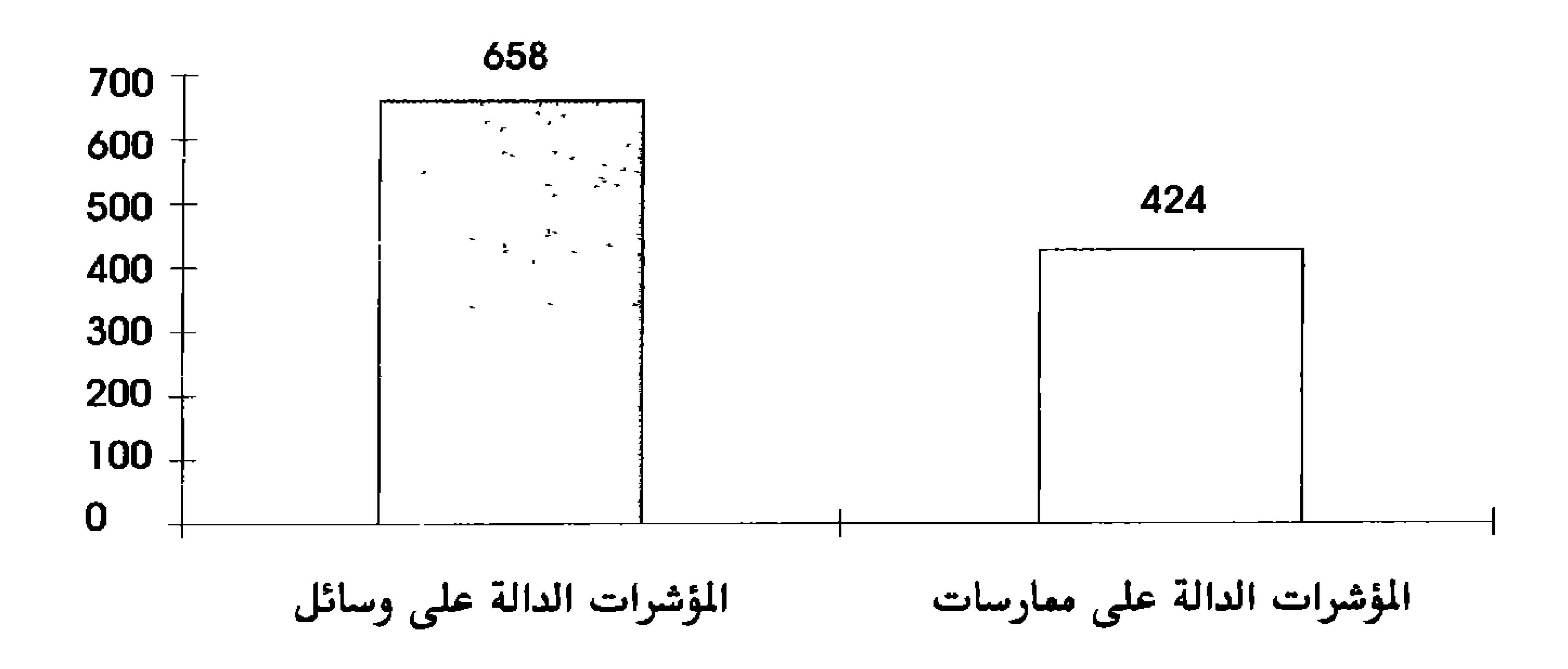
المؤشرات الدالة على وسائل: ٦٥٨.

المؤشرات الدالة على نتائج: ٤٢٨.

جدول رقم (٢-٢-٢): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الاول

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	١، ٣-٦، ٨، ٩، ١٣-١٧، ١٩	٤٠٪	٦٥٨
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٢، ٧، ١٠-١٢، ١٨، ٢٠-٤٥	٦٠٪	٤٢٤

شكل رقم (٢-٢-٢): بيان المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني:

التصنيف الثاني قسم المؤشرات حسـب المجـال الـذي تعكسـه إلى اجتماعيـة، واقتصاديـة، وسياسية، وكانت علامات هذه المؤشرات كالتالي:

المؤشرات الاقتصادية: ٤٧١.

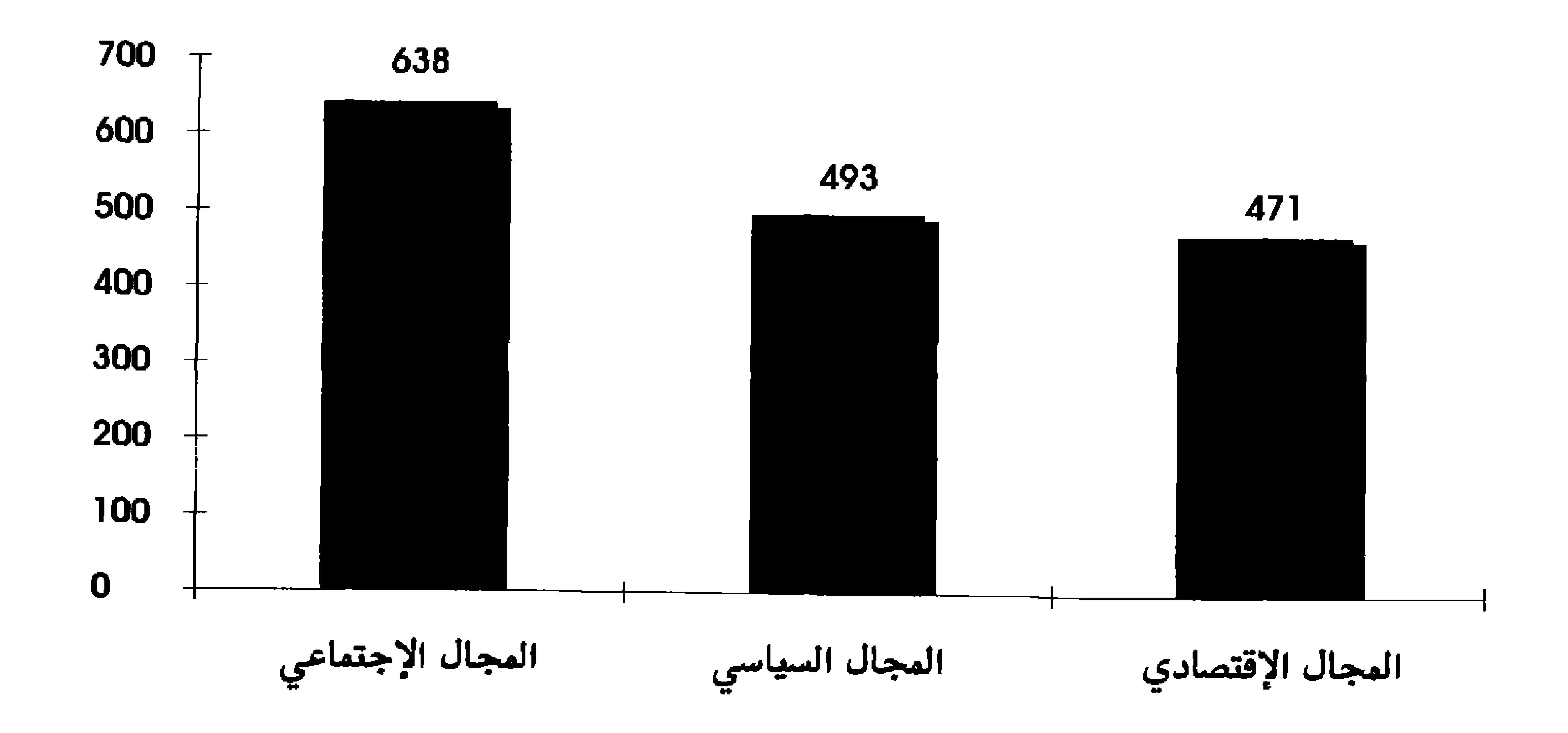
المؤشرات السياسية: ٤٩٣.

المؤشرات الاجتماعية: ٦٣٨.

جدول رقم (٢-٢-٣): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	المجال السياسي	٢-٥، ٧، ٨، ١٣، ٢١-٣٩	٦٠٪	٤٩٣
٢	المجال الاجتماعي	٦، ٩-١٢، ١٤، ١٦، ٤٠-٤٥	٢٠٪	٦٣٨
٣	المجال الاقتصادي	١، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠	٢٠٪	٤٧١

شكل رقم (٢-٢-٣): بيان المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

التصنيف المزدوج هو دمج للتصنيفين الأول والثاني، يقسم المؤشرات إلى ستة مجالات هي الوسائل السياسية، والوسائل الاقتصادية، والوسائل الاجتماعية، والنتائج السياسية، والنتائج الاجتماعية، والنتائج الاقتصادية، وكانت علامات هذه المؤشرات القطاعية كالتالي:

النتائج السياسية: ٤٣١.

النتائج الاقتصادية: ٣٢٠.

النتائج الاجتماعية: ٥٠٢.

الوسائل السياسية: ٦١٧.

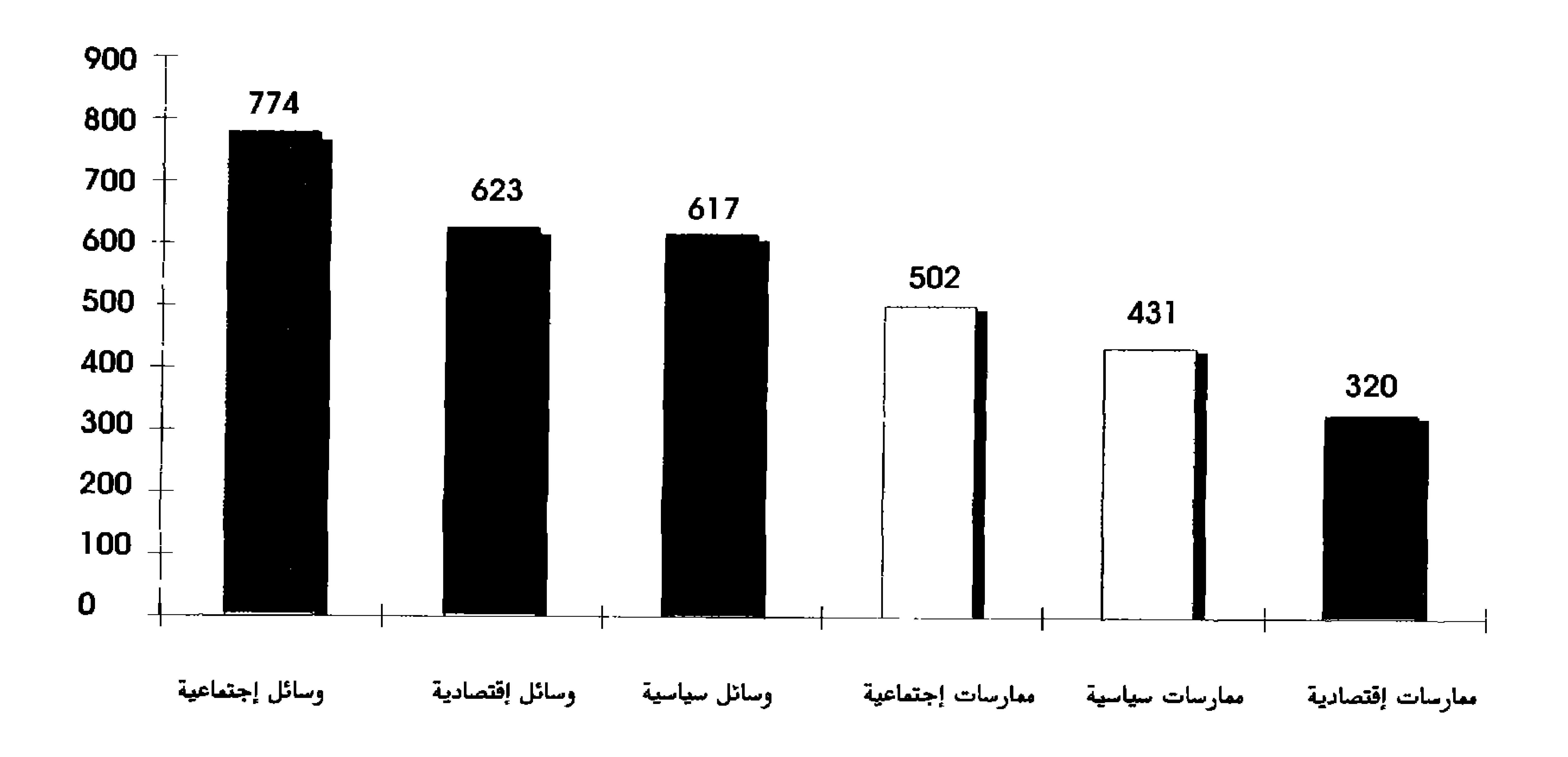
الوسائل الاقتصادية: ٦٢٣.

الوسائل الاجتماعية: ٧٧٤.

جدول رقم (٢-٢-٤): علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

المجالات	أرقام المتغيرات كما ترد في الملحق	وزن القطاع في المؤشر العام	النتائج
وسائل اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	١، ١٥، ١٧،١٩	١٠٪	٦٢٣
وسائل اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	٦، ٩، ١٤، ١٦	١٠٪	٧٧٤
وسائل سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٣-٥، ٨، ١٣	٢٠٪	٦١٧
ممارسات اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	١٨، ٢٠	١٠٪	٣٢٠
ممارسات اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	١٠-١٢، ٤٠-٤٥	١٠٪	٥٠٢
ممارسات سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٢، ٧، ٢١-٣٩	٤٠٪	٤٣١

شكل رقم (٢-٢-٤): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

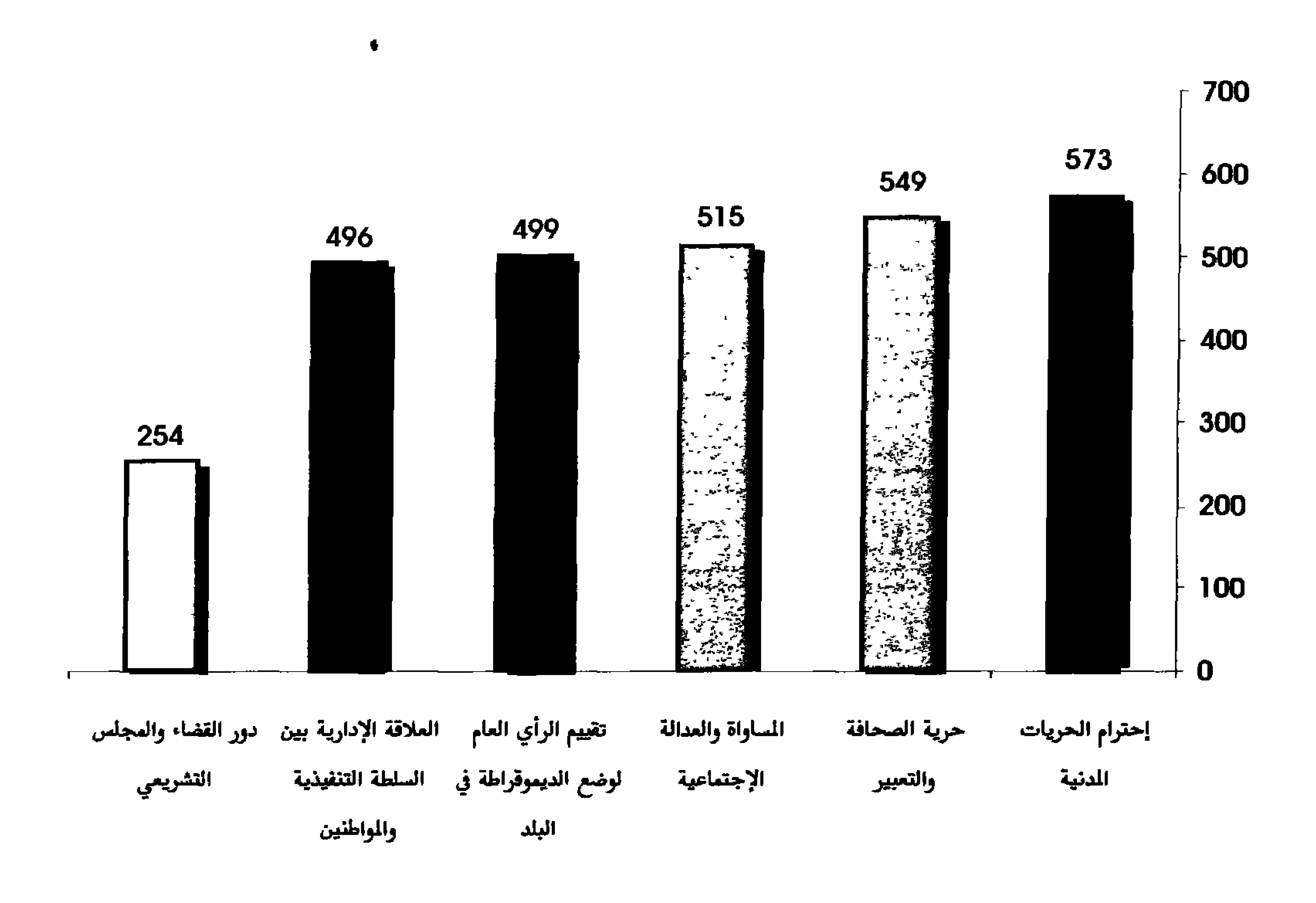


جدول رقم (٢-٢-٥): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث

الرقم	القطاعات	أرقام المؤشرات كما ترد في الملحق	الوزن النسبي للقطاع في المؤشر العام	علامة المؤشر القطاعي
١	احترام الحريات المدنية	٣-٥، ٩-١١، ٢١-٢٨	٣٢٪	٥٧٣
٢	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٦، ٢٩-٣٢، ٤٠	١١٪	٤٩٦
٣	حرية الصحافة والتعبير	٧، ٨، ٣٣-٣٧	١٦٪	٥٤٩
٤	دور القضاء والمجلس التشريعي	٢، ١٣، ٣٨	٧٪	٢٥٦

٥	المساواة والعدالة الاجتماعية	١، ١٤-٢٠، ٤١-٤٤	٣٠٪	٥١٥
٦	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	١٢	١,٠٪	٢٩٥
٧	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٤٥	١,٠٪	٦٢٢
٨	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٣٩	٢٪	٤٩٩

شكل رقم (٢-٢-٥): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث



الفصل الثالث

قراءة مقارنة

تعتمد هذه المقارنة على القراءة الأولى للمؤشر الديمقراطي (للفترة من ١/١١/١٩٩٦ إلى ٣١/١/١٩٩٧) والقراءة التحديثية للقراءة الأولى (للفترة من ١/٢/١٩٩٧ إلى ٣١/٧/١٩٩٧). وهي تقيم المقارنة بين القياسين على أساس جزئي، حيث أن القراءة التحديثية شملت ٢٦ مؤشرا خاصا من اصل ٤٥ مؤشرا، وكان مجموع الأوزان النوعية لهذه المؤشرات التي تم تحديثها يشكل ٤٨٪ من المجموع الكلي للأوزان. وافتقر هذا التحديث إلى أي من المؤشرات الاقتصادية.

وتدلل هذه المقارنة الأولية على الصلاحية المبدئية للمؤشر الديمقراطي في فلسطين لقياس التغيرات المختلفة التي تتعلق بالحياة الديمقراطية في البلاد من مختلف جوانبها بشكل مباشر وغير مباشر.

لقد كان فحص صلاحية المؤشر الديمقراطي أحد الأهداف الرئيسية للقراءة التحديثية، و لم يكن ضروريا، ولا ممكنا، القيام بعمليات القياس كاملة في هذه المرحلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر الديمقراطي كتجربة حديثة، وغير دارجة، حتى في الدول الأخرى، ما زال بحاجة إلى متابعة وتطوير، وقد أتت نتائج هذه المقارنة الأولى مشجعة على ذلك.

النتائج

أنخفض المؤشر الديمقراطي في فلسطين في فترة التحديث بـ ٤٩,٤ نقطة من ٥٦٧ للقراءة الأولى إلى ٥١٨ في القراءة التحديثية، بفارق ٩٪. واتسم التغير بالاتساع والتنوع، مما يعبر عن ديناميكية عالية، وعمليات تغير مستمرة في المجتمع. بيد أن هذه التغيرات لا تسير باتجاه التحول الديمقراطي في الوقت الراهن. (١٢٤)

وفيما يلي النتائج المقارنة للمؤشرات الخاصة التي تم قياسها في القراءة التحديثية ومن ثم للمؤشرات القطاعية التي تم تحديثها جزئيا في هذه المرحلة.

المؤشرات الخاصة

جدول رقم (٢-٣-١): المؤشرات الخاصة[١]

الرقم	المؤشرات الخاصة	الوزن في المؤشر العام	العلامة في القراءة الأولى	العلامة المحدثة	الفرق بين العلامتين	الفرق الموزون بين العلامتين
١	نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة	٠,٠٢٥	٥٠٠	٥٠٠	٠٠٠	٠,٠٠
٢	**عدد الاستجوابات والأسئلة والتحقيقات وطرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية**	**٠,٠٢٠**	**١٠٠٠**	**٥٥٠**	**-٤٥٠,٠٠**	**-٩,٠٤**
٣	حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع النظام الأساسي	٠.٠٤٤	١٠٠٠	١٠٠٠	٠٠٠	٠,٠٠
٤	احترام حقوق الأقليات حسب مشروع النظام الأساسي	٠,٠٤٢	١٠٠٠	١٠٠٠	٠٠٠	٠,٠٠
٥	**التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات**	**٠,٠٣٨**	**٥٠٠**	**٤٠٠**	**-١٠٠,٠٠**	**-٣,٨١**

[١] في هذا الجدول استخدم الخط العريض للإشارة إلى المؤشرات الخاصة التي تم تحديثها، بينما تم الإبقاء على العلامات التي تم الحصول عليها في القراءة الأولى لبقية المؤشرات الخاصة.

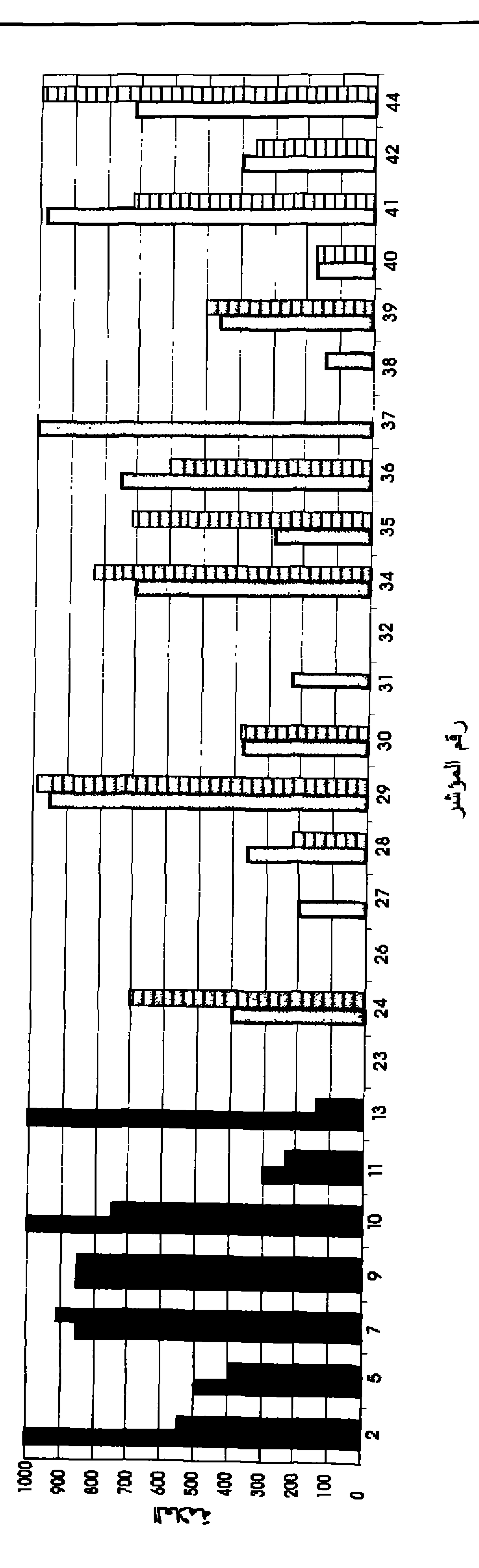
٦	إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية، وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية	٠,٠٢٧	١٠٠٠	١٠٠٠	٠٠٠	٠,٠٠
٧	**عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية**	**٠,٠١٩**	**٨٥٠**	**٩١٠**	**٦٠,٠٠**	**١,١٦**
٨	القيود المفروصة على صحف ومجلات وإذاعات ومحطات تلفزيون محلية	٠,٠٤١	٤٣٤	٤٣٤	٠٠٠	٠,٠٠
٩	**عدد المحامين الذين يمارسون مهنتهم نسبة إلى إجمالي عدد المحامين**	**٠,٠٢٠**	**٨٥٠**	**٨٥٠**	**.٠٠**	**٠,٠٠**
١٠	**عدد دعاوى الطعون للقرارات الصادرة عن السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات**	**٠,٠١١**	**١٠٠٠**	**٧٤٩**	**-٢٥١,٠٠**	**-٢,٧٤**
١١	**عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا**	**٠,٠١٠**	**٣٠٠**	**٢٣٠**	**-٧٠,٠٠**	**-٠,٦٩**
١٢	نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل	٠,٠١١	٢٩٤	٢٩٤	.٠٠	٠,٠٠
١٣	**نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الجرائد المحلية إلى إجمالي المشاريع**	**٠,٠٣٦**	**١٠٠٠**	**١٤٣**	**-٨٥٧,٠٠**	**-٣٠,٥٥**
١٤	التسرب من المدارس	٠.٠٢٦	٥٥٠	٥٥٠	.٠٠	٠,٠٠

١٥	نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة	٠,٠٢٣	٤٤٠	٤٤٠	.٠٠	٠,٠٠
١٦	نسبة الأمية بين الذكور والأناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والأناث	٠,٠٢٧	٧٠٧	٧٠٧	.٠٠	٠,٠٠
١٧	نسبة الموازنة العامة المخصصة للتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية	٠,٠٢٧	٩٧٠	٩٧٠	.٠٠	٠,٠٠
١٨	نسبة البطالة في قوة العمل	٠,٠٥٣	٢٥٠	٢٥٠	.٠٠	٠,٠٠
١٩	نسبة الأفراد المؤمنين صحيا	٠,٠٢٥	٥٤٠	٥٤٠	.٠٠	٠,٠٠
٢٠	كثافة السكن (معدل الأفراد للغرفة الواحدة)	٠,٠٤٧	٣٩٨	٣٩٨	.٠٠	٠,٠٠
٢١	إجراء انتخابات عامة (نيابية ورئاسية) حرة ونزيهة في موعدها القانوني	٠,٠٢٢	٩٥٦	٩٥٦	.٠٠	٠.٠٠
٢٢	إجراء انتخابات محلية في موعدها القانوني	٠,٠٢١	.٠٠	٠	.٠٠	٠,٠٠
٢٣	**عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اتهام**	**٠,٠٢٠**	**.٠٠**	**٠**	**.٠٠**	**٠.٠٠**
٢٤	**عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة**	**٠,٠١٩**	**٤٠٠.٠٠**	**٧٠٠**	**٣٠٠.٠٠**	**5.59**
٢٥	عدد الزيارات للسجون المسموح بها لأفراد عائلة السجين	٠,٠١٦	١٠٠٠.٠٠	١٠٠٠	.٠٠	٠.٠٠

٢٦	عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها لأجهزة الأمن	٠,٠١٧	.٠٠	٠	.٠٠	٠.٠٠
٢٧	عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات	٠,٠٢١	٢٠٠.٠٠	٠	-٢٠٠.٠٠	-٤.١٦
٢٨	نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة	٠,٠١٩	٣٥٧.٠٠	٢٢١	-١٣٦.٠٠	-٢.٥٣
٢٩	عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات	٠,٠١٥	٩٥٠.٠٠	٩٨٦	٣٦.٠٠	٠.٥٦
٣٠	الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف	٠,٠٢١	٣٧٤.٠٠	٣٨١	٧,٠٠	٠,١٥
٣١	عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات	٠,٠١٧	.٠٠	٢٣١	٢٣١	٣.٩١
٣٢	عدد حالات الفساد في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة.	٠,٠٢١	.٠٠	٠	.٠٠	٠.٠٠
٣٣	عدد صحف ومجلات المعارضة مقارنة بإجمالي عدد الصحف	٠,٠١٩	٤٨٢.٠٠	٤٨٢	.٠٠	٠.٠٠
٣٤	السماح بإدخال مطبوعات من الخارج	٠,٠١٨	٧٠٠.٠٠	٨٢٥	١٢٥.٠٠	٢.٢٤
٣٥	تعرض مؤسسات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة	٠,٠٢٢	٢٨٦.٠٠	٧١٤	٤٢٨.٠٠	٩.٢٢

٣٦	عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو قمعها بالقوة من قبل السلطة	٠,٠١٩	٧٥٠.٠٠	٦٠٠	-١٥٠.٠٠	-٢.٧٩
٣٧	عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية	٠,٠١٩	١٠٠٠.٠٠	٠	-١٠٠٠.٠٠	-١٨.٨٧
٣٨	عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية	٠,٠١٨	.٠٠	١٤٣	١٤٣.٠٠	٢.٦٠
٣٩	تقييم الناس للوضع الديمقراطي في	٠,٠١٩	٤٥٦.٠٠	٤٩٨	٤٢.٠٠	٠.٧٨
٤٠	استخدام الواسطة في التوظيف	٠,٠١٣	١٧٠.٠٠	١٧٠	.٠٠	٠.٠٠
٤١	تناسب حجم البطالة بين الرجال	٠,٠١١	٩٨٠.٠٠	٧٢١	-٢٥٩.٠٠	-٢.٩٠
٤٢	نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٠,٠١١	٤٠٠.٠٠	٣٦٠	-٤٠.٠٠	-٠.٤٤
٤٣	نسبة مشاركة المرأة في موقع مدير فما فوق في الوزارات وفي المنظمات الأهلية	٠,٠١١	٤٠٠.٠٠	٤٠٠	.٠٠	٠.٠٠
٤٤	تناسب أجور الرجال والنساء	٠,٠١١	٧٢٠.٠٠	١٠٠٠	٢٨٠.٠٠	٢.٩٧
٤٥	نسبة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد مؤتمرات عامة وتنتخب هيئاتها القيادية	٠,٠١٢	٦٢٣.٠٠	٦٢٣	.٠٠	٠.٠٠
	المعدلات والمجاميع	١	٥٥١	٥٠٩	-٤١,٤	٤٩,٣
		مجموع الأوزان النسبية	معدل العلامات	معدل العلامات	معدل الفروق	مجموع الفروق الموزونة

شكل رقم (٢–٣–١) مقارنة بين علامات القراءة الأولى والقراءة الحديثة



شكل رقم (٢-٣-٢) الفرق بين القراءة الأولى والقراءة المحدثة

قراءة تقييمية للفروق في علامات المؤشرات الخاصة

لقد حافظت ١٩٪ (٥ من ٢٦) من المؤشرات الخاصة التي أعيدت قراءتها على علاماتها، وتعلق السبب في حالتين (المؤشرين رقم ٩، ورقم ٤٠) بعدم توفر قراءة جديدة لأسباب تقنية. اما المؤشرات الأخرى التي حافظت على علاماتها فتعلقت بعدد المعتقلين بدون لائحة اتهام أو محاكمة (مؤشر رقم ٢٣)، حيث بقيت العلامة صفرا ليس بسبب التساوي في عدد الحالات، ولكن لأن عدد حالات الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة ما زال أعلى من أن يحصل على علامة موجبة. وكذلك الأمر بالنسبة للمجالات التي يتوجب على المواطنين الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن (مؤشر رقم ٢٦). أما بالنسبة لحالات الفساد التي تتم محاكمتها (مؤشر رقم ٣٢) فبقيت العلامة صفرا بسبب عدم تقديم أية حالة للمحاكمة رغم وجود تحقيق في بعض القضايا. ويذكر أن جهاز الرقابة العامة كان قد امتنع، أثناء عملية جمع المعلومات للقراءة الأولى عن الإدلاء بمعلومات، وأعطى بعض المعلومات المحدودة للقراءة الثانية.

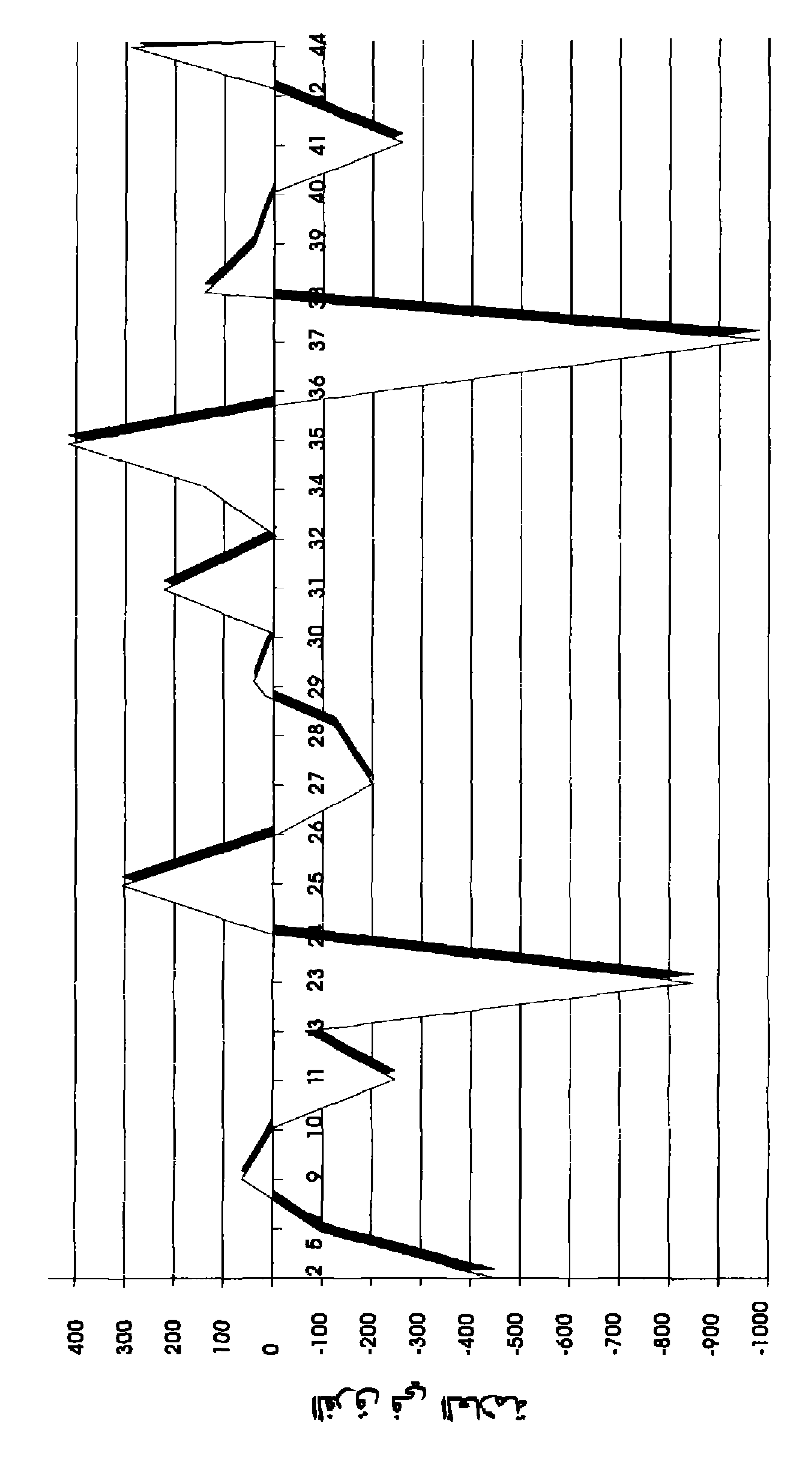
و قد طرأ ارتفاع على علامات ٣٨٪ (١٠ من ٢٦) من المؤشرات. وتراوح هذا الارتفاع بين ٧ علامات و٤٢٨ علامة، بمعدل ١٦٥ علامة. وحصل الارتفاع في مجالات مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف بـ ٦٠ علامة (المؤشر رقم ٧)، وعدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة بـ ٣٠٠ علامة (المؤشر رقم ٢٤)، وعدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات بـ ٣٦ علامة (المؤشر رقم ٢٩)، والشعور بالقدرة على انتقاد السلطة دون خوف بـ ٧ علامات، وترخيص الأحزاب بـ ٢٣١ علامة (المؤشر رقم ٣١)، والسماح بإدخال مطبوعات من الخارج بـ ١٢٥ علامة (المؤشر رقم ٣٤)، وتعرض مؤسسات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة بـ ٤٢٨ علامة (المؤشر رقم ٣٦)، وعدد القوانين التي لم يصدرها الرئيس بـ ١٤٣ علامة (المؤشر رقم ٣٨)، وتقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد حسب استطلاعات الرأي بـ ٤٢ علامة (المؤشر رقم ٣٩)، وتناسب أجور الرجال والنساء بـ ٢٨٠ علامة (المؤشر رقم ٤٤).

أما بقية المؤشرات، وتشكل ٤٢٪ من القراءة التحديثية (١١ من ٢٦) فقد تدنت علاماتها بمقدار يتراوح بين ٤٠ و ١٠٠٠ علامة وبمعدل ٣٢٠ علامة. وحصل الانخفاض في مجالات حالات الاستجواب وطرح الثقة التي تجري في المجلس التشريعي بـ ٤٥٠ علامة (المؤشر رقم ٢)، والتعيينات والاقالات في الجهاز القضائي بـ ١٠٠ علامة (المؤشر

رقم ٥)، والطعون في القرارات الصادرة عن السلطات المحلية بـ ٢٥١ علامة (المؤشر رقم ١٠)، وعدد القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل العليا بـ ٧٠علامة (المؤشر رقم ١١)، ونشر مشاريع القوانين في الصحف بـ ٨٥٧ علامة (المؤشر رقم ١٣)، وحالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات بـ ٢٠٠ علامة (المؤشر رقم ٢٧)، ونسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة بـ ١٣٦ علامة (المؤشر رقم ٢٨)، وحالات قمع مظاهرات أو مسيرات بـ ١٥٠ علامة (المؤشر رقم ٣٦)، ومنع صدور كتب ومجلات بـ ١٠٠٠ علامة (المؤشر رقم ٣٧)، وتناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء بـ ٢٥٩ علامة (المؤشر رقم ٤١)، ونسبة مشاركة النساء في قوة العمل بـ ٤٠ علامة (المؤشر رقم ٤٢).

ويذكر أن مجموع التغيرات الموزونة بلغ (-٤٩,٤) متأتية من معدل تغير في العلامات قدره (-٧١,٦) علامة. أما مجموع القيم المطلقة للتغيرات الموزونة فبلغ (١٠٧,٧) متأتية من انحرافات بلغ معدل قيمها المطلقة (١٩٩). وبلغ الأنحراف المعياري للتغير في القيم المطلقة للعلامات (٢٥٢)، مما يعني أن معامل التغير بلغ ١٢٧٪. ويشكل هذا تعبيرا عن ديناميكية عالية في التغير الحاصل في المجالات موضوع القياس أثناء تحديث القراءة الأولى، فقد بلغت نسبة القراءات التي جرى عليها تغيير ما ٨١٪ (٢١ من ٢٦).

شكل رقم (٢-٣-٣) الفرق بين القراءة الأولى والقراءة الحديثة



رقم المؤشر

وفيما يلي سرد للتغيرات الحاصلة في المؤشرات الخاصة بين القراءة الأولى والقراءة التحديثية.

المؤشر الثاني: **عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية**

تراجع عدد حالات التصويت على الثقة من ١ إلى صفر، وارتفعت حالات الاستجواب من ٧ إلى ١١. وتدنت العلامة من ١٠٠٠ إلى ٥٥٠.

المؤشر الخامس: **التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات**

حصلت في الفترة بعد القراءة الأولى استقالتان لأسباب غير واضحة شكليا، وتدنت العلامة من ٥٠٠ إلى ٤٠٠.

المؤشر السابع: **عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية**

كانت الحصيلة في القراءة الأولى ٨٥ موقفا في فترة ثلاثة اشهر، وبلغت في الفترة الثانية ١٨٢ موقفا خلال فترة ستة اشهر. وارتفعت العلامة من ٨٥٠ إلى ٩١٠.

المؤشر التاسع: **عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين**

لم تتوفر معلومات جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود خطوات جدية لتشكيل نقابة موحدة للمحامين في فلسطين. وتم الحفاظ على العلامة السابقة (٨٥٠).

المؤشر العاشر: **عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات**

بلغت نسبة الطعون في القراءة الأولى ٣٩,٣٪ ، وبلغت في القراءة التحديثية ٧,٥٪، وتدنت العلامة من ١٠٠ إلى ٧٤٩.

المؤشر الحادي عشر: **عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا**

رفعت لدى محكمة الاستئناف ١٥ قضية خلال فترة القراءة الأولى (٣ شهور)، اما خلال فترة القراءة التحديثية (٦ شهور) فبلغت ٢٣. وتدنت العلامة من ٣٠٠ إلى ٢٣٠.

المؤشر الثالث عشر: **نسبة مشاريع القوانين والأنظمة الجديدة التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع**

كانت نسبة نشر القوانين أثناء فترة القراءة الأولى ١٠٠٪، وأثناء فترة القراءة التحديثية بلغت ١٤,٣٪. وتدنت العلامة بالتالي من ١٠٠٠ إلى ١٤٣.

المؤشر الثالث والعشرون: **عدد المعتقلين بدون محاكمة أو لائحة اقام**

لم تتمكن القراءة الأولى من رصد عدد دقيق لحالات الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة، بيد أنها جاوزت المائة حالة بالتأكيد. أما في فترة القراءة التحديثية فقدر عدد الحالات بـــ ١٢٩١حالة. وبقيت العلامة صفرا.

المؤشر الرابع والعشرون: **عدد المحاكمات في محاكم أمن الدولة**

كان عدد المحاكمات في كل من الفترتين ٣، وبسبب التفاوت في الفترات ارتفعت العلامة من ٤٠٠ إلى ٧٠٠.

المؤشر السادس والعشرون: **عدد المجالات التي يتوجب على المواطن الرجوع فيها إلى أجهزة الأمن**

ارتفع عدد المجالات المطلوب لها شهادة حسن سلوك في بعض المناطق من ٧ إلى ١٢، وبالتالي بقيت العلامة صفرا.

المؤشر السابع والعشرون: **عدد حالات التعذيب أو الوفاة في المعتقلات**

شهدت الفترة التحديثية عددا كبيرا من حالات الوفاة (١٤ حالة وفاة)، و لم يتم التبليغ عن حالات وفاة في فترة القراءة الأولى. ولا توجد معلومات دقيقة حول عدد

حالات التعذيب، بيد أنه من الواضح أن هناك نسبة عالية من حالات التعذيب بناء على شهادات من داخل وخارج السجون في الفترتين. وبقيت العلامة صفرا.

المؤشر الثامن والعشرون: **نسبة الذين يعتقدون بوجود فساد في السلطة**

تدنت العلامة التي تحتسب على أساس استطلاعات الرأي من ٣٥٧ إلى ٢٢١.

المؤشر التاسع والعشرون: **عدد جوازات السفر الممنوحة نسبة إلى عدد الطلبات**

بلغت نسبة جوازات السفر الممنوحة إلى عدد الطلبات في الفترة التحديثية ٩٨,٦٪، بينما تراوحت المعلومات حول فترة القراءة الأولى من ٩٢٪ حتى ٩٩,٩٪. وارتفعت العلامة من ٩٥٠ إلى ٩٨٦.

المؤشر الثلاثون: **الشعور بالقدرة على انتقاد السلطة بدون خوف**

ارتفعت العلامة التي تحتسب بناء على استطلاعات الرأي من ٣٧٤ إلى ٣٨١.

المؤشر الحادي والثلاثين: **عدد الرخص الممنوحة لأحزاب جديدة مقارنة بعدد الطلبات**

بلغ إجمالي عدد الطلبات المقدمة حتى نهاية فترة القراءة التحديثية ١٣ طلبا بزيادة ٣ طلبات عن الفترة حتى نهاية القراءة الأولى. وارتفع عدد الرخص من صفر إلى ٣، وبالتالي ارتفعت العلامة من صفر إلى ٢٣١.

المؤشر الثاني والثلاثون: **عدد حالات الفساد والرشوة في أجهزة السلطة التي تمت مقاضاتها كما ترد في سجلات الرقابة العامة**

عدد الشكاوى وحالات التحقيق غير معروف بسبب عدم إفصاح جهاز الرقابة العامة عنه في القراءتين. وبقيت العلامة على ما هي عليه (صفرا).

المؤشر الرابع والثلاثون: **السماح بإدخال مطبوعات من الخارج**

بلغ عدد الكتب التي لم يتم السماح بإدخالها خلال فترة القراءة التحديثية ٧، وقد كانت في فترة القراءة الأولى ٦. ولكون فترة القراءة التحديثية ضعف الفترة الأولى، فقد ارتفعت العلامة من ٧٠٠ إلى ٨٢٥.

المؤشر الخامس والثلاثون: **تعرض منظمات حقوق الإنسان لمضايقات من قبل السلطة**

بلغت نسبة المؤسسات التي تعرضت إلى مضايقات خلال الفترة التحديثية ٢٨,٦٪، بينما كانت في فترة القراءة الأولى ٣٥,٧٪. ولذا فقد ارتفعت العلامة من ٢٨٦ إلى ٧١٤.

المؤشر السادس والثلاثون: **عدد المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة والفعاليات الثقافية التي يتم رفض ترخيصها أو يتم قمعها بالقوة من قبل السلطة**

تتوفر معلومات عن ٤ حالات رفض ترخيص أو قمع، بينما توفرت معلومات عن حالة واحدة أثناء فترة القراءة الأولى. ولذا فقد انخفضت العلامة من ٧٥٠ إلى ٦٠٠.

المؤشر السابع والثلاثون: **عدد الكتب والمجلات التي تمنع من الصدور في مناطق السلطة الفلسطينية.**

بلغ عدد الكتب والمجلات التي منعت من الصدور أثناء فترة القراءة التحديثية ١٠، علما بأن التقارير في الفترة الأولى لم تبلغ عن أية حالات منع، وبالتالي انخفضت العلامة من ١٠٠٠ إلى صفر.

المؤشر الثامن والثلاثون: **عدد مشروعات القوانين المقرة في المجلس التشريعي ولم يصدرها رئيس السلطة التنفيذية أو يعترض عليها خلال المهلة القانونية**

تم إصدار قانون واحد من قبل الرئيس خلال الفترة، وهو قانون الهيئات المحلية. وبلغ عدد القوانين المقرة في المجلس لنفس الفترة سبعة قوانين، بينما لم يصدر الرئيس خلال الفترة الأولى القانون الأساسي الذي اقر في تلك الفترة. وارتفعت العلامة من صفر إلى ١٤٣.

المؤشر التاسع والثلاثون: **تقييم الناس للوضع الديمقراطي في البلاد**

تغيرت العلامة التي توضع على أساس استطلاعات الرأي من ٤٥٦ إلى ٤٩٦.

المؤشر الأربعون: **استخدام الواسطة في التوظيف**

لم يتم احتساب هذا المؤشر للفترة التحديثية بسبب خطأ تقني، ولذا فقد تم الحفاظ على العلامة الواردة في التقرير الأول (١٧٠).

المؤشر الحادي والأربعون: **تناسب حجم البطالة بين الرجال والنساء**

انخفضت العلامة التي توضع على أساس المعلومات المتوفرة لدى دائرة الإحصاء المركزية من ٩٨٠ إلى ٧٢١.

المؤشر الثاني والأربعون: **نسبة مشاركة النساء في قوة العمل**

انخفضت العلامة التي توضع على أساس المعلومات المتوفرة لدى دائرة الإحصاء المركزية من ٤٠٠ إلى ٣٦٠.

المؤشر الرابع والأربعون: **تناسب أجور النساء والرجال**

ارتفعت العلامة التي توضع بناء على المعلومات المتوفرة لدى دائرة الإحصاء المركزية من ٧٢٠ إلى ١٠٠٠.

المؤشرات القطاعية

تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن التغيرات في المؤشرات القطاعية لم تكــن متكافئــة بسبب عدم التكافؤ في احتساب المؤشرات المختلفة في المؤشرات القطاعية، وبما أن القراءة التحديثية التي تتم هنا مقارنتها مع القراءة الأولى لم تشمل جميع المتغيرات، وبما أن هنـــاك تفاوتا في عدد المؤشرات التي تحتسب من خلالها المؤشرات القطاعية، فأن هناك عددا مــن المؤشرات التي لم تخضع لقياس تحديثي، وبعضها خضع لقياس تحديثي جزئيا، والجزء الثالث منها خضع كليا للقياس التحديثي. ومن اجل اخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار عند قــراءة العلامات نورد الجدول التالي الذي يوضح عدد المؤشرات التي يتشكل منها كل مؤشـــر قطاعي، وعدد تلك المؤشرات من بينها، والتي خضعت للقياس التحديثـــي، وحصـة التحديث في تركيبة الوزن النوعي للمؤشر القطاعي:

جدول رقم (٢-٣-٢): انخراط المؤشرات الخاصة في المؤشرات القطاعية في القراءة التحديثية

الرقم	اسم المؤشر القطاعي	عدد المؤشرات الخاصة في المؤشر القطاعي	عدد المؤشرات الخاصة التي أعيدت قراءتها في القراءة التحديثية	نسبة الوزن النوعي الذي تتمتع به المؤشرات التي تمت أعادت قراءتها في المؤشر القطاعي
التصنيف الأول				
١	الممارسات	٣٢	٢٣	٦٥٪
٢	الوسائل	١٣	٣	٢٤٪
التصنيف الثاني				
٣	الاقتصادية	٦	صفر	صفر ٪
٤	السياسية	٢٦	١٩	٦٦٪
٥	الاجتماعية	١٣	٦	٤٣٪

التصنيف المزدوج				
٦	وسائل سياسية	٥	٢	٣٧٪
٧	وسائل اقتصادية	٤	صفر	صفر ٪
٨	وسائل اجتماعية	٤	١	٢٠٪
٩	ممارسات سياسية	٢١	١٧	٨٠٪
١٠	ممارسات اقتصادية	٢	صفر	صفر ٪
١١	ممارسات اجتماعية	٩	٦	٦٦٪
التصنيف الثالث				
١٢	احترام الحريات المدنية	١٤	٩	٥٥٪
١٣	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٦	٥	٧٦٪
١٤	حرية الصحافة والتعبير	٧	٥	٦١٪
١٥	دور القضاء والمجلس التشريعي	٣	٣	١٠٠٪
١٦	المساواة والعدالة الاجتماعية	١٢	٣	١١٪
١٧	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	١	صفر	صفر ٪

١٨	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في المؤسسات	١	صفر	صفر٪
١٩	تقييم الرأي العام للوضع الديمقراطي في البلد	١	١	١٠٠٪

وفيما يلي وصف للتغيرات التي طرأت على المؤشرات القطاعية كنتيجة للقراءة التحديثية:

المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول:

يقسم التصنيف الأول المؤشرات الخاصة من حيث دلالتها على وسائل للتحول الديمقراطي، أو ممارسات فعلية ديمقراطية أو لا ديمقراطية. وقد كانت الفروق في علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول كالتالي:

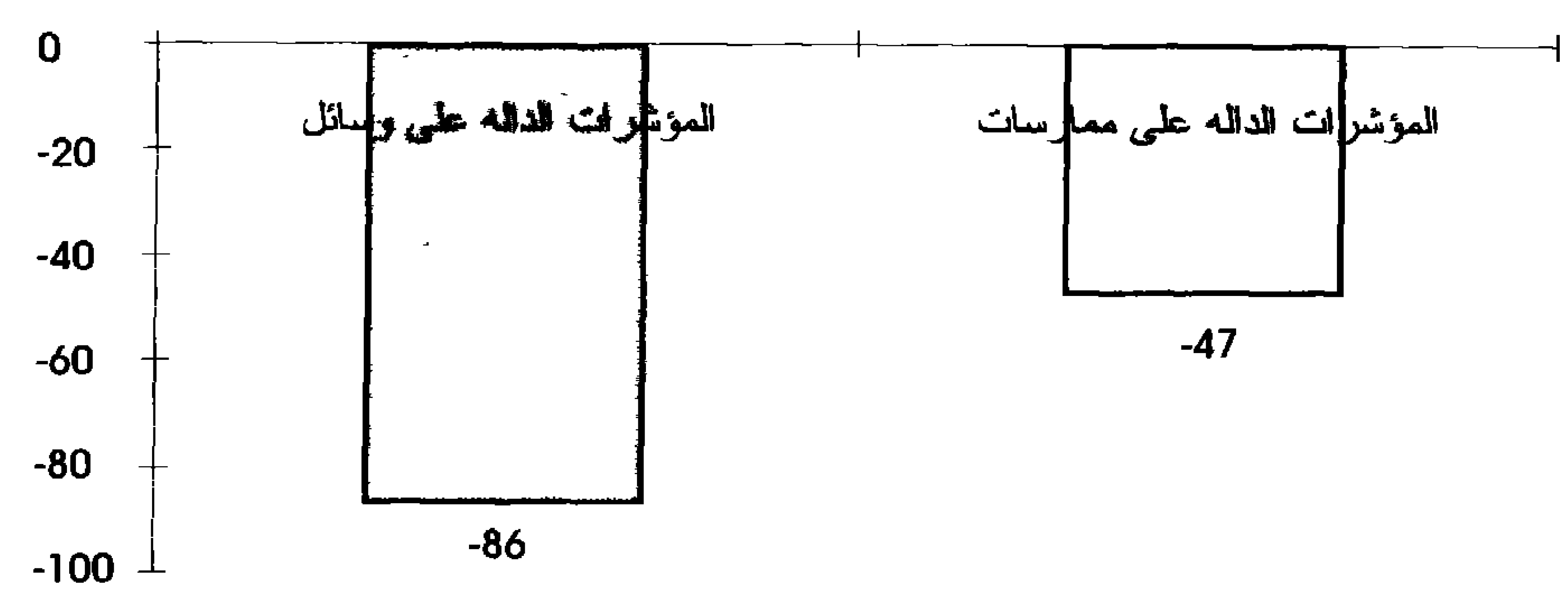
الوسائل: -٨٦.

الممارسات: -٤٧.

جدول رقم (٢-٣-٣): الفروق في المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول

الرقم	القطاعات	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الأولى	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الثانية	الفرق في العلامة
١	المؤشرات الدالة على وسائل للتحول الديمقراطي	٧٤٤	٦٥٨	-٨٦
٢	المؤشرات الدالة على ممارسات مؤثرة في التحول الديمقراطي	٤٧١	٤٢٤	-٤٧

شكل رقم (٢-٣-٤) بيان المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الأول



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني:

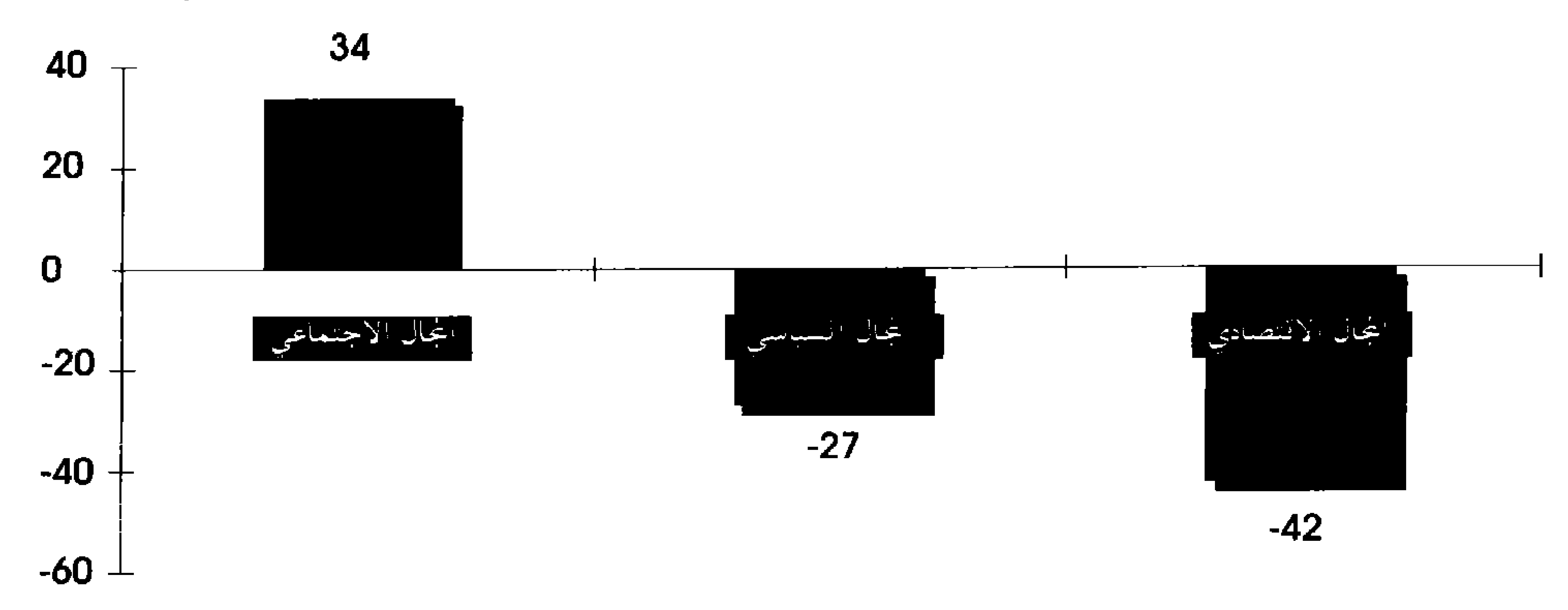
التصنيف الثاني قسم المؤشرات حسب المجال الذي تعكسه إلى اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وكانت الفروق في علامات هذه المؤشرات كالتالي:

المؤشرات الاقتصادية: -٤٢.
المؤشرات السياسية: -٢٧.
المؤشرات الاجتماعية: ٣٤.

جدول رقم (٢-٣-٤):المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني

الرقم	القطاعات	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الأولى	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الثانية	الفرق في العلامة
١	المجال السياسي	٥٢٠	٤٩٣	٢٧-
٢	المجال الاجتماعي	٦٠٤	٦٣٨	٣٤
٣	المجال الاقتصادي	٥١٣	٤٧١	٤٢-


شكل رقم (٢-٣-٥):الفروق في المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني



المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج:

التصنيف المزدوج هو دمج للتصنيفين الأول والثاني، يقسم المؤشرات إلى ستة مجالات هي الوسائل السياسية، والوسائل الاقتصادية، والوسائل الاجتماعية، والنتائج السياسية، والنتائج الاجتماعية، والنتائج الاقتصادية. وكانت الفروق في علامات هذه المؤشرات القطاعية كالتالي:

النتائج السياسية: -٢٨.

النتائج الاقتصادية: لم يتم قياسها.

النتائج الاجتماعية: -٣٨.

الوسائل السياسية: -١٧١.

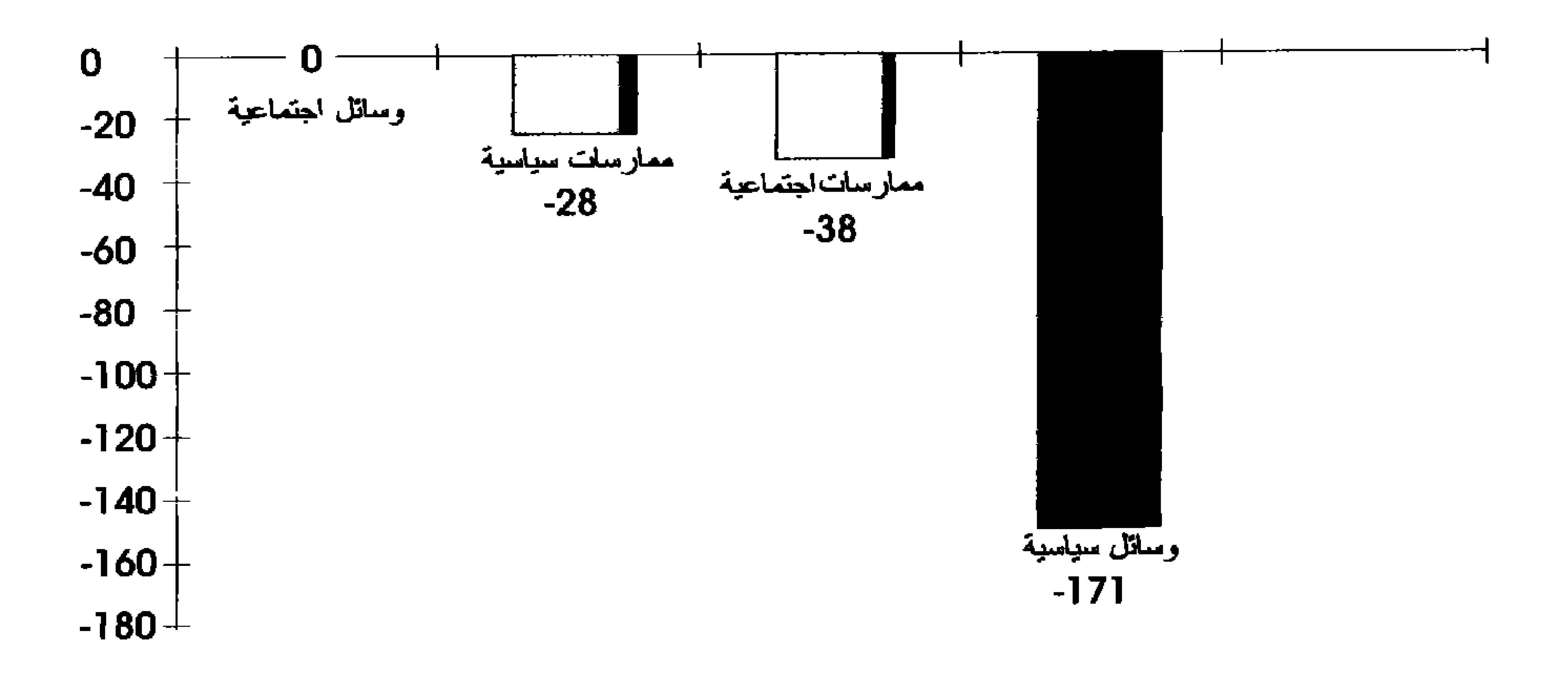
الوسائل الاقتصادية: لم يتم قياسها.

الوسائل الاجتماعية: صفر.

جدول رقم (٢-٣-٥): علامات المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج

المجالات	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الأولى	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الثانية	الفرق في العلامة
وسائل اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية*	٦٢٣	لم يتم قياسها	–
وسائل اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	٧٧٤	٧٧٤	صفر
وسائل سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٧٨٨	٦١٧	-١٧١
ممارسات اقتصادية للتحول نحو الديمقراطية	٣٢٠	لم يتم قياسها	–
ممارسات اجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	٥٤٠	٥٠٢	-٣٨
ممارسات سياسية للتحول نحو الديمقراطية	٤٥٩	٤٣١	-٢٨

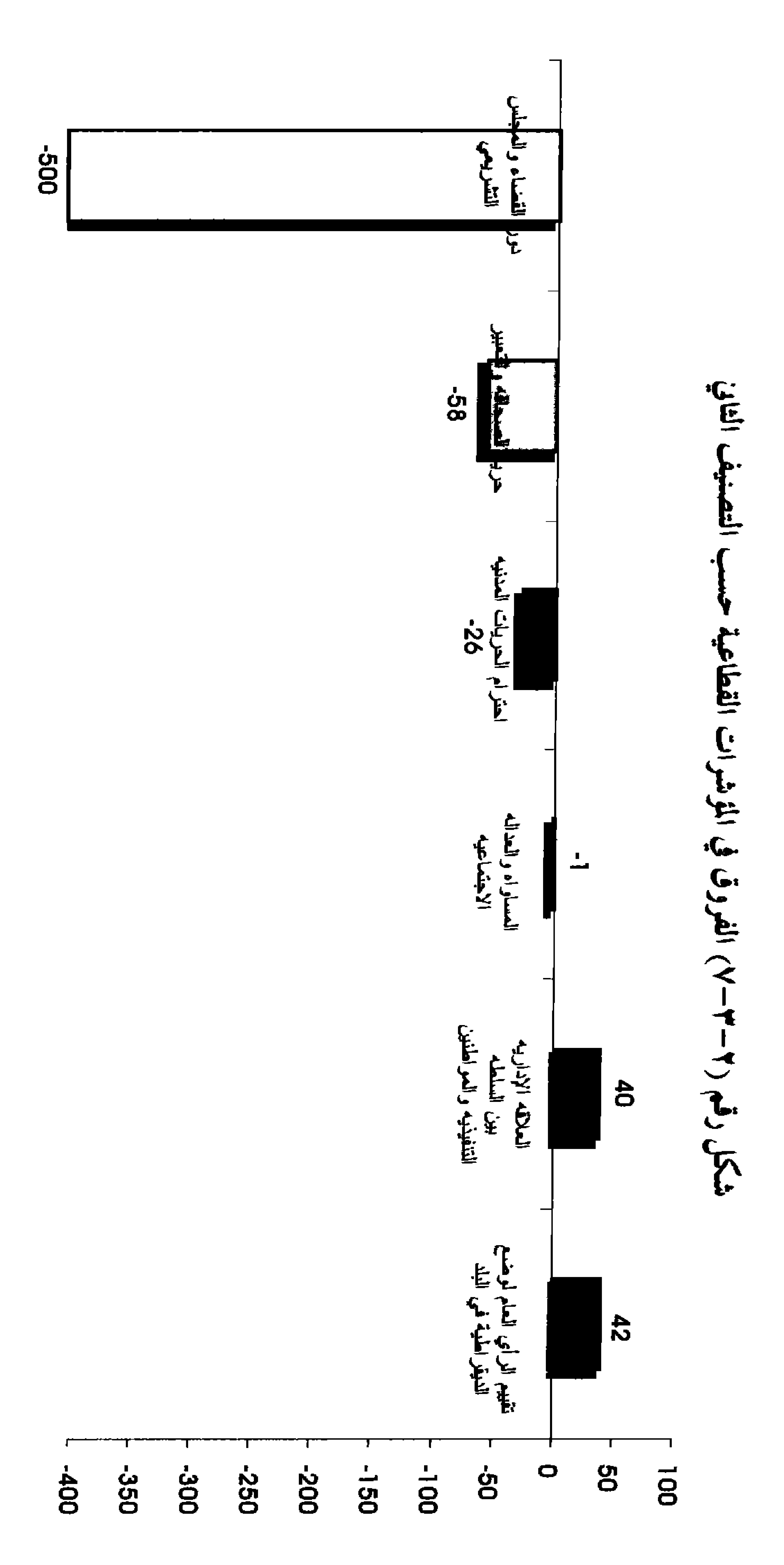
شكل رقم (٢-٣-٦): الفروق في المؤشرات القطاعية حسب التصنيف المزدوج



جدول رقم (٢-٣-٦): المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثالث

الرقم	القطاعات	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الأولى	علامة المؤشر القطاعي في القراءة الثانية	الفرق في العلامة
١	احترام الحريات المدنية	٥٩٩	٥٧٣	-٢٦
٢	العلاقة الإدارية بين السلطة التنفيذية والمواطنين	٤٥٦	٤٩٦	٤٠
٣	حرية الصحافة والتعبير	٦٠٧	٥٤٩	-٥٨
٤	دور القضاء والمجلس التشريعي	٧٥٤	٢٥٤	-٥٠٠
٥	المساواة والعدالة الاجتماعية	٥١٦	٥١٥	-١
٦	تعددية تمثيل المصالح القطاعية	٢٩٥	لم يتم قياسها	-
٧	مدى إشاعة الديمقراطية الداخلية في مؤسسات المجتمع	٦٢٢	لم يتم قياسها	-
٨	تقييم الرأي العام لوضع الديمقراطية في البلد	٤٥٧	٤٩٩	٤٢

شكل رقم (٢-٣-٧) الفروق في المؤشرات القطاعية حسب التصنيف الثاني



الخلاصة

كون عملية تحديث المؤشر لا تفحص كافة المؤشرات القطاعية، كما أنها لا تفحص كافة المؤشرات الخاصة المكونة لها، فإن نتائجها تبقى محدودة. وبالرغم من ذلك فإن هناك هبوطا واضحا في غالبية المؤشرات القطاعية، مما يعكس تردي الأوضاع الديمقراطية في البلاد.

التحسن الوحيد طرأ على المؤشرات القطاعية المرتبطة بالوضع الاجتماعي وبعلاقة السلطة التنفيذية مع المواطنين. وبشكل عام، فإن المؤشرات القطاعية المرتبطة بالجانب الاجتماعي للتحول الديمقراطي لم تتغير، إذا لم تتحسن، إلا في حالة المؤشرات على الممارسات الاجتماعية.

ويفسر هذا ارتفاع المؤشر الذي يستخدم الرأي العام الذي ارتفع في وقت تتردى فيه أوضاع الديمقراطية بشكل عام. ويبدو أن الرأي العام يتشكل في الأساس في الحياة اليومية، والاتصال اليومي بالسلطة التنفيذية والذي طرأ عليه بعض التحسن.

أما على الأصعدة السياسية، فإن الوضع قد ساء بدرجات متفاوتة كأن أقصاها دور المجلس التشريعي، واقلها المساواة والعدالة الاجتماعية واحترام الحريات المدنية.

أما انخفاض علامة المؤشر العام فنابع من الوزن الأكبر الذي تتمتع به المؤشرات السياسية.

وإذ يجدر التنويه هنا إلى أن هذه المقارنة الأولى المقتصرة على جزء من المؤشرات لا تكفي لاستخلاص العبر الأكيدة حول سير عملية التحول الديمقراطي في البلاد، فإن من الممكن الجزم بأن المؤشر العام، كما المؤشرات القطاعية تعمل بالاتجاه الصحيح، حيث تتماشى النتائج التي توصل إليها هذا المؤشر الديمقراطي مع الشعور العام الذي يمكن استشفافه عن آراء المحللين السياسيين، أو من استطلاعات الرأي العام التي تعبر عن الشعور العام لدى الجمهور. وبهذا يكون المؤشر الديمقراطي الفلسطيني قد نجح في أبرز مهماته، وهي التعبير الكمي عن اتجاه ووتيرة عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

لكن مهمة المؤشر لا تقتصر على هذا التعبير الكمي عن اتجاه ووتيرة التحول بشكل عام، بل إن لدى المؤشر القدرة على الإشارة إلى النواحي التي يجب العمل على دمقرطتها. بالإضافة إلى ذلك، فأن من الضروري التمييز بين حالات تدني العلامات، كمثال الحالة

التي يتخذ فيها مؤشر خاص علامات متدنية بشكل مستمر، وتدهور العلامات، حيث لا يتم الحفاظ على علامة متدنية لأحد المؤشرات، أو القطاعات، بل حيث تمكن رؤية توجه مستمر نحو الانخفاض في العلامة. وتعني الحالة الأولى على الأرجح أنه يجدر الانتباه إلى المجال المعين، العمل على تنمية الممارسة الديمقراطية في هذا المجال. وقد يتطلب ذلك سن بعض التشريعات، والعمل على توعية الأشخاص العاملين في ذاك المجال، وما إلى ذلك من إجراءات تتعلق بوسائل تحقيق الديمقراطية.

أما في الحالة الثانية، حالة التدهور، فإن من الضروري بداية وقف عملية التدهور، وهو موضوع يرتبط في الغالب بإجراءات تنفيذية، ويتعلق بالتالي بالممارسات التي تقوم بها أجهزة السلطة التنفيذية. وفي حالة من هذا النوع فأن المهمة التي تقع على عاتق المجلس التشريعي، مثلا، لا تكمن بالضرورة في التشريع، بل في مساءلة الجهاز التنفيذي.

من الممكن لمؤشر من هذا النوع أن يكون مقياسا هاما ليس فقط لنجاعة عمل السلطات المختلفة، وأن يشكل أحد المقاييس الضرورية لوضع السياسات والتشريعات، بل يمكن له كذلك أن يعمل كمؤشر على صلاحية ونجاعة الإجراءات التي تتخذها السلطات المختلفة لحل ومواجهة المشكلات. فيتوقع من المؤشر الديمقراطي أن يكشف عن الجوانب السلبية المترتبة على بعض الإجراءات الإصلاحية، والتي تنجم عن الأخيرة كنتائج جانبية في كثير من الأحيان.

أما المؤشرات الخاصة، والتي ربما تهم بعض الجهات المختصة في المجالات التي تقيسها هذه المؤشرات، فإنها تعتبر أداة لمراقبة الحياة في البلاد، ومتابعة الأوجه المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي.

ملحق

قائمة المؤشرات الخاصة المستخدمة في المؤشر الديمقراطي

١ نسبة موازنة الأسرة التي تصرف على التعليم والصحة.

٢ عدد التحقيقات وحالات التصويت على طرح الثقة التي يجريها المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية.

٣ حرية تشكيل وعمل الأحزاب السياسية، وفق مشروع القانون الأساسي.

٤ احترام حقوق الأقليات، حسب مشروع القانون الأساسي.

٥ التعيينات والإقالات في الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية، حسب الدوافع والمؤهلات.

٦ إمكانية إقامة محطات إذاعة وتلفزيون محلية وصحف ومجلات وفعاليات ثقافية.

٧ عدد مواقف أحزاب المعارضة التي تظهر في الصحف ووسائل الإعلام المحلية.

٨ رأي الناس في حرية الصحافة في البلاد.

٩ عدد المحامين الذين يمارسون المهنة نسبة إلى إجمالي عدد المحامين.

١٠ عدد الطعون في قرارات السلطات المحلية مقارنة بإجمالي القرارات.

١١ عدد القضايا المرفوعة لمحكمة العدل العليا.

١٢ نسبة أعضاء النقابات العمالية والمهنية في قوة العمل.

١٣ نسبة مشاريع القوانين التي تنشر في الصحف المحلية إلى إجمالي المشاريع.

١٤ التسرب من المدارس.


١٥ نسبة المشتركين في برامج ضمان اجتماعي مختلفة.

١٦ نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث.

القراء الأعزاء،

تبين بعد طباعة هذا الكتاب، وجود خطأ في إدخال علامة إحدى المؤشرات وفي بعض الحسابات الأخرى. ورغم أن الاختلافات الناجمة عن هذا الخطأ لا تغير في الصورة العامة، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار العلامات التي جرى تعديلها عما ورد في الكتاب نتيجة لتصحيح الخطأ وذلك وفق ما يلي:

	القراءة الأولى	القراءة الثانية
علامة المؤشر رقم (16): نسبة الأمية بين الذكور والإناث، ونسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الذكور والإناث	246	246
علامة المؤشر القطاعي الدال على وسائل التحول الديمقراطي	713	627
علامة المؤشر القطاعي الدال على نتائج التحول الديمقراطي	449	
علامة المؤشر القطاعي للمجال الاقتصادي	471	
علامة المؤشر القطاعي للمجال السياسي	569	
علامة المؤشر القطاعي للمجال الاجتماعي	596	577
علامة المؤشر القطاعي للوسائل الاجتماعية للتحول نحو الديمقراطية	651	651
علامة المؤشر القطاعي للمساواة والعدالة الاجتماعية	475	474
علامة المؤشر العام	**555**	**505**


مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
ص. ب ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
تليفون ٢٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
فاكس ٢٣٨٠٣٨٤ (٠٩)
00
4